

الهيئة الاستشرية

أ.د. مراد جاملك- علاقات دولية- تركيا

أ.د. كمالين شعث- فلسطين

د. جوجهان بوزباش - علوم سياسية-
تركيا

د. محمد حسين أبو صالح- السودان

أ.د سامي العريان- علاقات دولية - تركيا

مجلة

رؤية للدراسات

مجلة علمية محكمة

العدد الأول 1 نوفمبر 2021

هيئة التحرير

رئيس التحرير

د. عبد الله عدوي

مجلة رؤية للدراسات

Vision Journal for Studies

عن المجلة

مجلة رؤية للدراسات مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مؤسسة رؤية للتنمية السياسية، ومتخصصة بنشر الدراسات الإنسانية والاجتماعية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. فضلاً عن مراجعات الكتب وملخصات الرسائل العلمية، وتنشر الدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.

اللجنة العلمية:

- د. أحمد عطاونة- علوم السياسية-فلسطين.
د. حسن عبيد- علوم سياسية- فلسطين
د. عبد الله جبارة- إدارة أعمال- فلسطين
د. فراس القواسمي- سياسات عامة- فلسطين.

يمكن مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني: abdallah@vision.com

الأول

العدد

نوفمبر/تشرين الثاني 2021

تاريخ العدد

الرقم الدولي ISBN

قواعد النشر في المجلة

ترحب مجلة رؤية - وهي مجلة نصف سنوية محكمة - بإسهامات الأساتذة والباحثين من الدراسات والأبحاث الأصيلة، وعروض الكتب وملخصات الرسائل العلمية ذات الصلة بالدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية وفق قواعد النشر التالية:

- أن يكون البحث مبتكراً وأصيلاً ولم يسبق نشره أو إرساله إلى أية مجلة أخرى.
- أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة سواء باللغة العربية أو الإنجليزية.
- أن يكون البحث في أحد مجالات العلوم الإنسانية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.
- مراعاة مناهج البحث العلمي.
- ألا تزيد عدد الصفحات عن 25 صفحة وفي حدود أقصى 6000 كلمة.
- ينبغي على الكاتب كتابة ملخصين باللغتين العربية والإنجليزية على أن لا يزيد عن 200 كلمة لكل ملخص منهما.
- الالتزام بالنموذج الخاص بالمجلة والذي يمكن تحميله من خلال الموقع الإلكتروني.
- تخضع الأبحاث للتقييم الأولي من قبل هيئة التحرير ثم تحال الموافقة منها للشروط للتحكيم على نحو سري من قبل محكمين.
- تنتقل ملكية البحث للمجلة بمجرد استلامه ولا يجوز للباحث التصرف في البحث قبل صدور قرار هيئة التحرير.
- تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة في حدود 1000-1500 كلمة، كما تنشر ملخصات الرسائل العلمية.

- لا تتقاضى المجلة أية رسوم مقابل النشر.

محتويات العدد

5.....محتويات العدد

7.....افتتاحية العدد

9.....أثر الاستيطان وجدار الفصل العنصري على المواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية

وليد زايد

27 انعكاس نتائج حرب حزيران /يونيو 1967 على الأحوال الثقافية لفلسطيني الـ 48

وائل المحبوح

الحركة النسوية الإسرائيلية الشرقية: تطورها وعلاقتها بالحركة النسوية الأشكنازية والفلسطينية

61

نجلاء أبو شليك

82تغيّر التوجهات الفكرية والسياسية الإسرائيلية نحو اليمين، أسبابه، ومظاهره، وتأثيراته

أشرف بدر

التلوث البيئي بفعل النفايات الخطرة الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي

116.....الفلسطينية المحتلة

إكرام محمد زيادة، هادي الشيب

افتتاحية العدد

يتضمن العدد الأول من مجلة **رؤية للدراسات** عدداً من الدراسات الإنسانية والاجتماعية التي تغطي جوانب عدة ذات صلة بالقضية الفلسطينية، ومن هذه الدراسات:

- أثر الاستيطان وجدار الفصل العنصري على المواقع الأثرية والتاريخية في الضفة الغربية)، والتي تناولت تأثيرات المستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل العنصري على الآثار والتراث الفلسطيني .
- انعكاس نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967 على الأحوال الثقافية لفلسطيني الـ 48
- الحركة النسوية الإسرائيلية الشرقية تطورها وعلاقتها بالحركة النسوية الأشكنازية والفلسطينية
- تغير التوجهات الفكرية والسياسية الإسرائيلية نحو اليمين أسبابه، ومظاهره، وتأثيراته
- التلوث البيئي بفعل النفايات الخطرة الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أثر الاستيطان وجدار الفصل العنصري على المواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية

The Impact of The Israeli Settlements and The Apartheid Wall on Palestinian Archaeological and Historical Sites

وليد خالد زايد، معهد الإعلام الأردني، waleedzayed111@gmail.com

تاريخ النشر: 2021 / 11 / 1

تاريخ القبول: 2021 / 10 / 3

تاريخ الاستلام: 2021 / 9 / 15

ملخص:

تسعى الدراسة إلى الكشف عن الآثار والنتائج التي ترتبت على المواقع الأثرية الفلسطينية نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال على الأرض الفلسطينية، من خلال الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري. خلصت الدراسة إلى أن المواقع الأثرية الفلسطينية كانت وما زالت إحدى أبرز محددات العمل الاستيطاني الذي تبين الأرقام والنماذج قيامه بضم أكبر قدر ممكن من المواقع الأثرية، عن طريق عمليات البناء والتوسع الاستيطاني. كما أن ذات الأمر ينطبق على عمليات بناء جدار الفصل العنصري الذي تم تغيير مساره أكثر من مرة، ليخضع عددًا من المواقع الأثرية لسيطرة الاحتلال بشكل كامل. واتضح كذلك أن 53% من المواقع والمعالم الأثرية في الضفة الغربية البالغ عددها 7 آلاف موقع تخضع لسيطرة الاحتلال، كونها تقع في المناطق المصنفة (ج). كما أن 15% من مجمل المواقع الأثرية في الضفة الغربية ضمها جدار الفصل العنصري، إضافة إلى اختفاء حوالي 5 آلاف موقع أثري يُعتقد أن الاحتلال دمرها، حيث كان عدد المواقع الأثرية نحو 12 ألف موقع حسب إحصائيات الانتداب البريطاني، بينما أُعلن بعد الاحتلال الإسرائيلي أنها 7 آلاف فقط. كما أن مدينة القدس حظيت باهتمام خاص من قبل الاحتلال في عمليات التنقيب، وتنفيذ الحفريات داخل المواقع الأثرية في المدينة، مثل الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك، والقصور الأموية، الواقعة في الجانب الشرقي من المسجد، حيث يهدف ذلك إلى السيطرة على الأرض وآثارها القديمة، إضافة إلى السيطرة على الرواية التاريخية من خلال ما يبثه الاحتلال إلى العالم من صور ودراسات حول حقه في المواقع الأثرية، للدلالة على أنها جزءٌ من تاريخه ضمن عملية تزوير للتاريخ، واحتكار الرواية التاريخية.

الكلمات المفتاحية: الضفة الغربية، الاحتلال الإسرائيلي، مواقع أثرية، مواقع تاريخية.

Abstract :

This study aims at exploring the impacts of the Israeli settlements and the apartheid wall on the Palestinian archaeological and historical sites. The study findings showed that controlling the Palestinian archaeological and historical sites is one of the most important determinant factors for the Israeli colonial activities including the building of the Apartheid Wall. Its construction plan was repeatedly modified in order to be able to annex the Palestinian archaeological and historical sites. It was found that 53 percent of the 7 thousand archaeological and historical sites have been controlled by the Israeli Occupation. The original number of these sites were 12 thousand, but the Israeli occupation has destroyed about 5 thousand sites. Further, the Apartheid Wall has annexed 15 percent of the total number of the archaeological and historical sites in West Bank. It was also indicated that the Israeli Occupation concentrates its drilling and excavation operations in Jerusalem, especially under Al-Aqsa Mosque and Umayyad Palaces seeking to prove its historical narrations of the Zionist right in the holy city.

Keywords : *West Bank, Israeli Occupation, archaeological sites, historical sites.*

1. مقدمة

كتب العديد من الباحثين عن الاستيطان وآثاره على الأراضي الفلسطينية، وعن الجدار وما التهمة من هذه الأراضي، لكن هذه الدراسة تركز على جانب معين، هو المواقع الأثرية والتاريخية، وما وقع عليها من ضرر جراء عمليات الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري المتواصلة في الضفة الغربية.

تسهل هذه الدراسة باستعراض الخلفية التاريخية لبدية الصراع على المواقع الأثرية في فلسطين عامة، والضفة الغربية بشكل خاص، بما في ذلك الإحصائيات المتعلقة بالمواقع الأثرية في الضفة، وتحديدًا تلك المرتبطة بالمشروع الاستيطاني، وجدار الفصل العنصري، وعمليات التنقيب المستمرة. ثم تستعرض الورقة واقع الأماكن الأثرية في القدس، في ظل ما تتعرض له من استيطان وتهويد. كما تستعرض أهم المواقع الأثرية في الضفة الغربية، التي قام الاحتلال بالسيطرة عليها، لتحقيق أهداف المشروع الاستيطاني وجدار الفصل العنصري.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

2.1 مفهوم المواقع الأثرية

عرّفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" المواقع الأثرية والتاريخية بأنها تراث ثقافي عالمي. وقد قسّمتها حسب اتفاقية حماية التراث العالمي والطبيعي التي أقرت في باريس في السادس عشر من تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1972 إلى ثلاثة أقسام، وهي: الآثار، وتطلق على النقوش والكهوف والنحت والتصوير على المباني. والمجمعات، وتطلق على المباني المنفصلة أو المتصلة، التي تتميز بقيمة تاريخية وفنية. والمواقع، وتطلق على أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، التي لها قيمة استثنائية من وجهة النظر التاريخية والجمالية (اليونسكو، 1972).

2.2 السيطرة على المواقع الأثرية الفلسطينية: خلفية تاريخية

سعى الاحتلال مبكرًا للدخول إلى حقل الآثار لإيجاد أي دليل يثبت أحقيته بأرض فلسطين؛ فقد أسست الحركة الصهيونية "جمعية أبحاث أرض إسرائيل" عام 1913 للبدء بإجراء أبحاث حول الآثار، ومحاولة ربط الموضوع بالتوراة (الجزيرة، 2009) وقد نفذت الجمعية العديد من أعمال الحفر والتنقيب على المواقع الأثرية، ولعل أبرزها التنقيب في مواقع عين جدي والبحر الميت

وحائط البراق. وتعد الجمعية مؤتمراً كل خمس سنوات حول "الأثار اليهودية" في فلسطين، وذلك للترويج للرواية الإسرائيلية بوجود مواقع أثرية يهودية في فلسطين (مدار، 2018). بعد 4 أيام من احتلال مدينة القدس عام 1967، قام الاحتلال بالسيطرة على المتحف الفلسطيني في المدينة، وتحويله لدائرة الآثار الإسرائيلية، كما شرع بهدم حارة المغاربة التي شيّدت بالعهد الأيوبي (وفا، 2011). ولعل السيطرة على المتحف الفلسطيني تعكس إدراك الاحتلال لأهمية التفوق في المعركة الثقافية والحضارية، فقد حول اسم المتحف الفلسطيني المتاخم لأسوار البلدة القديمة في القدس، إلى اسم متحف "روكفلر"، وسيطر الاحتلال عليه اليوم بشكل كامل (عموري، 2015).

في عام 1986، أُسِّست جمعية "إلعاد" الاستيطانية، المختصة بأعمال الحفر والتنقيب عن المواقع الأثرية في مدينة القدس. تشرف الجمعية على 70 بؤرة استيطانية في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى. ورغم أنها ليست جمعية حكومية، إلا أنها تعمل تحت غطاء رسمي، ويتجلى ذلك في أعمال الحفر في العديد من المواقع الأثرية المهمة، أبرزها القصور الأموية، والحفريات ببلدة سلوان، منها الحفريات التي يسمونها بـ "موقف جفعاتي" (الجزيرة، 2018).

في عام 2002، أصدر الاحتلال قائمة تضم 150 موقعاً أثرياً، منها 35 موقعاً في الضفة الغربية، اعتبرتها مواقع ذات قيمة "قومية"، وضمن التراث اليهودي (طه، 2016).

هناك عدد آخر من المؤسسات التي تشارك في عمليات التنقيب عن الآثار، منها دائرة الآثار الإسرائيلية التابعة للإدارة المدنية، وبعض الجامعات، كالجامعة العبرية، وجامعة حيفا، وجامعة تل أبيب، وجامعة بار إيلان في النقب.



صورة رقم (1): حفريات جمعية "إلعاد" الاستيطانية بموقف "جفعاتي" بسلوان جنوب المسجد الأقصى (موقع قدسكم، 2017).

3. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في الأساس على مجموعة من البحوث والدراسات والتقارير السابقة، التي تناولت موضوع المواقع الأثرية، وكيف تأثرت بالإجراءات التي فرضتها سلطات الاحتلال، من خلال ممارساتها على الأرض الفلسطينية. كما اعتمدت على بيانات مهمة من وزارة السياحة الفلسطينية، تتضمن إحصائيات وأرقامًا رسمية بهذا الخصوص.

4. نتائج الدراسة

إحصائيات الآثار في الضفة الغربية

بلغ عدد المواقع الأثرية في فلسطين حسب بيانات الانتداب البريطاني 35 ألف موقع (يحيى، 2008)، تتنوع بين مدن وقرى، وكهوف، ومعابد، ومساجد، وكنائس، وأبراج، وغيرها من أشكال المواقع التراثية والتاريخية. وقد ضمت الضفة الغربية حسب هذه البيانات، نحو 12 ألف موقع، أي ما يزيد عن ثلث عدد المواقع الأثرية. والجدول التالي يوضح توزيع المواقع الأثرية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام 1967.

جدول رقم (1): توزيع المواقع الأثرية والمعالم الأثرية في الضفة والقطاع (يحيى، 2008).1

المنطقة	عدد المواقع الأثرية	عدد المعالم الأثرية	العدد الإجمالي
بيت لحم	136	1228	1364
طولكرم	100	385	485
الخليل	357	1859	2216
جنين	212	537	749
أريحا	76	451	527
القدس	181	1386	1567
نابلس	266	1015	1281
قلقيلية	53	418	471
رام الله	347	1788	2135
سلفيت	86	662	748
طوباس	130	359	489
قطاع غزة	44	140	184
المجموع	1988	10228	12216

¹ المعالم الأثرية هي أجزاء قد تكون موجودة داخل المواقع الأثرية التي تعتبر الحلقة الأوسع.

بعد احتلال عام 1967، انخفض عدد المواقع الأثرية في الضفة الغربية إلى 7 آلاف موقع، تتراوح بين خربة، 2 وتل، ودير، 3 بينما يبلغ عدد المباني التاريخية والأثرية، التي تندرج ضمن نطاق المواقع الأثرية، نحو 55 ألفاً. يقع 53% من المواقع الأثرية في الضفة الغربية ضمن المناطق المصنفة (ج)، والتي تقع تحت إدارة وسيطرة الاحتلال، حيث تُمنع الطواقم التابعة لوزارة السياحة الفلسطينية، من ممارسة أي أعمال تنقيب، أو تجديد، أو حتى استكشاف للمواقع الأثرية (جرادات، 2017). ما يفسر انخفاض عدد المواقع الأثرية في الضفة الغربية، من 12 ألفاً إلى 7 آلاف، هو تدمير عدد كبير من هذه المواقع خلال حرب عام 1967، واحتلال "إسرائيل" لكل الأرض الفلسطينية. ورغم غياب إحصائية دقيقة عن عدد المواقع المدمرة في ذلك الحين، إلا أنها تُقدر بنحو 5 آلاف موقع ومعلم أثري (يحيى، 2008).

تلازمت حركة الاستيطان في الضفة الغربية بشكل وثيق، مع معركة الآثار التي يخوضها الاحتلال مع الفلسطينيين، للسيطرة على الرواية التاريخية، وإخفاء الحق الفلسطيني في أرضه. وما يدل على ذلك هو إقامة المستوطنات في المناطق التي تحتوي على مواقع أثرية وتاريخية. فحسب وزارة السياحة الفلسطينية، يقع موقفاً أثرياً داخل المستوطنات المبنية في الضفة الغربية، أو في مناطق امتدادها، الخاضعة بشكل كامل لنفوذ المستوطنين، والسيطرة العسكرية الإسرائيلية (جرادات، 2017).

ضم جدار الفصل العنصري 15% من نسبة المواقع الأثرية الإجمالية في الضفة، أي ما يزيد عن 1000 معلم أثري، وأخضعها بشكل كامل للاحتلال، وذلك في مخالفة واضحة للقوانين الدولية، علماً أن هذه المواقع لا تقع جميعها بالضرورة في المناطق المصنفة (ج)، بل تتعداها إلى المناطق المصنفة (ب) أحياناً، حسب مسار الجدار (جرادات، 2017).

بلغ عدد المواقع الأثرية التي ضمها الجدار حسب سلطة الآثار الفلسطينية نحو 255 موقفاً أساسياً، إضافة إلى أن مجموع المواقع والمعالم الأثرية، التي باتت خلف الجدار، بلغ حوالي 1000 موقع (يحيى، 2008). وقد قام الاحتلال بالعديد من الممارسات خلال عمليات بناء جدار الفصل العنصري، التي كان من شأنها تدمير العديد من المواقع الأثرية، أو ضمها. فقد قام في العديد من المناطق بتغيير مسار الجدار شرقاً، ليضم بعض المواقع، ولعل المثال الواضح على ذلك، هو تغيير مسار الجدار في بيت لحم، ليضم مسجد بلال، أو ما يسميه الاحتلال "قبة راحيل". إضافة إلى

² الخربة، حسب معجم الرائد، تعني موضع الخراب أو البيوت المهدامة.

³ الدير، حسب المعجم الوسيط، هو دار الرهبان والراهبات.

ذلك، قامت سلطة الآثار الإسرائيلية، بالعديد من عمليات الحفر والتنقيب خلال بناء الجدار، أدت إلى استخراج العديد من القطع الأثرية، ونقلها إلى دولة الاحتلال. كما عمدت قوات الاحتلال في بعض المناطق، إلى تغطية بعض المواقع الأثرية بالرمال، وبناء الجدار الفاصل فوقها، ومنها الكنيسة البيزنطية في بلدة أبو ديس، شرق مدينة القدس (يحيى، 2008).

بعد هذه الإجراءات الإسرائيلية بحق المواقع الأثرية، فإن ما بقي من مواقع مفتوحة للسياحة هو 30 موقعاً فقط، يسعى الاحتلال من خلالها لترويج روايته التاريخية (جرادات، 2017).

يسعى الاحتلال إلى نشر الرواية الإسرائيلية على حساب المواقع الأثرية الفلسطينية، من خلال إقامة 12 حديقة عامة على أراضي تابعة للمواقع الأثرية في الضفة الغربية، ولعل الحديقة التي أقامها في قرية الولجة، والحديقتين في جبلي جرزيم وعيبال في نابلس، هما الحدائق الأبرز، إضافة إلى تلك الحدائق المقامة في القدس (ملحم، 2015).

من إجراءات الاحتلال الأخرى على هذا الصعيد، هو وجود عمليات سرقة كبيرة للقطع الأثرية الفلسطينية، خاصةً من المواقع التي تقع في المناطق المصنفة (ج)، حيث يتم سرقتها وتسريبها للسوق الإسرائيلية، إما عبر التنقيب غير القانوني الذي تمارسه سلطات الاحتلال، أو من خلال السماسرة الذين ينهبون هذه المواقع، ويبيعون القطع الأثرية للاحتلال. وقد بلغ عدد القطع الأثرية المهربة، حسب التقديرات الفلسطينية، نحو 3 ملايين قطعة (جرادات، 2017).

منذ عام 1967، قامت سلطة الآثار الإسرائيلية بالتنقيب على نحو 900 موقع أثري في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، بشكل غير قانوني ومخالف للاتفاقيات الموقعة. كما أن سلطة الآثار الإسرائيلية، أصدرت نحو 1500 رخصة للتنقيب في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. يُذكر أن المعطيات حول أعمال التنقيب التي نفذها الاحتلال، وطبيعة تحركاته في هذا الجانب، محاطة بالسرية التامة، ولا يُسمح للباحثين بالوصول إلى البيانات والمعطيات حول أعمال الحفريات والتنقيب في الضفة الغربية (جرادات، 2017. طه، 2016).

تشير البيانات في جدول رقم (2) إلى أن حجم التنقيب على المواقع الأثرية، ازداد بشكل طردي مع ازدياد الحركة الاستيطانية منذ استكمال احتلال فلسطين عام 1967. فالجدول يرصد عدد أعمال التنقيب على المواقع الأثرية، في المناطق الواقعة تحت سيطرة الاحتلال بالضفة الغربية (مناطق ج) والمستوطنات، ومدينة القدس، وذلك ما بين 1968-1998. ومن الجدير ذكره أن الأرقام والإحصائيات الحقيقية بخصوص الحفريات، ما تزال ضمن ملفات الاحتلال السرية التي

لم يكشف عنها، وإنما هي أرقام تقريبية متوقعة، سواء عبر دراسات سابقة، أو تقديرات وزارة السياحة الفلسطينية (طه، 2016).

جدول رقم (2): أعداد الحفريات التي نفذتها سلطات الاحتلال في المواقع الأثرية بين الأعوام 1968-

1998

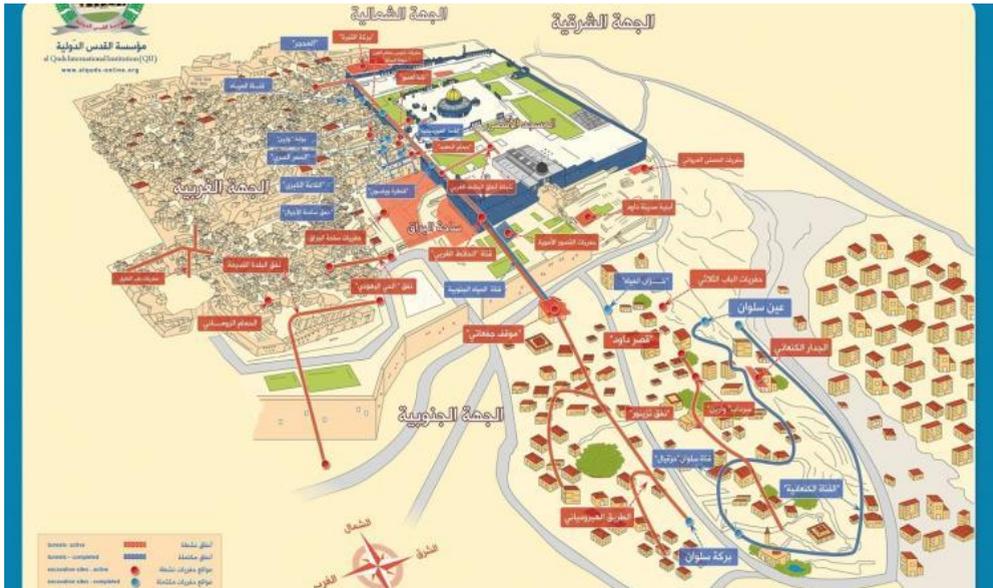
السنوات	الضفة الغربية	القدس
1972-1968	72	52
1977-1973	96	58
1982-1978	126	51
1987-1983	96	26
1992-1988	100	50
1998-1993	171	90

على الرغم من عدم توفر أرقام واضحة حول عدد الحفريات التي نُقِّدَت مع انطلاق الانتفاضة الثانية عام 2000، وحتى عام 2007، إلا أن الاحتلال استهدف العديد من المواقع الأثرية الشهيرة، خلال اجتياحه للضفة الغربية عام 2002، وأوقع بها الضرر خلال عملياته العسكرية، لعل أبرزها كنيسة المهد في بيت لحم، والبلدة القديمة في نابلس (طه، 2016).

بين عامي 2007 و2014، صادقت سلطات الاحتلال على 165 طلبًا لتنفيذ حفريات أثرية في الضفة الغربية، 72% منها تحت اسم حفريات إنقاذ، والباقي تحت اسم حفريات بحث ومسوحات لفحص وجود أي بقايا أثرية. تنوعت طلبات ما سمي بحفريات الإنقاذ ما بين مشاريع تطوير وتوسيع المستوطنات، وتطوير المواقع السياحية تحت سيطرة سلطات الاحتلال، وتحسين البنية التحتية، وبناء جدار الفصل، وأعمال التنقيب في البلدات والقرى الفلسطينية. تدل هذه المعطيات على سعي سلطات الاحتلال الحثيث، لربط العمل في المواقع الأثرية بالمستوطنات، سواء بناء مستوطنات جديدة، أو إجراء عمليات التوسعة فيها (شبيه، 2017).

المواقع الأثرية في القدس

تزامن المشروع الاستيطاني في القدس مع ملف المواقع الأثرية والتاريخية فيها، ولم يكتفِ الاحتلال بمجرد بسط سيطرته على كامل مدينة القدس، وإنما فرض قبضته على المدينة ليبدأ أعمال التنقيب مبكراً، فشهدت القدس تزايد أعمال الحفريات بشكل كبير. بدأت أعمال التنقيب في القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد كانت بعثة بريطانية قد نفذت آنذاك نحو 20 حفرة في فلسطين، تركزت أهمها في مدينة القدس، وتحديداً في المنطقة الواقعة بين المسجد الأقصى وبلدة سلوان. وقد حدثت عدة محاولات تنقيب عن الآثار من قبل بعثات أجنبية أخرى، كالبعثة الألمانية (عطا، 2016). لكن عام 1967 كان بمثابة نقطة انطلاق جديدة لسلسلة واسعة ومكثفة من الحفريات وأعمال التنقيب من قبل الاحتلال، للعثور على أي دليل تاريخي يبني على أساسه رواية تثبت أحقيته في الأرض. وقد حفرت سلطات الاحتلال عددًا من الأنفاق، وصلت لأكثر من 14 نفقًا، يتركز معظمها في الجهة الجنوبية والغربية من المسجد الأقصى المبارك، أي أسفل حائط البراق والمنطقة المجاورة له، وتمتد حتى بلدة سلوان الواقعة جنوب المسجد. وفي الصورة أدناه خريطة توضح مسالك الأنفاق المحفورة في القدس، وأسمائها.



صورة رقم (2): خريطة الأنفاق بين سلوان والمسجد الأقصى بالقدس (الجزيرة نت، 2016).

لا يقتصر الضرر الناتج عن سيطرة الاحتلال على المواقع الأثرية في مدينة القدس على الحفريات فقط، وإنما يمتد إلى أكثر من ذلك. فالكثير من المواقع الأثرية في القدس تمت مصادرتها استنادًا إلى قانون أملاك الغائبين، الذي أصدره الاحتلال لمصادرة أراضي الفلسطينيين الذين هُجروا من أراضيهم. ولعل أبرز المعالم الأثرية التي تمت مصادرتها، وهدم أجزاء كبيرة منها، هي مقبرة مأمن الله التاريخية. فقد تكررت الاعتداءات عليها بهدف طمس معالمها، ووصولًا إلى إزالتها بشكل كلي. وهذه المقبرة إسلامية، تعود للعصور الإسلامية الأولى، ويقدر عمرها بنحو 1300 عام (حماد، 2013). وقد سيطر عليها الاحتلال بعد عام 1948، وأقام على جزءٍ منها ما يسمى بـ "حديقة الاستقلال"، وقام بتحويل جزءٍ آخر منها إلى مكب لأنقاض الأبنية، كما بنى على أرضها موقفًا كبيرًا للسيارات. وآخر المشاريع التي يشرع الاحتلال بتنفيذها على أرض المقبرة، هو بناء متحف ينوي تسميته بـ "المتحف التسامح". ومن مساحة المقبرة البالغة 200 دونمًا، قدرت المساحة المتبقية بنحو 19 دونمًا فقط، تجري فيها عمليات تجريف للقبور، وإخضاعها للسيطرة الإسرائيلية الكاملة (حماد، 2013).

بين 11 إلى 13 من حزيران عام 1967، أي فور انتهاء الحرب واستكمال احتلال القدس والضفة الغربية، قام الاحتلال بهدم حارة المغاربة في البلدة القديمة، التي كانت أقرب الحارات إلى المسجد الأقصى المبارك، وكانت تضم 135 منزلًا أثريًا قديمًا بُنيت في العهد الأيوبي، وقد هدمها الاحتلال لتوسيع الساحة المحيطة بحائط البراق (وفا، 2011). كما نتج عن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، مصادرة الاحتلال لـ 700 مبنى في حارة الشرف بالبلدة القديمة من القدس (صالح، 2011). هناك موقع أثري آخر راح ضحية عملية التهويد والاستيطان في مدينة القدس، وهو القصور الأموية التي بنيت في بداية العصر الأموي، وتقع في الجزء الجنوبي المحاذي للمسجد الأقصى. سيطر الاحتلال، وما زال، على الموقع بشكل كامل، وأجرى فيه حفريات باستمرار، وأنشأ العديد من الأنفاق في المنطقة، في محاولة لاكتشاف أي شيء يربطه بالهيكل المزعوم، إلا أن ما تكشفه الحفريات هي معالم القصور الأموية، التي اكتُشف منها 6 قصور. تتعرض هذه القصور اليوم لمحاولات طمس معالمها الإسلامية، وذلك عن طريق بناء جسور وإقامة متزه توراتي، إضافة إلى وجود نفق يصل إلى حي البستان في سلوان جنوب المسجد الأقصى. كما يقوم الاحتلال باستمرار، بتسيير قوافل السياح والمستوطنين إلى المنطقة، في إطار حملته لنشر روايته التاريخية، والسعي لربطها بالهيكل المزعوم (عيسى، 2017).

على صعيد التهويد، تم ذلك بحق الكثير من المعالم الأثرية في القدس، مثل قلعة القدس العثمانية، التي تم تحويلها إلى مركز للشرطة الإسرائيلية منذ عام 1975، ثم إلى متحف أُطلق عليه "متحف قلعة داوود". كذلك سور القدس، الذي يقوم الاحتلال بوضع حجارة عليه، تحمل رموزاً إسرائيلية، وذلك للدعاء بيهودية الآثار في مدينة القدس (الجزيرة، ذاكرة القدس.. هدم حارة المغاربة، 2016).

المواقع الأثرية في الضفة الغربية بين الجدار والاستيطان

يسعى الاحتلال عبر مشروعه الاستيطاني لربط مستوطناته بالمواقع الأثرية، سواء بربطها المباشر، أو على الأقل بتحريف أسمائها. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك، هو إطلاق اسم "شيلو" على المستوطنة المقامة على أراضي بيت سيلون، أو خربة سيلون، جنوب مدينة نابلس. ومستوطنة "كيدوميم" المقامة قرب قرية كفر قدوم الفلسطينية إلى الغرب من مدينة نابلس. ومستوطنة "معاليه أدوميم" شرق القدس، والمقامة على أراضي خربة المرصرص، التي هي دير بيزنطي قديم (جرادات، 2017).

فيما يلي عدد من المواقع الأثرية البارزة، التي يسيطر عليها الاحتلال، ويسعى من خلالها لفرض روايته التاريخية، في ظل منع وزارة السياحة الفلسطينية من التدخل فيها.

1. خربة سيلون: وهي أراضي فلسطينية تابعة لبلدة قريوت جنوب مدينة نابلس، وتحتوي على آثارٍ قديمة تعود إلى العهد البرونزي، وكنائس بيزنطية تعود إلى الفترة الممتدة بين القرن السادس والعاشر الميلاديين، إضافة إلى العديد من المباني التي تم استخدامها في العهد العباسي والمملوكي. وقد ضم الاحتلال خربة سيلون إلى مستوطنة "شيلو"، ومنع الفلسطينيين من دخول المنطقة، بحجة عدم حصولهم على التصاريح اللازمة، وحول المكان إلى منطقة سياحية، تتضمن مركزاً للأبحاث، ومتحفاً لعرض الرواية الإسرائيلية (شبيهه، تل شيلو (خربة سيلون) – المسكن الضائع في الصراع السياسي على السامرة، 2014).



صورة رقم (3): متحف إسرائيلي في خربة سيلون، أو مستوطنة "شيلو"، وأعمال حفريات في المنطقة
(poica.org).

2. خربة المرصرص: وهو موقع أثري يقع شرق مدينة القدس، وهو عبارة عن مجموعة من الأديرة التي تعود إلى العهد البيزنطي. وقد أقيمت على هذا الموقع الأثري مستوطنة معاليه أدوميم، كما نقلت سلطات الاحتلال العديد من المعالم الأثرية الموجودة داخل الموقع، مثل الأرضية الفسيفسائية، إلى أماكن أخرى. ويُحرم الفلسطينيون من الوصول إلى هذا الموقع الأثري، بحجة وجوده داخل المستوطنة، تحت السيطرة الأمنية التامة لسلطات الاحتلال (العيسة، 2011).

3. مسجد بلال أو "قبة راحيل": وهو مقام يقع عند المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، وقد بني في العهد المملوكي، وسيطر عليه الاحتلال عام 1967. إلا أنه ومع بناء جدار الفصل العنصري، قام الاحتلال بضم المسجد إلى الجانب الذي يقع تحت سيطرته بشكل كامل، وجعله خلف الجدار، ومنع الفلسطينيين من الوصول إليه. ثم أصدرت حكومة الاحتلال عام 2010، قرارًا يقضي بأن مسجد بلال، أو قبة راحيل، هو جزء من التراث اليهودي (الجزيرة، قبة راحيل، 2018).



صورة رقم (4): مسجد بلال \ قبة راحيل (موقع إذاعة صوت الأقصى).

ثم أصدرت "اليونسكو" قراراً يقضي باعتبار موقع مسجد بلال بن رباح وقبر راحيل، بأنهما "جزء لا يتجزأ من فلسطين"، وذلك حسب القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، في جلسته رقم (200)، في باريس بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2016. كما أدان القرار ممارسات الاحتلال في الموقع، وطالبه بإعادة الوضع الطبيعي حول الموقع إلى ما كان عليه، ورفع حظر وصول المسلمين والمسيحيين إليه (اليونسكو، القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته المائتين، 2016).

4. قلعة الفريديس، أو قلعة هيروديون: تقع شرق مدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية، وفي المناطق المصنفة (ج)، ويعود بناؤها إلى القرن الأول الميلادي على يد الإمبراطور الروماني هيرودوس الكبير. تحتوي القلعة، أو القصر، على غرف قديمة ومدرجات، إضافة إلى سلالم وأنفاق. ومنذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، سيطر الاحتلال على القلعة بشكل كامل، وبات يديرها ويجري أعمال الترميم المستمرة داخلها حتى اليوم. كما يسعى الاحتلال لفرض روايته عبر اللوحات الإرشادية التي يضعها في المكان، وإدعائه بوجود القلعة بذات الفترة التي كان فيها الهيكل الأول حسب زعمه. يُذكر أن الموقع هو

ضمن القائمة التي تعدها وزارة السياحة الفلسطينية لاعتمادها من قبل اليونسكو (سمرة، 2014).

5. مخطوطات قمران: عُثِر عليها عام 1947 داخل كهوف في وادي قمران شمال البحر الميت، أي أنها ضمن منطقة الأغوار في الضفة الغربية، وضمن المناطق المصنفة (ج). بلغ عدد هذه المخطوطات نحو 850 مخطوطة قديمة للكتاب المقدس، وكتابات قديمة أخرى. وبالطبع تسيطر سلطات الاحتلال على هذه المخطوطات القديمة. وقد أدرجتها السلطة الفلسطينية ضمن القائمة التي قدمت لليونسكو، للاعتراف بها على أنها فلسطينية، على غرار العديد من المواقع الأثرية سابقًا (i24news، 2017).

6. قرية زبوبة: تقع شمال مدينة جنين، وتضم أراضي القرية مواقع ومعالم أثرية، كبقايا الأبنية التاريخية، وأساسات حجرية قديمة، وأواني فخارية. وقد تعرضت القرية للعديد من عمليات التنقيب على يد قوات الاحتلال، ومصادرة الأراضي للسيطرة على هذه المنطقة. إضافة إلى أن الاحتلال قام بتعديل مسار الجدار العنصري عام 2002، لضم موقع كانت تنفذ فيه حفريات وأعمال تنقيب (يحيى، 2008).

7. قريتا شويكة وقفين: ما حدث في قريتي شويكة وقفين شمال مدينة طولكرم، هو ذات الموقف، إذ إن الاحتلال عزل العديد من منازل القرى والأراضي الزراعية فيها، عبر بناء جدار الفصل العنصري، علما أن هذه المنطقة تتضمن موقعًا أثريًا فرعونيًا. وقد رفض الاحتلال الدعوى القضائية التي رفعها أهالي القريتين بخصوص هذا الموقع (يحيى، 2008).

8. قرية صفاً: تقع غرب مدينة رام الله. وقد صادر الاحتلال نحو 5 آلاف دونم من أراضي القرية، من أجل بناء الجدار العنصري. تشمل هذه الأراضي ستة مواقع أثرية، رومانية وبيزنطية وإسلامية، وهي: خربة عمّا، وخربة كريكور، وخربة كرسنا، وخربة الدالية، وخربة حورية، وخربة الفاعوش. ولعل أبرز ما ضمته هذه الخرب من معالم أثرية، معاصر زيتون وعنب، وأرضيات فسيفسائية لكنائس قديمة، وجدران لمبانٍ تاريخية (يحيى، 2008).

9. قرية الجيب: تقع شمال مدينة القدس، وقد نفذ الاحتلال حفريات تنقيب على موقع أثري في خربة تسمى خربة الشيخ غرب القرية، وتقع هذه الحفريات على مسار بناء الجدار، وقد كشفت هذه الحفريات، التي أشرف عليها فريق تنقيب عن الآثار تابع للإدارة المدنية،

عن وجود حَمَام يعود للفترة الرومانية ما بين 300- 400 للميلاد، إضافةً إلى معصرة زيتون من الفترة البيزنطية، أو الإسلامية (يحيى، 2008).

5. خلاصة النتائج

تتوزع المواقع الأثرية الفلسطينية بين شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها. كما أنها تعكس ثلاث حالات، تتمثل الأولى بمصادرة الأراضي من أجل السيطرة على الموقع الأثري، وضمه للمستوطنات، كما في حالة موقع بيت سيلون ومستوطنة شيلو. والثانية تتمثل ببناء المستوطنة في منطقة الموقع الأثري، ثم ضمه للمستوطنة بشكل كامل. والحالة الأخيرة تأتي من خلال بناء الجدار العنصري، الذي يضم الموقع الأثري ضمن السيطرة الإسرائيلية، كما هو الحال بشأن مسجد بلال، أو قبر راحيل. تلخص هذه النماذج حالة المواقع الأثرية الفلسطينية في الضفة الغربية، والمناطق المصنفة (ج)، وما تتعرض له من قرصنة بين الاستيطان والجدار.

6. المراجع

- العيسة، أ. (2011). *معاليه ادوميم تعتقل خربة المرصرص. البيرة، فلسطين: مفوضية العلاقات الوطنية – حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)*. تم استرداده من: <http://www.fatehwatan.ps/page-15950-ar.html>
- الجزيرة نت. (2009). *سرقعة التاريخ. الدوحة، قطر*. تم استرداده من: <https://goo.gl/TRpjD9>
- الجزيرة نت. (2016). *ذاكرة القدس. هدم حارة المغاربة. الدوحة، قطر*. تم استرداده من: <https://goo.gl/GQpm4j>
- موسوعة الجزيرة. (2018). *جمعية "العاد" .. رأس حرية الاستيطان والتهويد حول القدس. الدوحة، قطر*. تم استرداده من: <https://goo.gl/nK4vBu>
- الجزيرة نت. (2018). *قبة راحيل. الدوحة، قطر*. تم استرداده من: <https://goo.gl/xj8bE7>

- اليونيسكو. (1972). *اتفاقية حماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي*. باريس، فرنسا. تم استرداده من:
<http://whc.unesco.org/archive/convention-arb.pdf>
- اليونيسكو. (2016). *القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته المائتين*. باريس، فرنسا. تم استرداده من:
<http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002463/246369a.pdf>
- جرادات، م. (2017). *مقابلة شخصية، البيرة، فلسطين*.
- حماد، ش. (2013). *انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للمقدسات والمعالم العربية الإسلامية في القدس مقبرة "مؤمن الله" نموذجاً*. رام الله، فلسطين. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية.
- حمدان، ط. (2016). *إدارة الآثار تحت الاحتلال في فلسطين*. موقع تحولات. تم الاسترداد من:
<http://www.tahawolat.net/MagazineArticleDetails.aspx?id=1046>
- عيسى، ح. (2017). *القصور الأموية في القدس، شبكة فلسطين الإخبارية*. تم الاسترداد من:
<http://pnn.ps/news/239155>
- عموري، س. (2015). *متحف "روكفلر" إحدى أدوات إسرائيل لتزوير التاريخ*. رام الله، فلسطين. القدس نت. تم استرداده من:
[/http://www.alquds.com/articles/1440848434716950400](http://www.alquds.com/articles/1440848434716950400)
- عمق شبويه. (2014). *تل شيلو (خربة سيلون) - المسكن الضائع في الصراع السياسي على السامرة*. تم الاسترداد من:
<http://alt-arch.org/ar/tel-shiloh-ar>
- عمق شبويه. (2017). *حفريات الإنقاذ بالضفة - للمستوطنين فقط*. تم الاسترداد من:
<http://alt-arch.org/ar/salvage-excavations-in-the-west-bank-for-settlers-only>
- أبو سمرة، ق. (2014). *قلعة الفريديس إرث روماني حرم منه الفلسطينيون*. لندن، المملكة المتحدة. صحيفة العرب. تم الاسترداد من:
<http://www.alarabonline.org/?id=33782>
- صالح، م. (2011). *صرخات القدس المكتومة*. بيروت، لبنان. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تم الاسترداد من:
<https://goo.gl/EBrydi>
- أبو عطا، م. (2016). *الحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى*. الدوحة، قطر. الجزيرة نت. تم الاسترداد من:
<https://goo.gl/WRWFjH>

- مركز مدار (2018). *جمعية أبحاث أرض إسرائيل وآثارها*. رام الله، فلسطين. تم الاسترداد من:
<https://goo.gl/Rm1wPb>
- ملحم، أ. (2015). *الأثار الفلسطينية بين النهب والتدمير الإسرائيلي*. المونيتور. تم الاسترداد من:
<https://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/04/palestine-israel-settlements-historic-sites-heritage-culture.html>
- وفا. (2011). *حارة المغاربة في القدس*. رام الله، فلسطين. مركز المعلومات الوطني – وفا. تم الاسترداد من:
<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9592>
- يحيى، ع. (2008). *أثار فلسطين بين النهب والإنقاذ: كيف يستبيح جدار الفصل، والتنقيب غير المشروع، وتجارة الآثار، التراث الفلسطيني*. مجلة الدراسات الفلسطينية.
- 124 new (2017). *الفلسطينيون يطالبون بالاعتراف في مخطوطات البحر الميت كإرث فلسطيني*. تم الاسترداد من:
<https://goo.gl/uxkmei>

انعكاس نتائج حرب حزيران /يونيو 1967 على الأحوال الثقافية لفلسطيني الـ 48

The reflection of the results of the June 1967 war on the cultural conditions of the 1948 Palestinians

وائل عبد الحميد المبحوح، باحث في الشؤون السياسية

تاريخ النشر: 1 / 11 / 2021

تاريخ القبول: 1 / 10 / 2021

تاريخ الاستلام: 1 / 9 / 2021

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في تداعيات نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967 على الأحوال الثقافية لفلسطيني 48. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والأسلوب الوصفي التحليلي في جمع وتحليل المعلومات. خلصت الدراسة إلى أن نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967 الكارثية على الصعيد العربي إيجابية على فلسطيني 48 فيما يتعلق بإعادة اتصالهم بفلسطيني 67، وفتح نوافذ عربية أخرى لهم ساهمت في إخراجهم من عزلتهم التي كانوا فيها على مدار ثمانية عشرة عاماً، إلا أن الفلسطينيين عامة لم يتمكنوا من الاستفادة من سنوات الاتصال على الوجه الأمثل لأسباب تتعلق بالاختلاف الثقافي لفلسطيني 48 واختلاف الأهداف بينهم. وكشفت الدراسة أيضاً تفوق فلسطيني 48 الثقافي نتيجة ارتباطهم بالثقافة الإسرائيلية. لكن المشترك في ثقافة الفلسطينيين في الجانبين هو أن فلسطين التاريخية هي الوطن، فيما أن مستقبل العلاقة بين الطرفين غامض خاصة في ظل اختلاف الأهداف، وفي ظل الانقسام الفلسطيني في أراضي السلطة الفلسطينية منذ 2007، وبالتالي اختلاف الأولويات في الوقت الراهن، لذا فالطرفان مطالبان بالبحث عن إمكانات التواصل الثقافي والحضاري والاجتماعي والنقابي والاقتصادي والسياسي رغم كل المعوقات.

الكلمات المفتاحية: حرب حزيران 1967، الثقافة، فلسطيني الـ 48.

Abstract :

The study aims to investigate the repercussions of the results of the June 1967 war over the cultural conditions of the 1948-Palestinians. The study used the historical method and the descriptive analytical method in collecting and analyzing information. The study concluded that the disastrous results of the June 1967 war, on the Arab level, were positive on the Palestinians of 1948 regarding their reconnection with the Palestinians of West Bank and Gaza, and opening other Arab windows for them that contributed to getting them out of the isolation they had been in for eighteen

years. However, the Palestinians in general were unable to benefit from the years of contact in the best way for reasons related to cultural differences, especially on the part of the Palestinians of 1948, as well as the difference in goals between them. The 48 Palestinians appeared to excel culturally as a result of their association with the Israeli culture. What is common in the culture of the Palestinians on both sides is that historical Palestine is the homeland, while the future of the relationship between the two parties is ambiguous, especially in light of the different goals, and in light of the Palestinian division in the territories of the Palestinian Authority since 2007, and consequently the different priorities at the present time. Therefore, the two parties are required to discuss the possibilities of cultural, civilizational, social, union, economic and political communication despite all obstacles.

Keywords : *The June 1967 War, Culture, The Palestiniens of the 1948.*

5. مقدمة

مثّلت الحرب العربية – الإسرائيلية الثالثة عام 1967 نقطة تحول رئيسية، وليس ذلك في مسار الصراع العربي- الإسرائيلي فحسب، بل ترددت أصدائها في دوائر إقليمية وعالمية، وطالت تداعياتها مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية في المنطقة العربية، كما كان لها أثر في الاستراتيجيات العسكرية في مختلف أنحاء العالم.⁴ كانت الحرب نقطة تحول في تاريخ المنطقة، بما في ذلك تاريخ فلسطيني 48 بحسب التسميات التي تطلق عليهم. ويرى الدكتور عزمي بشارة، مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أن هذه الحرب هي التي صنعت هذا التاريخ الأخير، لأنها كانت البداية الحقيقية لتكتلهم كمجتمع له ما يميزه. إن هذه الحرب هي من دون شك أهم حدث في تاريخ المنطقة الحديث بعد الحرب العالمية الثانية؛ فقد ثبتت نتائج حرب 1948، وجعلتها غير قابلة للتغيير، وأبرزت أهمية "إسرائيل" للغرب، وكسرت مجرى عملية بناء مشروع ثقافي- سياسي عربي عصري بقيادة مصر.⁵

كان الفلسطينيون الذين أصبحوا مواطنين في دولة "إسرائيل" بعد قيامها عام 1948، جزءاً متجانساً من نسيج المجتمع الفلسطينيّ بعامة، وبذلك كانوا جزءاً فاعلاً في مقاومة المشروع الكولونياليّ للحركة الصهيونيّة التي عملت على بناء دولة يهوديّة في فلسطين. واثراً بدء النكبة عام 1948، التي تشكّل الوجه الآخر لإقامة دولة "إسرائيل"، تحقّق تجزؤ المجتمع الفلسطيني وانهاره، وبدأ فصل جديد في تاريخ الفلسطينيين في "إسرائيل"، وفي تاريخ بقية الفلسطينيين بالضرورة. بدهي أن جذور تشكّل هذا الفصل تعود إلى ما قبل نكبة 1948، إلا أن النكبة، بتداعياتها الكثيرة، تظلّ الحدث الأبرز في هذا التاريخ من حيث تأثيرها على جميع صيغ التشكّل في النواحي الاجتماعية والسياسية والثقافية.⁶

إن مرحلة 1948-1967 كانت مرحلة عزلة. لكن، حتى في بداية توطّد وتميؤ ملامح المجتمع العربي في "إسرائيل"، حافظ السكان العرب على صلة بالعالم العربي الواسع عبر أجهزة الراديو (صوت العرب من القاهرة مثلاً..)، ومنذ ذلك الحين، صيغ نمط السلوك المتميّز للعربي مواطن دولة

⁴ الورقة المرجعية لمؤتمر "خمسون عاماً على حرب حزيران يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها".

⁵ عزمي بشارة، "الأقلية الفلسطينية في إسرائيل: مشروع رؤية جديدة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 3، ع11، (صيف 1992)، ص 27.

⁶ نديم روحانا، "أريج صباغ- خوري، الأبحاث حول الفلسطينيين في "إسرائيل": بين الأكاديمي والسياسي، في نديم روحانا، أريج صباغ- خوري، محرران، الفلسطينيون في "إسرائيل": قراءة في التاريخ والسياسة والمجتمع، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، (2011)، ص 6.

"إسرائيل"، وهو السير على حبل دقيق بين الانتماء إلى الأمة العربية وبين الشعور بالضعف المقترن بمطمح تحقيق الأمن في إطار دولة "إسرائيل".⁷

كان من نتائج حرب حزيران 1967 أن وقع قسم كبير من الشعب الفلسطيني (أكثر من مليون فلسطيني) تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر. وهو أمر لم يحدث سنة 1948. وقد تولّد هكذا، ولأول مرة صراع أو مواجهة مباشرة بين جزء من الفلسطينيين ودولة "إسرائيل"، كدولة محتلة. تأثر (العرب في "إسرائيل") نتيجة اللقاء المباشر مع فلسطيني المناطق المحتلة عام 1967، كما تأثروا بالتغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، نتيجة للسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة واستغلالهما في مجالات شتى. هذه الحقيقة، أي حقيقة تأثر العرب في "إسرائيل" بهذا العمق من التغيرات الجارية في المجتمع الإسرائيلي، تشير إلى مدى ارتباط المجتمع العربي في "إسرائيل" بالمجتمع الإسرائيلي بصفة عامة.⁸

يشير (بشارة) هنا إلى أن الفلسطينيين الذين بقوا في "إسرائيل" بعد سنة 1948، كانوا بقية مهزومة من مجتمع مهزوم، وتجلّت هذه الحقيقة في نظرة هؤلاء السكان إلى أنفسهم وإلى الحكم العسكري الإسرائيلي، وكذلك في طموحهم في ذلك الحين إلى إحراز الأمن لا المساواة.⁹ ويرى (باروخ كيمرلينغ) أن العرب القلائل الذين بقوا في "إسرائيل" بعد انهيار المجتمع العربي في فلسطين خلال حرب العام 1948، كانوا مجتمعاً مبتوراً ومنقسماً على نفسه بحيث لم يعد يوجد في داخله تقريباً أي مجموعات نخبوية، أو طبقة وسطى، أو مثقفين، أو قيادة سياسية دينية وروحية. أدرك الجمهور العربي؛ أن العرب تحولوا فجأة من أقلية قومية مسيطرة وواثقة بنفسها؛ إلى أقلية صغيرة وعاجزة في دولة تصنف نفسها بأنها (دولة الأمة اليهودية).¹⁰

في المجمل، تميزت المرحلة التي بدأت بعد سنة 1967، أي بعد احتلال "إسرائيل" لكامل التراب الفلسطيني، بتحوّلات متعددة، تركت أثرها على فلسطيني 48 في مجالات عديدة، بما في ذلك المجال الثقافي.

⁷ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 24.

⁸ المرجع السابق، ص 28.

⁹ المرجع السابق، ص 22.

¹⁰ باروخ كيمرلينغ، المجتمع الإسرائيلي: مهاجرون مستعمرون مواليد البلد، ترجمة هاني عبد الله (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 673.

إن عدوى إقصاء الفلسطينيين في "إسرائيل" من الحركة الوطنية؛ انتقلت من مستوى القيادات السياسية البراغمية والتي تتطلع إلى إنجاز مشروعها السياسي من خلال المفاوضات، إلى المستوى الثقافي والوعي الاجتماعي الذي يحرك الهوية الجماعية والتطلعات المستقبلية¹¹. على الرغم من اللقاء المباشر بعد سنة 1967، وتطور الخطاب السياسي الفلسطيني منذ سيطرة حركة (فتح) على الحركة الوطنية، فإن خطاب مناهضة الاحتلال، وخطاب التحرير والمستقبل، تقلصا ليخصّ الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع، وبدرجة أقل، الفلسطينيين في الشتات، مع استثناء تام للفلسطينيين في "إسرائيل". فقد انتقل، وبالتدرج، معنى (الأرض المحتلة) من كونه مصطلحًا يمثل فلسطين التاريخية إلى كونه يخص الأجزاء من فلسطين التي احتُلت في سنة 1967، واستثنى الفلسطينيون في "إسرائيل" من نقاشات ومؤتمرات وندوات المستقبل الفلسطيني، عدا بعض الشعارات العامة التي تتحدث عن صمودهم وتجذرهم، وأنهم جزء من الشعب الفلسطيني تاريخيًا.

كما أن الدراسات والأدبيات السياسية النقدية التي، تشكك في جدوى اتفاق أوسلو وعملية السلام، ما زالت تنظر إلى الاحتلال على أنه يشمل ما احتل في سنة 1967، وهي جميعها، وتقريبًا بلا استثناء، تتبنى الموقف السياسي الذي يتعامل مع الفلسطينيين في "إسرائيل" كقضية إسرائيلية داخلية. وهكذا تجذر في الوعي الفلسطيني، بمساعدة فلسطينية قوية، أن الاحتلال لا يبدأ في سنة 1948 والنكبة، بل في آثار حرب 1967.¹²

ربما يتبادر إلى الأذهان مباشرة أن نتائج حرب حزيران 1967 الكارثية، في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بالمشروع القومي العربي، والتزاع العربي الإسرائيلي، هي كذلك بالنسبة لفلسطيني 48، لكن يبدو الأمر مختلفًا هنا، ولا يمكن أن تكون النظرة موحدة في كافة الزوايا، بل لربما ينطبق في هذا الشأن بالذات ذلك المثل العربي الشهير: "مصائب قوم عند قوم فوائد". من أجل هذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على التغيرات التي حدثت لفلسطيني 48 خاصة في الجانب الثقافي، فقد خصصت الدراسة المبحث الأول للتعريف بـ (فلسطيني 48) فيما يتعلق بتسمياتهم ودلالات تلك التسميات، بينما ناقش المبحث الثاني الآثار المترتبة على

¹¹ أسعد غانم، مهند مصطفى، "الفلسطينيون في "إسرائيل": تطور مستقبلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 20، عدد 17، (شتاء 2009)، ص 126.

¹² أسعد غانم، مهند مصطفى، المرجع السابق، ص 126.

احتلال "إسرائيل" للضفة وقطاع غزة عام 1967 على الأحوال الثقافية لـ (فلسطيني 48)، وفيه شيء عن أحوالهم الثقافية قبل وبعد النكبة 1948 أيضًا.

مشكلة الدراسة

لم يسلم جانب من جوانب الهوية الفلسطينية والثقافة العربية الأصيلة لـ (فلسطيني 48) من محاولات التشويه والتشكيك، بل والطمس من قبل الاحتلال، بما في ذلك التسمية الخاصة بهم في المعاملات الرسمية، أو في وسائل الإعلام، والتي حاولت بطرق شتى حرفهم عن بُعدهم وامتدادهم التاريخي، وارتباطهم بأرضهم السليبية. وكان للجانب الثقافي نصيب وافر من تلك المحاولات، لما للثقافة من أثر في إبراز الهوية الوطنية لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية. تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤالين البحثيين التاليين:

1. من هم فلسطينيو 48؟

2. ما تداعيات احتلال "إسرائيل" كامل التراب الفلسطيني بعد حرب سنة 1967 على الحياة الثقافية لفلسطيني 48.

أهداف الدراسة:

- الإلمام بالتسميات المتعلقة بـ (فلسطيني 48)، وما تحويه من دلالات.
- التعرف إلى الأحوال الثقافية لفلسطيني 48 قبل النكبة عام 1948، وبعدها، وبعد النكسة عام 1967.
- دراسة تداعيات نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967 على الأحوال الثقافية لفلسطيني 48.

أهمية الدراسة:

- الدراسة تتمتع بالجِدَّة إذ تُعد هذه الدراسة الأولى من نوعها—على حدِّ علم الباحث- في البيئة العربية والفلسطينية التي تتمحور حول تداعيات نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967 على الأحوال الثقافية لفلسطيني 48.
- تسعى نتائج الدراسة إلى إفادة الباحثين في مجال الدراسات حول فلسطيني 48، ومساعدة المهتمين في مجال الدراسات الثقافية بشكل عام في نشر الوعي وبناء المعرفة حول فلسطيني 48 وأحوالهم بشكل عام، وأحوالهم الثقافية بشكل خاص.

6. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

6.1. فلسطينيو 48.. التسميات والدلالات

عرب الـ 48 أو عرب الداخل أو فلسطينيو 48، هي التسميات الشائعة أو الأكثر شهرة في العالم العربي للفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود دولة الاحتلال (بحدود الخط الأخضر، أي خط الهدنة 1948)، ويملكون الجنسية الإسرائيلية. وفي وسائل الإعلام الإسرائيلية يشار إليهم بمصطلح (عرب "إسرائيل") أو (الوسط العربي)، كما يستخدم أحياناً مصطلح (أبناء الأقليات)، خاصة في الإعلانات الرسمية. هؤلاء العرب وذريتهم هم الذين بقوا في قراهم وبلداتهم بعد حرب 1948، أو ممن طردوا من بيوتهم، وقراهم، ولكنهم ظلوا ضمن الحدود التي أصبحت فيما بعد بالكيان الصهيوني "إسرائيل".

بحسب أول إحصاء سكاني أجرته "إسرائيل" تمهيداً لانتخابات الكنيست الأول، بلغ عدد السكان الفلسطينيين سنة 1949 حوالي (160) ألف نسمة، أي ما نسبته 13% من سكان "إسرائيل"، توزعوا في (101) قرية وثلاث مدن عربية هي: الناصرة وشفا عمرو وأم الفحم. وفي عدة مدن مختلطة (عربية- يهودية) هي: عكا، حيفا، تل أبيب، الرملة، والقدس الغربية.¹³

تحدد انتشار وتوزع (الفلسطينيين في "إسرائيل") نتيجة لحرب 1948، ويسكن معظم الفلسطينيين الذين بقوا في الدولة في الأطراف، في تلك المناطق التي كانت معدة للدولة العربية التي كان من المفترض إقامتها حسب قرار التقسيم عام 1947. ولم تطرأ تغيرات ملحوظة على انتشار العرب منذ ذلك الحين، وقد نمت هذه الأقلية بنسبة تقارب الـ 600% خلال العقود الستة الأخيرة، نتيجة للتكاثر الطبيعي، ولم تكن هنالك هجرة داخلية ملحوظة إلى مناطق المركز أو إلى خارج البلاد. على الرغم من الاختلافات الدينية، الطائفية والاقتصادية في أوساط الجمهور العربي فإن هنالك ملاءمة بين انتمائهم الإثني وبين هاشبيتهم الجغرافية والاقتصادية والسياسية في البلاد.¹⁴

نشر المكتب المركزي للإحصاء في "إسرائيل" (المكتب المركزي للإحصاء، 2016) بمناسبة رأس السنة العبرية بيانات إحصائية للعام 2015؛ تضم الإحصائية مجموعة من الأرقام والبيانات التي تعكس طبيعة تركيبة المجتمع الإسرائيلي. تُظهر الإحصائية أنّ عدد السكان الإسرائيليين قد بلغ

¹³ مأمون كيوان، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم: دراسة في أوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة

8419، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 16.

¹⁴ أسعد غانم، ومهند مصطفى، الفلسطينيون في "إسرائيل": سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، (رام

الله، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009)، ص 327.

(8,585,000)؛ نسبة اليهود منهم 74.8% أي ما يقارب (6,419,000) بينما تبلغ نسبة العرب 20.8% أي ما يقارب (1,786,000).¹⁵ ومع ذلك فإنهم يتعرضون للتمييز العنصري.

تجدر الإشارة هنا إلى أن 30% من (فلسطيني 48) هم من المهجرين الذين طردوا من بيوتهم ولكنهم ظلوا داخل حدود 48. وتضم الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية سكان شرقي القدس وهضبة الجولان إلى (عرب "إسرائيل") بالرغم من أن أغليبيتهم حائزون على مكانة (مقيم دائم) في "إسرائيل" ولا يملكون الجنسية الإسرائيلية.

يوجد مجموعة من التسميات المستخدمة في الخطابات السياسية والإعلامية والأبحاث العلمية وتتنوع على محاور عدة هي:¹⁶

أولاً: تسميات تربط بين الوطن وتاريخ النكبة، وهي: داخل حدود الـ48، الفلسطينيون في حدود 48، الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، المجتمع الفلسطيني في مناطق 1948، فلسطينيو الأرض المحتلة في 1948، فلسطينيو-48، المجتمع العربي الفلسطيني في أراضي-48، أراضي 1948، عرب ما بعد النكبة داخل الخط الأخضر، وعرب أرض النكبة-48.

ثانياً: تسميات تذكر فلسطين، العرب، المجتمع، الأقلية، ولكنها لا تشير إلى سنة النكبة، وهي: فلسطينيو الداخل، عرب الداخل، العرب الفلسطينيون في الداخل، المجتمع العربي الفلسطيني في البلاد، المجتمع في الداخل الفلسطيني، الأقلية العربية الفلسطينية، الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني، الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، وعرب (فلسطينيو) الأرض المحتلة.

ثالثاً: تسميات تشير إلى الأصلائية والقومية والهوية بدون "إسرائيل"، وهي: المواطنون الفلسطينيون، أقلية قومية فلسطينية أصلية في وطنها، الشعب العربي الفلسطيني، الجماهير العربية، الجماهير العربية في البلاد، والمجتمع المدني الفلسطيني.

رابعاً: تسميات تربطهم بـ "إسرائيل"، وهي: الجماهير العربية الفلسطينية في "إسرائيل"، الفلسطينيون حاملو الجنسية الإسرائيلية، الأقلية العربية المقيمة في "إسرائيل"، الأقلية الفلسطينية في "إسرائيل"، الفلسطينيون في "إسرائيل"، العرب الفلسطينيون المواطنون في "إسرائيل"، المواطنون الفلسطينيون في "إسرائيل"، الفلسطينيون مواطنو "إسرائيل"، العرب أو

¹⁵ مركز رؤية للتنمية السياسية vision، 28 تشرين ثاني/ نوفمبر، 2016، انظر: <http://www.vision-pd.org>

¹⁶ عزيز العصا، فلسطينيو 48: إجماع على الوطن.. اختلاف على التسميات، (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016)، ص 207-210.

الفلسطينيون في "إسرائيل"، المجتمع العربي الفلسطيني في "إسرائيل"، المجتمع الفلسطيني في "إسرائيل"، العرب الإسرائيليون، العرب الفلسطينيون في "إسرائيل"، الفلسطينيون العرب داخل "إسرائيل"، السكان العرب في "إسرائيل"، الوسط العربي، المجتمع العربي في "إسرائيل"، عرب "إسرائيل"، إسرائيليون من أصل فلسطيني، المسيحيون الإسرائيليون، والأقلية الفلسطينية التي تحمل المواطنة الإسرائيلية.¹⁷ يضاف إلى ذلك عديد التسميات الإسرائيلية لـ (فلسطيني 48) ومنها: إسرائيليون من أصل فلسطيني، عرب "إسرائيل"، السكان العرب في "إسرائيل"، العرب أو الوسط العربي، إضافة إلى مصطلح الأقليات الذي يشملهم بالطبع. وهي أسماء تتضمن فيما تتضمن شطبا كاملاً للهوية الفلسطينية وللأصلانية الفلسطينية، أو الالتصاق بفلسطين التاريخية، أو هي محاولة فرض هوية قومية جديدة للتعامل مع الفلسطينيين كأقلية من منطلق تجاهل هويتهم الثقافية ومطالبهم الجماعية.¹⁸

يشير (خليل نخلة) إلى هذا الأمر من خلال عرضه لمفهوم (من نحن) كما تعرضه وثائق ثلاثة أعدتها نخب فكرية وسياسية من فلسطيني 48 وهي: وثيقة (التصور المستقبلي)¹⁹، ووثيقة (الدستور الديمقراطي)²⁰، ووثيقة (حيفا)²¹ وذلك بقوله:²² "بشكل عام يوجد وضوح وتجانس بين جميع الوثائق حول تعريف الذات، بالرغم من التفاوت في بعض المصطلحات المستعملة، وربما الفكر الموجه لهذه المصطلحات. لزيادة التوضيح: المفهوم المطروح حول "من نحن؟" يجمع بين التعريفات التالية:

1. وثيقة التصور المستقبلي تعرفنا بأننا:

— (نحن)، العرب الفلسطينيون في "إسرائيل"، أهل الوطن الأصليون ومواطنون في الدولة وجزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية والفضاء الثقافي العربي والإسلامي والإنساني.

¹⁷ هذه التسميات هي التي تمكن سعيد العصا من حصرها كما وردت في سياق نصوصها التي اطلع عليها وجعلها في ملحق مستقل نهاية الكتاب.

¹⁸ المرجع السابق، نفسه.

¹⁹ مشروع جرى تطويره تحت رعاية المجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في "إسرائيل".

²⁰ مشروع طوره عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في "إسرائيل".

²¹ مشروع بدأ عام 2000 تحت رعاية مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، في مدينة حيفا.

²² خليل نخلة، محرر، مستقبل الأقلية الفلسطينية في "إسرائيل"، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات

الإسرائيلية مدار، 2008)، ص 29-31.

- (نحن)، أهل البلاد الأصليون، الذين تحولنا قسراً إلى أقلية في وطننا، ولنا علاقة عضوية وتاريخية بالوطن، ونحن جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني.
- إن فلسطين التاريخية هي الوطن ووحدة المكان حتى وإن كان مجزأً سياسياً ومحتلاً وممزقاً... (و) نحن جزء من هذا المكان وهو يصوغ وعينا ولغتنا الأدبية ويبلور هويتنا.
- (نحن)، مواطنون عرب في الدولة، وسكان البلاد الأصليون وجزء من الشعب العربي الفلسطيني المشتت في أرجاء العالم، وجزء من المنطقة العربية، ومساهمون في الحوار العالمي.

2. وثيقة الدستور الديمقراطي نعرفنا بأننا:

- (نحن)، العرب الفلسطينيون مواطنو دولة "إسرائيل" نعيش في هذا الوطن منذ القدم، هنا وُلدنا وهنا تجذرت وترعرعت أصولنا التاريخية، وهنا تطورت وازدهرت حياتنا القومية والثقافية، مساهمين فاعلين في تطور الحضارة والتاريخ الإنساني امتداداً للأمة العربية والإسلامية وجزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني.
- ## 3. وثيقة حيفا نعرفنا بأننا:

- (نحن)، أبناء وبنات الشعب الفلسطيني، (الباقون) في وطننا رغم النكبة، والذين تحولنا قسراً إلى أقلية في دولة "إسرائيل".
- (نحن)، البقية الباقية من أصحاب الوطن الأصليين.

يلق (روحانا وخوري) على التسميات التي تطلق على فلسطيني 48 بالقول: إن لهذه التسميات تداعياتٍ مختلفةً، حيث إن التسميات التي تُطلق هي تسميات مقترنة بالتمثيل، ولا تعكس -فيما تعكس- هوية الفلسطينيين في "إسرائيل" فحسب، وإنما تعكس كذلك الموقف التحليلي الذي يستخدم هذه التسميات.²³ فيما يرى (بشارة) أن تسمية (العرب في "إسرائيل") أو حتى (عرب "إسرائيل") أحياناً، نشأت مع نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين وإقامة دولة "إسرائيل" على أنقاض الوجود القومي الفلسطيني.²⁴

²³ روحانا وخوري، مرجع سابق، ص 10.

²⁴ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 16.

في استطلاع أجراه مركز (مدى الكرمل) قال 66% من المشتركين إلى أنهم يعترفون أنفسهم على أنهم فلسطينيون في "إسرائيل". هناك، بالمقابل، مجموعات من الفلسطينيين في "إسرائيل": جزء من المواطنين العرب الدرور وجزء من البدو في الأساس، لا تعرف نفسها على أنها فلسطينية، بل تعرف نفسها على أنها عربية أو عربية إسرائيلية. ولذلك، فإن اختيار التعريفات في حد ذاته هو مسألة إشكالية، وبخاصة عند أخذ كيفية تعريف هذه المجموعة لنفسها بعين الاعتبار، بعيداً عن الأسباب السياسية المختلفة التي أفضت إلى إنتاج هذه التعريفات التي تعكس هويات. ورغم أن هذه الهويات هي مبتكرة، إلا أنه يمكن تجاهل وجودها في الصورة التي هي عليها الآن، إذ إن أثر الهوية المبتكرة على الواقع السياسي والاجتماعي لا يقل بسبب كونها هوية مبتكرة.²⁵

6.2. التسمية المختارة ومسوغات اختيارها

بعد استعراض تلك التسميات التي أطلقت على أولئك العرب الذين بقوا في قراهم وبلداتهم بعد حرب 1948، وذريتهم، أو ممن طردوا من بيوتهم، وقراهم، ولكنهم ظلوا ضمن الحدود التي أصبحت فيما بعد بالكيان الصهيوني "إسرائيل" فإن الباحث يميل إلى اختيار مصطلح (فلسطينيو 48) للاعتبارات التالية:

- أ. أنه تعريف مبادر وجازم وقوي وليس تعريفاً خجولاً. فتحديد وجودهم كأقلية وطن هو مصدر قوة، يضعهم في صلب تاريخهم، ويرسخ علاقتهم مع الأرض ويثبتها بأنها علاقة عضوية لها عمق حضاري؛ وأن وجودهم هنا ليس صدفة تاريخية.²⁶
- ب. أنها تسمية تحتفظ بالهوية الوطنية الفلسطينية، ذات العمق العربي، بعيداً عن المصطلحات المرتبطة بالكيان المقام على أرضهم المسمى "إسرائيل"، وفي ذلك تأكيد واضح على ارتباطهم بالبعد الجغرافي ونسبتهم إليه (فلسطين)، بما في ذلك من دلالة واضحة على انتمائهم للمكان، بل وتوريثهم هذا الانتماء للأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم.
- ج. أن هذه التسمية تفرض هؤلاء الناس على الكيان الصهيوني، وتجعلهم ينتزعون مواطنتهم بإرادة صاحب الأرض الشرعي؛ تحتفظ بهويتهم الأصلية التي مرت بمراحل معقدة وخطرة، خاصة في مرحلة الحكم العسكري خلال الفترة من 1948-1967.

²⁵ روحانا وخوري، مرجع سابق، ص 11.

²⁶ خليل نخلة، مرجع سابق، ص 30.

د. أن هذه التسمية تربطهم تاريخياً بحدث النكبة (1948) التي ما تزال حاضرة في أذهانهم، وتجعلهم أكثر التصاقاً بها، تذكرهم بأنهم كانوا جزءاً لا يتجزأ من شعب ملاً الجغرافيا بطولها وعرضها، ثم فتته الاحتلال أقساماً وأجزاء. وهذا الأمر في حد ذاته مدعاة لمحاولة لم الشمل من جديد والعمل من أجل ذلك بكل الطرق الممكنة، وعدم الانصهار أو الذوبان في (المجتمع الإسرائيلي) بما يُذهب الهوية الثقافية الفلسطينية.

هـ. أنه تعريف للذات يُعدّ نقيضاً لطبيعة الأغلبية المهيمنة التي فرضت نفسها عليهم باستعمال القوة العسكرية الإجرامية، واستعمالهم لهذا التعريف يُظهر بالتالي بأن علاقة الأغلبية مع هذه الأرض هي علاقة وهمية ومفتعلة. وبالتالي، فإطار الدولة اليهودية مرفوض لديهم.²⁷

7. منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج التاريخي والأسلوب الوصفي التحليلي في جمع وتحليل المعلومات، وتم اعتماد مراجعة الأدب المنشور حول حرب حزيران/يونيو 1967، وحول فلسطيني 48، من كتب ومجلات ودراسات سابقة ومواقع إنترنت، كما وظف الباحث خبرته في تدريس مساق "فلسطينيو 48" في بعض الكليات والمعاهد الفلسطينية بقطاع غزة.

8. نتائج الدراسة

تأثر فلسطينيو 48 أكثر من أية فئة سكانية أخرى بصفة المركزية القوية التي تمتع بها النظام الإسرائيلي. فالحكومة الإسرائيلية سيطرت على معظم الموارد، وعلى قنوات الاتصال واستيراد الأموال من الخارج. وقد تأثرت سياستها العامة بعدة اعتبارات متداخلة هي: الأمن، واستيعاب الهجرة، والاستيطان، وتوفير الخدمات العامة.²⁸ عانى فلسطينيو 48 من القرارات الحكومية معاناة كبيرة وبشكل مباشر لعدم قدرتهم على ممارسة الضغط والتأثير في هذه القرارات. فالحكومة توزع الموارد بحسب درجة التأثير الذي تمارسه

²⁷ المرجع السابق، ص 31.

²⁸ عزيز حيدر، الفلسطينيون في "إسرائيل" في ظل اتفاقية أوسلو، سلسلة قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 52.

جماعات المصلحة التي تشكلت على أساس المصلحة الاقتصادية أو على أساس أيديولوجي-سياسي، وليس من بين هذه الجماعات جماعة عربية أو جماعة تضم بين صفوفها عرباً.²⁹ كان الحكم العسكري الذي طُبّق على العرب حتى عام 1966 تجسيداً للسياسة العنصرية الصهيونية، فقد توخت المؤسسة الحاكمة تحقيق عدة أغراض ومقاصد من تطبيقه، منها: عزل الأقلية العربية عن اليهود وعن العالم العربي، وإقامة الحواجز بين القرى وإبعاد العرب عن أراضيهم، وتصفية الروح الوطنية والقومية وإشاعة العدمية والخنوع، وخلق الأجواء والظروف المأساوية لدفعهم إلى الهجرة.³⁰

إن النظام الثقافي الإسرائيلي الذي نتج من طبيعة المجتمع الإسرائيلي هدف إلى ترسيخ أيديولوجيتين، إحداهما خاصة بالمستوطنين، والأخرى خاصة بالسكان الأصليين، وظيفتهما تبرير الواقع، ولا سيما أوضاع هؤلاء السكان والسياسة المتبعة تجاههم، وقد شملت الأيديولوجيا الخاصة بالمستوطنين شقين يُكْمَلان أحدهما الآخر: الأول يبرر الحاجة إلى الهجرة وإقامة كيان سياسي، والآخر يبرر السياسة المتبعة إزاء الأقلية الفلسطينية ونتائجها. وأما الأيديولوجيا الخاصة بالسكان الأصليين - وهذا بيت القصيد هنا فيما يتعلق بدراستنا - فلا تختلف عن الأولى، لكنها تشمل مجهوداً لإقناعهم بأنهم لا يشكلون جماعة إنسانية واحدة، وبأن مصالحهم الشخصية تتحقق بمحابة السلطة ونبذ المصالح العامة، وبأن وحدتهم غير ممكنة والاتفاق فيما بينهم مستحيل. وتشمل هذه الأيديولوجيا أيضاً محاولة إقناع هؤلاء بأن السبب الحقيقي لتدني أوضاعهم هو ثقافتهم، أي تفسير التخلف بالتخلف، وبأن الأوضاع التي يعيشونها أفضل كثيراً من أوضاع آبائهم وأجدادهم، ويعود الفضل في ذلك إلى (التمدن) الذي أتى مع مجيء المستوطن المتطور.³¹

لا يمكن للثقافة الفلسطينية أن تواجه الفاشية الإسرائيلية من دون إدراك عدة معطيات أساسية تخص الوجود الفلسطيني وعلاقته بالمؤسسة الإسرائيلية في فلسطين التاريخية؛ فالحضور الإسرائيلي يختلف في معطياته وممارساته بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين 48، ولا

²⁹ كيوان، مرجع سابق، ص 43.

³⁰ حسام جريس، الاقتصاد الإسرائيلي: النشأة، البنية، والسمات الخاصة، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2005)، ص 208.

³¹ عزيز حيدر، مرجع سابق، ص 19-20.

يتوقف هذا الاختلاف عند الممارسات فقط، بل ينسحب أيضاً على الغايات والأهداف من وراء هذا الحضور³².

السؤال الذي يطرح نفسه، كيف كانت أحوال فلسطيني 48 الثقافية قبل وبعد النكبة 48، وصولاً إلى تأثير إعادة اتصالهم بفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة إثر هزيمة حزيران 1967 على أحوالهم الثقافية؟ يمكن الإشارة إلى ذلك بما يلي:

أ. أحوال ما قبل النكبة 1948:

ازدهرت في عصر ما قبل النكبة الثقافة الفلسطينية مع النهضة القومية العربية في لبنان ومصر، فقد كانت فلسطين تتميز بجمعها بين موقعين عربيين نهضويين: لبنان ومصر، فازدهرت فيها حركة أدبية وثقافية وفكرية بصدر الصحف اليومية والمتخصصة، وأنشئت المطابع في حيفا ويافا والقدس، وأصدرت الكتب، كما ازدهرت حركة ترجمة من اللغات الإنجليزية والفرنسية والروسية، وتبادل المثقفون العرب الزيارات مع أشقائهم الفلسطينيين. لقد تركز هذا النوع من الثقافة في المدينة الفلسطينية، أما في القرى فقد ازدهرت ثقافة ريفية قبل النكبة في مواسم الأنبياء، وأمسيات رمضان، والمناسبات الدينية والاجتماعية الأخرى التي تشكّل التراث الشعبي الفلسطيني. وهذا ما يؤكد أن الثقافة العربية الفلسطينية في (البلاد)، وفي ظل النظام الإسرائيلي هي استمرار للثقافة الفلسطينية التي نشأت وتطورت هنا حتى النكبة.

في مرحلة ما قبل النكبة يبدو واضحاً حضور الشعراء الفلسطينيين الكبارين؛ إبراهيم طوقان (1905-1941)، والشاعر عبد الرحيم محمود (1913-1948)، وما قدماه للحركة الثقافية الفلسطينية في مجال الأدب بأنواعه المختلفة. يمكن الإشارة إلى الأحوال والمظاهر الثقافية التي كانت تنبض بالحياة في مناطق فلسطين التي أصبحت فيما بعد النكبة 48 "إسرائيل"، بالإشارة إلى أن مدينة (يافا) الفلسطينية كانت نموذجاً صالحاً للتعميم في كافة مناطق فلسطين التاريخية.

انعكس موقع مدينة يافا الاقتصادي في مجمل مجالات الحياة في المدينة، وخصوصاً في النواحي الاجتماعية والثقافية، وشكّلت زيارة وموسم النبي روبين مظهرًا وموروثًا اجتماعيًا وثقافيًا عكس مدى الانفتاح الاجتماعي والثقافي لـ (يافا) ما قبل النكبة، فلم تكن صدفة أن تصبح أكثر المقولات شهرة وارتباطاً بتراث المدينة، المقولة النسوية (يا بتروبي يا بتلقتني)، أي أن تشترط الزوجة على

³² علاء حليحل، "عودة إلى الدور التنويري: الثقافة الفلسطينية في مواجهة الفاشية الإسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 108، (خريف 2016)، ص 95.

زوجها الخيار ما بين المشاركة في احتفالات النبي روبين، وبين الطلاق. والمثير في الأمر أن موسم روبين أصبح لازمة من لوازم الحياة الاجتماعية كلما تحسنت الأوضاع الاقتصادية في المدينة، وكان هذا الموسم يمتد على مدار شهر كامل يتوافق مواعده مع نهاية قطف البرتقال الذي يصادف عادة خلال أيلول/ سبتمبر.

تشير المصادر إلى أن الآلاف من سكان يافا شاركوا سنويًا في هذا الموسم الذي اكتسب في الموروث الثقافي صفة مصيف روبين. وخلال فترة موسم روبين كانت مدينة يافا تصبح ولشهر كامل فارغة من أكثر سكانها الذين كانوا يذهبون للاصطياف على ضفاف روبين، كما كانت الأسواق تقام لجميع أصناف البضائع، فضلاً عن المقاهي والمطاعم، وأماكن الترفيه الكثيرة. وفي هذا الموسم كانت الفرق المسرحية تعرض عروضها، وبعض هذه الفرق كان فرقاً محليةً، وقد جاءت فرق مسرحية من بيروت ودمشق والقاهرة كي تقدم عروضها للمصطافين. وما يلفت النظر أن هذه العروض كانت تقدّم بالتتالي وبالتناوب للرجال وللنساء على حدٍ سواء، وكان المعلنون في عدة إعلانات للعروض المسرحية يعلنون أوقات العرض الخاصة بالنساء والرجال.³³

من أبرز مظاهر النشاط الثقافي في مدينة يافا ظهور إذاعة الشرق الأدنى العربية والتي كانت تركز على الآداب والفنون، وقد بقي مقر الإذاعة في يافا حتى عام 1946، وانتقلت للبت بعد ذلك من مدينة القدس إلى أن حلت نكبة فلسطين لتنتقل الإذاعة بعد ذلك إلى ليماسول بقبرص، وقد أتاحت هذه الإذاعة الفرصة لنمو بيئة الفن والفنانين في مدينة يافا، كما عملت إذاعة الشرق الأدنى على استضافة كبار الأدباء والمفكرين أمثال عباس العقاد، ود. طه حسين، وعلي الجارم وغيرهم من نوابغ الأدب والفن.

كانت يافا في هذه الفترة ملتقىً للمشاهير من المطربين الكبار والممثلين الذين زاروا مدينة يافا بدعوة من الإذاعة أمثال محمد عبد الوهاب، والسيدة أم كلثوم، والسيدة ليلى مراد، وفريد الأطرش وغيرهم، وقد زارها من كبار الممثلين يوسف وهبي، وفاطمة رشدي، وزكي طليمات وغيرهم، كما زارها مشاهير قراء تلاوة القرآن الكريم مثل الشيخ عبد الفتاح الشعشاعي، ومحمود السنديوني، والشيخ أبو العينين شعيشع.³⁴ ومن أبرز الأنشطة التي واكبت النهضة الثقافية لمدينة يافا انتشار

³³ محمود يزيك، "يافا ما قبل النكبة: مدينة تنبض بالحياة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 24، عدد 93، (شتاء 2013)، ص 43.

³⁴ محمد فؤاد سعد، "يافا التاريخ والحضارة"، مؤسسة القدس للثقافة والتراث، 7 كانون أول/ ديسمبر، 2016،

الأندية الرياضية والاجتماعية وكذلك الجمعيات الأهلية التي كانت تحرص على عقد المناظرات العلمية والأمسيات الشعرية والندوات والمحاضرات السياسية، ومن أبرز الأندية في مدينة يافا النادي العربي الثقافي، ونادي الشبيبة الإسلامي، وجمعية (الإخوان المسلمون)، ونادي الكشفة المتجول، والنادي الأرثوذكسي.³⁵

في مجال التمثيل المسرحي ظهر أول المسارح في يافا في أواخر القرن التاسع عشر مثل مسرح الزرافية، ومسرح قهوة البنور، ومسرح الباريزيانا، ومسرح مقهى الحلواني. ومنذ عشرينيات القرن العشرين ظهرت مسارح جديدة شكّلت أيضاً دور عرض لأفلام السينما، منها دار سينما الطوبجي على اسم صاحبها عبد الرحمن الطوبجي.³⁶ كما أقامت الأندية الثقافية في المدينة مسارح عُرضت فيها المسرحيات والأفلام السينمائية، ومنها مسرح النادي الرياضي، ومسرح النادي العربي. وكانت العديد من الفرق المسرحية يقدّم خلال العام موسمين: الصيفي وكان يبدأ في روبين، والشتوي وكان يقدّم في دور المسرح في يافا. وزار العديد من الفرق المسرحية المصرية يافا، وقدم عروضاً كثيرة على مسارح المدينة. كما اشتهرت مقاهي يافا بإقامة المسرح فيها كمسرح قهوة أبو شاكوش.

في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، تأسست في يافا مجموعة من دور السينما، أهمها وأفخمها سينما الحمراء التي ما زالت عمارتها الجميلة قائمة حتى اليوم. وكانت هذه السينما المكان المفضل للعائلات اليافية. وبرزت دور سينما أخرى، منها: سينما نبيل، وسينما أبولو، وسينما الشرق، وسينما الرشيد، وسينما فاروق، وسينما الصلاحي، وسينما الطوبجي، وسينما فنقل، وسينما عدن.³⁷

أدت يافا دورًا مهمًا في مجال الصحافة الفلسطينية، وكانت جريدة "الترويقي" أولى الصحف التي صدرت في يافا في سنة 1907. وفي سنة 1908 صدرت مجلة "الأصمعي" وهي مجلة اجتماعية نصف شهرية، كما صدرت جريدة "الاعتدال" في سنة 1910، وفي السنة نفسها صدرت مجلة "الحرية"، وفي سنة 1911 صدرت جريدة "الأخبار" الأسبوعية. وفي السنة نفسها صدرت أهم الصحف الفلسطينية وهي صحيفة "فلسطين" التي أسسها عيسى العيسى ويوسف العيسى، والتي استمرت في الصدور حتى سنة النكبة، ثم عادت إلى الظهور في سنة 1950 في مدينة القدس، ولاحقاً في عمان.

³⁵ محمد فؤاد سعد، مرجع سابق.

³⁶ محمود يزيك، مرجع سابق، ص 46.

³⁷ نفسه.

في الإجمال صدر في يافا ما بين سنة 1910 وسنة النكبة نحو (50) صحيفة ومجلة. ورافق هذه الطفرة في المنشورات الصحافية ظهور مجموعة كبيرة من دور النشر والمطابع الحديثة. ومن هذه المطابع التي عملت في يافا حتى سنة النكبة: المطبعة الوطنية، ومطبعة فلسطين، ومطبعة النصر، ومطبعة غرابي، والمطبعة العصرية وغيرها. ووصل عدد المطابع في يافا ما بين سنتي 1918 و1948 إلى (38) مطبعة ودار نشر. ترافق هذا كله مع انتشار واسع للمكتبات التي اشتهر منها المكتبة العصرية، ومكتبة السفري، ومكتبة الطاهر، ومكتبة فلسطين العلمية، والعديد غيرها، كما اشتهرت مكتبتان عامتان هما مكتبة الخزانة الإسلامية في يافا، ومكتبة خزانة أبو نبوت التي أسسها أبو نبوت في الجامع المحمودي.

لم تكتمل حياة يافا الثقافية النشيطة والحيوية إلاّ بعشرات المقاهي التي استُعملت قاعاتها للعروض الفنية والغنائية. فقد حضر إلى يافا وغنى على مسارحها كبار مطربي الثلاثينيات والأربعينيات من مصر وغيرها؛ مثل الموسيقار محمد عبد الوهاب والسيدة أم كلثوم ومعظم رموز الغناء والطرب في تلك الفترة. وجمع علي البواب في موسوعته أسماء (75) مقهى عملت في يافا قبل سنة النكبة. وإلى جانب هذا الكم الهائل من المقاهي ظهرت في يافا الملاهي التي قُدمت فيها عروض ترفيهية وغنائية لفرق محلية، وأخرى جاءت من مصر وسورية ولبنان. ومن أشهر هذه الملاهي نذكر ملهى الظرفية قرب ميدان الساعة، وملهى أبو شاكوش، وملهى الباريزيانا، وملهى الدلو، وملهى غنطوس، وملهى تاج محل.³⁸

كانت تصل الكثير من الفرق التمثيلية والمسرحية والغنائية من مصر باتجاه لبنان عبر محطة مدينة (حيفا) الفلسطينية الساحلية. حيفا كانت تستقطب ليس فقط سكان حيفا، بل أيضاً من المناطق المجاورة مثل قرى الجليل الغربي، والناصرة وشفا عمرو، إلى آخره. على سبيل المثال، عميد المسرح العربي يوسف وهبي، كان يأتي إلى حيفا مع فرقته رمسيس. فريد الأطرش قدم ستة عروض. أم كلثوم قدمت عرضين بحيفا واكتسبت لقبها كوكب الشرق من مقهى اسمه مقهى كوكب الشرق في حيفا. لذلك كل هذه الحياة المسرحية والغنائية والتمثيلية بدون أدنى شك أثرت حياة المجتمع في المدينة وأضافت لها زخماً.

كان في هذه المدينة إلى جانب ذلك؛ (35) جريدة وصحيفة أسبوعية وشهرية وفصلية. في حين كانت بيروت تأتي بالصف الثاني. وجاء انتعاش بيروت بعد عام 1948، ويمكن الاستناد إلى ما كتبه

³⁸ المرجع السابق، ص 47.

الباحث اللبناني الفلسطيني السوري المعروف سمير قصير الذي قال في كتابه (تاريخ بيروت) "ما كان لبيروت أن تصبح عاصمة الثقافة العربية إلا بعد سقوط مدينة حيفا".³⁹

ب. أحوال ما بعد النكبة 1948

بين الشهر الأخير من عام 1947 والشهور الأربعة والنصف الأولى من العام 1948، لم يعد هناك وجود (للجالية) العربية الفلسطينية في (البلاد) ككيان اجتماعي وسياسي. فقد اختفت أكثر من (350) قرية وضاحية حضرية وكأنها لم تكن، واندثر نمط الحياة الحضري في مدن الساحل في فلسطين الحديثة، بشكل يكاد يكون تاماً. هكذا، مثلاً، قلّصت الحرب والخروج إلى المنفى عدد سكان مدينة يافا؛ تلك المدينة المفعمة بالنشاط والاعتزاز من (70000-80000) نسمة إلى ما يتراوح بين (3000-4000) نسمة فقط.⁴⁰

ترافقت النكبة بالعمل مباشرة على تصفية الملامح العربيّة للبلاد، وبعمليّة تدمير المشهد الفلسطينيّ من خلال تغيير المشهد الثقافيّ والاجتماعيّ والرمزيّ كذلك. وبدأت معها عمليّة عَزْرنة وتهويد مزدوجة، إذ حُوّلت مساكن وبيوت اللاجئين الفلسطينيين المفرغة -في الكثير من المدن العربيّة- إلى مساكن لاستيعاب المهاجرين اليهود، من جهة، وجرى إحلال تسميات جديدة توراتيّة وصهيونيّة ويهوديّة مكان الأسماء الفلسطينيّة، من جهة أخرى، فغيّرت أسماء الشوارع والأحياء والمدن في إطار محو الهويّة الفلسطينيّة والتأسيس لدولة يهوديّة مكانها.

أفضى تدمير المركز المدينيّ الفلسطينيّ إلى إعاقة مسارات التطوّر والحدّاث التي كانت آخذة بالتطوّر أساساً في المدن، وتركت أثراً مباشراً على حاضر الفلسطينيين ومستقبلهم. فضاع خلال عمليّات النهب والتدمير جزء كبير من الإرث الثقافيّ الفلسطينيّ -ولا سيّما المكتوب منه- بما في ذلك المكتبات العامّة، والصحافة المطبوعة، وسجلاتّ المكيّة، وسجلاتّ المعاهد والمدارس والمستشفيات والمصارف. وأفضى دمارُ المدن إلى تشتّت غالبية أفراد طبقة المثقّفين والإنتلجنسيا الناشئة، وخروج قادة المجتمع، وانهيار البنية الطبقيّة.⁴¹

³⁹ جوني منصور، "حيفا قبل النكبة لؤلؤة بلاد الشام"، الجزيرة نت، 14 كانون أول/ ديسمبر، 2016، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/5/10/%>

⁴⁰ باروخ كيمرلينغ، مرجع سابق، ص 666-667.

⁴¹ هُنَيْدَة غانم، النكبة، في نديم روحانا، أريج صَبَاغ- خوري، الفلسطينيون في "إسرائيل": قراءة في التاريخ والسياسة والمجتمع، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، (2011)، ص 18.

ضربت النكبة سنة 1948 الحركة الثقافية الفلسطينية بتشريد معظم المثقفين الفلسطينيين وهدم المؤسسات الثقافية في المدن. وكان على الباقين في وطنهم أن يعيدوا بناء هذه الثقافة من جديد، تحت نير نظام عنصري وحكم عسكري ومؤسسات دولة مارست عليهم سياسة العدمية القومية بعدم الاعتراف بهم أقلية قومية، وبفرض مناهج تعليم تتجاهل ثقافتهم العربية الفلسطينية وما زالت.

في النكبة ضُربت المدينة الفلسطينية التي كانت مصدر الثقافة والإبداع. وشهدت مرحلة ما بعد النكبة صراعاً بين تيارين ثقافيين: التيار الوطني الذي قاده الحزب الشيوعي، والتيار السلطوي الذي حرّكته أجهزة حكومية وهستدروتية.⁴²

أدت النكبة إلى هروب غالبية الكتاب والفنانين والعاملين في مجال الفن الفلسطيني من المدن الرئيسية التي وقعت تحت الحكم الإسرائيلي مُخَلِّفين وراءهم أغلبية سكان الريف وغير المتعلمين من الفلسطينيين. وقد اضطرت تلك المجتمعات إلى تعلم العيش وسط الأغلبية اليهودية في دولة تسعى إلى القضاء على هويتهم العربية والفلسطينية. لذلك كان على المجتمع الفلسطيني في "إسرائيل" اختراع أدوات خاصة لحفظ هويته ولغته وذكرياته. وكان الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية المختلفة في هذا الصدد مثل، (الحزب الشيوعي وحركة الأرض، ولاحقاً الحركة الإسلامية) دوراً مؤثراً جداً. إضافة إلى ذلك، فإن المنتدى الثقافي الذي نشأ عن تلك الأحزاب السياسية (اتحاد الصحف ومقره حيفا) ومجلة الغد ومجلة الجديد، عملت كلها وكأنها الوكلاء الأساسيون للسياسة الثقافية. وقد تطور أداء الأحزاب السياسية أكثر في السبعينيات والثمانينيات مما أدى إلى إقامة العديد من المنظمات والمراكز الثقافية.⁴³

توقف نبض الحياة في مدينة (يافا) وانقطعت عن ماضيها حين احتلتها القوات الإسرائيلية في سنة 1948. ونُكبت يافا كباقي مدن فلسطين، وتم هدم الحجر، وقُطعت البيارات، وهدمت السواقي والنواعير، ولم يعد هناك مَنْ يُحيي موسم روبين، وإنما جرى تهويده، وأصبحت رمال روبين معسكراً لتدريبات وحدات الجيش الإسرائيلي. لم تبق لا مطابع ولا دور نشر عربية، وهدمت دور السينما، ولم يبق إلا دار سينما الحمراء المصادرة والممنوع استعمالها على مَنْ استطاع البقاء من أهل يافا.

⁴² خليل نخلة، مرجع سابق، ص 180.

⁴³ فاتن فرحات، السياسات الثقافية في فلسطين، المورد الثقافي، 14 كانون أول/ديسمبر، 2016، انظر:

<http://mawred.org/ar>

لقد عملت المؤسسة الصهيونية وبكد لتهويد المكان ومحو ماضيه الزاهر كي يبدو للغريب كأن (يافا) لم تكن يوماً هناك.⁴⁴

إلى ذلك، فقد مُني الفلسطينيون بنكبة ثقافية مذهلة يشير إليها (العصا) بما يأتي:⁴⁵

1. فقدان مجموعات كتب خاصة وعمامة.
2. ضياع القصص مع ذهاب الناس الذين حملوها في ذاكرتهم.
3. عمليات المصادرة والنهب للكتب والتحف الأثرية أيضاً من قبل المكتبات الوطنية ورجال الأعمال الصهاينة.

فيما يتعلق بالنكبة الثقافية المتعلقة بالكتب فهي متعددة الأوجه ويرصدها (العصا) كما يلي:⁴⁶

1. بين أيار 1948 ونهاية شباط 1949، جمع عمال المكتبة الوطنية (الإسرائيلية) نحو (30000) كتاب وصحيفة ومخطوطة خُلفها من ورائهم فلسطينيون من سكان القدس الغربية، غالبيتها بالعربية، وفي مختلف المواضيع الفكرية والعلمية، وبعضها بالإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية. وجمعت أيضاً آلاف الكتب التي كانت تابعة لمؤسسات تربوية وكنائس.
2. في أواخر العام 1948، وعندما اشترط الحاكم العسكري توفير سجلات للكتب، تبين أن هناك كتباً اختفت، كما أن ممثل الفاتيكان في القدس تشكّى من اختفاء مجلد للموسوعة الإيطالية من ممثلية الفاتيكان في جبل صهيون بعد احتلالها.
3. جمع عمال الوصي على أملاك الغائبين في عام 1948 والأعوام التي تلتها، نحو (40000) كتاب من مدن يافا وحيفا وطبرية والناصرية وأماكن سكنية أخرى.

هنا إلى ملامح أزمة ثقافية بقولهما: ترتبط الأزمة المتفاقمة في موضوع الهوية، بالأزمة الآخذة بالنضوج في القيم الثقافية والاجتماعية، التي تتنامى على الأقل في صفوف النخبة الفلسطينية في "إسرائيل".

بعد حرب 1948 وجد الفلسطينيون أنفسهم في عزلة قسرية عن الثقافة الفلسطينية وعن العالم العربي. وأدت الحرب إلى خراب شامل للمراكز المدنية، وإلى زوال الطبقة الوسطى والنخب الثقافية

⁴⁴ محمود يزبك، مرجع سابق، ص 47

⁴⁵ عزيز العصا، مرجع سابق، ص 143.

⁴⁶ المرجع السابق، نفسه.

التي كان بمقدورها مواصلة تعزيز وتغذية الثقافة الفلسطينية. وأصبح الجمهور الفلسطيني إزاء هذه المعطيات فاقداً للبنية الأساسية التي توفر الإبداع والتنمية للثقافة الفلسطينية، وفاقداً للقنوات التي توصله لثقافته الأم- الثقافة العربية.⁴⁷ هذا يعني أن (فلسطيني 48) ظلوا تحت هذه الظروف بلا بنية تحتية قادرة على تنمية واستحداث ثقافة عربية فلسطينية خاصة بهم، وعليه فقد كان الإنتاج الثقافي لهم في تلك الفترة ضئيلاً بالمقارنة بإنتاجهم الثقافي في مرحلة ما قبل النكبة نظراً لحالة الاتصال الجغرافي التي كانت سائدة بين الأقطار العربية آنذاك، وما ترتب عليه من ارتباط ثقافي، واندماج بين المثقفين من كافة الأقطار. وهو ما يؤكد كما يرى (غانم ومصطفى) أن الثقافة الفلسطينية التي كانت تسودها شعارات مقاومة ومحاربة "إسرائيل" -في أوساط فلسطيني 48- ظلت محظورة.⁴⁸ بل إن "إسرائيل"، الدولة العبرية الصهيونية اليهودية، حاولت خلال عقود فك ارتباط فلسطيني 48 بهذا المكان، ليس فقط بواسطة الترانسفير الجسدي، بل الترانسفير الفكري والوجداني أيضاً، أي خلق هوية جديدة تقوم بالأساس على الإخلاص للدولة. لم تنجح هذه السياسة والدليل على ذلك أن في داخل "إسرائيل"، بعد النكبة، انبعثت حركة ثقافية عربية فلسطينية، هي امتداد طبيعي، في ظرف غير طبيعي، للحركة الثقافية الفلسطينية التي تبلورت في مطلع عشرينيات القرن العشرين.⁴⁹

تزعم المصادر الإسرائيلية أنه في إطار المجتمع العربي نفسه، وكجزء من التيار المركزي في الحياة الثقافية في البلاد، يعبر الوسط العربي في حياته الثقافية عن علاقته بالعالم العربي من جهة، وعن مكانته كأقلية عرقية في "إسرائيل" من جهة أخرى. وفي السنوات الأولى من قيام "إسرائيل" تناول إبداع الكُتّاب والشعراء العرب مواضيع محلية خاصة بالحياة في المناطق الريفية، وهي مواضيع كان المجتمع المحافظ شبه المغلق يعتني بها في تلك الأيام. ويمزج الأدب المعاصر بين تأثيرات عربية تقليدية وتيارات غربية حديثة. ويترجم النثر والشعر العربي إلى العبرية، فيما تُترجم مؤلفات من العبرية إلى العربية وتُنشر إما في كتب أو في عدة مجلات أدبية بدأت تزدهر في البلاد. وتتركز مجالات الموسيقى والرقص والمسرح والفنون على نشاطات إبداعية تميل إلى الدمج بين تقاليد شعبية وأشكال فنية مختلفة من العالم الإسلامي ومن الغرب.⁵⁰

⁴⁷ أسعد غانم، ومهند مصطفى، الفلسطينيون في "إسرائيل": سياسات.... مرجع سابق، ص 97.

⁴⁸ أسعد غانم، "تداعيات النكبة على أوضاع الفلسطينيين في "إسرائيل""، جريدة حق العودة، عدد 17، 29 تشرين

الثاني/نوفمبر، 2016، انظر: <http://www.badil.org>

⁴⁹ خليل نخلة، مرجع سابق، ص 183.

⁵⁰ كيوان، مرجع سابق، ص 81.

خلال السنوات العشر الأولى التي تلت النكبة، كان تركيز (العاملين الثقافيين) على تحري الهوية الوطنية، في محاولة لإعادة بناء المجتمع. هذا المنهج الديناميكي، والذي تبناه بشكل أساسي الجيل الصغير، واجه نشاطاً أقل في المجالات الثقافية التي تتطلب مجهوداً جماعياً ودعماً مؤسستياً (السينما والمسرح). وبالتالي، رغم أنه قد يكون من الصعب الحديث عن المسرح والسينما الفلسطينية في ذلك الوقت، يمكن للمرء أن يشير إلى أسماء متعددة لفنانين فلسطينيين قدموا أعمالهم في سياق المنظمات العربية الموجودة في دول اللجوء.

أحد الاستثناءات مما ذكره هي المجلة الأدبية التي صدرت في القدس بعنوان "الأفق الجديد"، والتي كانت تطبع في القدس، ومثلت منتدى لكثير من الكتاب الشباب وسهلت تقديمهم للمجتمعات المحلية والعربية.⁵¹

في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي بدأت مدينة حيفا تستعيد نشاطها، فواصلت صحيفة الاتحاد صدورها وأواخر سنة 1948 (كانت بداية صدورها سنة 1944)، ثم صدرت مجلة الجديد سنة 1951، وبدأت مطبعة الاتحاد تُصدر بعض الكتب العربية، وصارت النوادي الحزبية الشيوعية تقام في المدن والقرى. وفي المقابل بدأت المؤسسة الحاكمة أيضاً بنشاط ثقافي وإعلامي بنشر ثقافة الولاء للنظام مستغلة المدارس ونوادي العمال الهستدروتية التي بدأت تُقام في القرى العربية. كما بدأت بإصدار الصحيفة العربية اليومية الوحيدة وهي صحيفة اليوم حتى سنة 1967، ثم صدرت باسم الأنباء سنة 1968، وأُغلقت سنة 1979، ومجلات أسبوعية وشهرية مثل (حقيقة الأمر) و(الهدف)، وأُسست دار نشر عربية هي (دار النشر العربي).⁵²

يمكن هنا تقسيم المرحلة من 1948-1967 إلى مرحلتين جزئيتين على النحو التالي:⁵³

أ. المرحلة الأولى: من عام 1948-1956، أي من النكبة إلى العدوان الثلاثي على مصر ومجزرة كفر قاسم، وبين النكبة والمجزرة حيث بدأ فلسطينيو 48 بلملمة جراحهم والتأسيس لمشروعهم الثقافي، وتميزت هذه المرحلة بالفعاليات التأسيسية والجدل حول الثقافة بعد النكبة، وكيفية بناء المؤسسات ومواجهة سياسة العدمية القومية خاصة وأن أصواتاً

⁵¹ فانت فرحات، مرجع سابق، ص 2

⁵² المرجع السابق، ص 82.

⁵³ خليل نخلة، مرجع سابق، ص 181.

مسؤولة حكوميًّا دعت إلى عبرنة العرب واستعمال اللغة العبرية باعتبارها لغتهم أيضًا (أسوة باليهود العرب في الدول العربية).

ب. المرحلة الثانية: من عام 1956-1967 (حرب حزيران واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري وسيناء)، وتميزت بوضوح الرؤية وتعاضم بؤر التيار الوطني بقيادة الحزب الشيوعي، ونشوء ما سُمي فيما بعد أدب المقاومة، وظهور الكُتّاب والشعراء الذين فاجأوا العالم العربي عندما اكتشفهم بعد حزيران/ يونيو 1967.

في هذه المرحلة (1948-1967) يبدو واضحًا دور الأدباء والمثقفين في مقاومة الاحتلال بأساليبهم الخاصة. فقد استخدم الأدب من شعر ونثر بأسلوب رمزي لمقاومة الاحتلال، ولا شك أن الأدب دائمًا يمهد للثورة، وقد استخدم الأدباء الفلسطينيون أقلامهم في كتابة الشعر والنثر، وإن كان الشعر قد لعب دورًا أكبر في تحريض الجماهير، كما أن الزجالين أثاروا الحماس في نفوس الجماهير بإلقاء الزجل الشعبي وخاصة في الأعراس. ولذلك، فقد زجت سلطات الاحتلال بالعديد من الكُتّاب والشعراء والزجالين في السجون بسبب دورهم الثقافي التحريضي من أمثال: محمود درويش وسميح القاسم، ولكن السجن كان حافزًا جديدًا للمقاومة، فقد كتب الشاعر حنا أبو حنا في سجن الرملة عام 1958، يقول:

خسئوا فما حبسوا نشيدي

بل ألهبوا نار القصيد

نار تأجج لا تكبل بالسلاسل والقيود.⁵⁴

كما أن التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع الفلسطيني قبل سنة ١٩٤٨ يتم من خلال التفاعل المشترك مع المجتمعات العربية الأخرى. فلقد تأثر المجتمع الفلسطيني كثيرًا بالبيئة العربية الواسعة، ولعله تأثر أكثر من أي مجتمع عربي آخر، وذلك بسبب الموقع المركزي لفلسطين في العالم العربي. وقد غذت الثقافة العربية الثقافة الفلسطينية، وكانت الأولى مصدرًا للقيم الاجتماعية والثقافية والسياسية. أمّا بالنسبة إلى المواطنين الفلسطينيين في "إسرائيل"، فقد انقطع التواصل بين فلسطين والعالم العربي بصورة فجائية سنة ١٩٤٨. جرى التطور الاجتماعي والثقافي للعرب بمعزل عن العالم العربي، وبتأثير كبير من المجتمع اليهودي - الإسرائيلي. وعرقلت المكانة الاجتماعية - الاقتصادية المتدنية للعرب أي تطور حقيقي في الحياة الثقافية. وقد أدت

⁵⁴ فلسطينيو ال 48: الواقع السياسي، البعثة الفلسطينية في المملكة المتحدة، 15 كانون أول/ ديسمبر، 2016،

انظر: http://palestinianmissionuk.com/arabic/?page_id=642

العزلة عن العالم العربي إلى القضاء على إمكانية المتابعة والتأثر بالتغيرات الاجتماعية والثقافية الحقيقية التي حدثت في المجتمعات العربية.⁵⁵

ليس العرب فقط من يشيرون إلى ذلك بالقول: "يقوم العزل الذي يميز شبكة العلاقات بين الدولة ومواطنيها إسرائيليين يشيرون إلى ذلك بالقول: "يقوم العزل الذي يميز شبكة العلاقات بين الدولة ومواطنيها العرب على تجاهل خطير من جانب الدولة لأساس مركزي وتأسيسي في هويتهم.. على الرغم من الالتزام بالمساواة المدنية الذي أخذته "إسرائيل" على عاتقها في إعلان الاستقلال، فإنها لم تعترف أبداً بصورة رسمية بالمعاناة التي كانت من نصيب أفراد وعائلات ومجموعات عربية في تلك الحرب. لم يسبق للدولة أن أبدت أي قدر من تفهم لحقيقة أنه في ختام تلك الحرب وجد المواطنون العرب أنفسهم رعايا دولة فُرضت عليهم، ولا تُمثل رؤياهم السياسية ومبنية عملياً فوق أنقاضهم. ويسهم التجاهل الرسمي للمعاناة العربية في تعميق إحساس الغربة والهامشية لدى العرب. وهو مسؤول أيضاً، إلى حد كبير، عن وهم الحالة الطبيعية التي تمر بها الغالبية اليهودية والاعتقاد المغلوط في جوهره بأن أحداث 1948 هي ظاهرة قابلة للنسيان، ومنقطعة عن الواقع الحالي وغير ملائمة لأية محاولة تصحيحية في المستقبل. وإلى جانب الاعتراف بالذاكرة الجماعية للأقلية العربية، يجب الاعتراف أيضاً بالعلاقة التاريخية لأبناء هذه الأقلية بأبناء الشعب العربي الفلسطيني الذين يعيشون خارج الخط الأخضر وفي الشتات الفلسطيني. لا يُمكن للمواطنة الإسرائيلية للعرب في "إسرائيل" وليس من شأنها أن تُلغي كونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني، وأهمية الشعب الفلسطيني باعتباره المجموع الأوسع الذي يحدد هويتهم- الإثنية القومية.⁵⁶

ج. أحوال ما بعد نكسة 1967 ونتائج الاتصال الفلسطيني الفلسطيني

بعد مضي ثمانية عشر عاماً على فرض نظام الحكم العسكري على فلسطيني 48، وانفضاضه في العام 1966، احتلت "إسرائيل" الجزء المتبقي من فلسطين التاريخية في العام 1967، وفرضت عليه نظام حكم عسكري جديداً، ولكن، من الجهة الثانية توفرت إمكانية

⁵⁵ نديم روحانا وأسعد غانم، "المواطنون الفلسطينيون في دولة "إسرائيل": أزمة الأقلية القومية في دولة إثنية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 9، العدد 35، (صيف 1998)، ص 49.

⁵⁶ طاقم باحثين جامعيين إسرائيليين، ما بعد الشرخ: عن أوضاع المواطنين العرب في "إسرائيل"، ترجمة محمد حمزة غنايم، سلسلة أوراق إسرائيلية، 1، (رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: مدار، 2001)، ص 35.

التواصل بين فلسطيني 48 وإخوانهم في المناطق الفلسطينية الأخرى (حديثة الاحتلال)، وفتُح المجال للدراسة في الكليات والجامعات المتوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.⁵⁷

في البدء حُظر على فلسطيني 48 زيارة الأراضي المحتلة عام 1967 لدواعٍ أمنية، وأصدرت وزارة الدفاع مراسيم بالمرق والجُملة بهذا الشأن، ويبدو أن دائرة الاستخبارات الإسرائيلية خشيت أن تُفضي تلك الزيارات إلى تشكيل تنظيمات سياسية، وتحريك المشاعر القومية الجامعة، وأن يؤدي ذلك إلى نشوء عمل مقاوم ناشط على جانبي الخط الأخضر. حتى عندما فُتحت البوابات عام 1968، أي بعد مرور سنة تقريبًا على الاحتلال الفعلي، وعندما سُمح لفلسطيني 48 بزيارة أراضي 67، بقيت أسماء مئات الفلسطينيين مُدرجة في القوائم السوداء، وبذلك مُنعوا من أن يجتمعوا بعائلاتهم وأصدقائهم بعد طول فراق.⁵⁸

تُعد سنة 1967 مفصلية في تطوّر عرب 48، إذ إن حرب حزيران/يونيو حملت مدلولات جدلية متناقضة. فمن جهة هناك احتلال إسرائيلي أخضع قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني (في الضفة الغربية وقطاع غزة) لسيطرته، ومن جهة أخرى أُعيد التحام هذه القطاعات مع الفلسطينيين داخل "إسرائيل". وأثرت هذه النتيجة في الهوية العامة لعرب 48 الذين بدؤوا تدريجيًا يعرّفون أنفسهم بأنهم عرب بالمعنى القومي والثقافي، وبأنهم فلسطينيون بالمعنى الوطني.⁵⁹

إنّ مرحلة ما بعد حرب 1967 وهزيمة النظام العربي آنذاك، تميزت بعودة التواصل مع جزء آخر من الشعب الفلسطيني، وفتح نافذة على العالم العربي- بعد مرحلة انكفاء على الذات في محاولة منهم للمحافظة على كينونتهم الفلسطينية وعدم الانصهار أو الاندماج مع الاحتلال منذ سنة 1948-. وظهرت المدينة الفلسطينية من جديد، القدس، ورام الله، ونابلس، والخليل، وغزة، إلى جانب المدينة الفلسطينية التي بدأت تستعيد هويتها في أجزاءها العربية الباقية، حيفا، وعكا، ويافا، والناصرية. وهذه المرحلة مهدت للمرحلة التي تلتها والتي تميزت بوضع الأسس للهوية الثقافية الفلسطينية، والفرز الواضح بين ثقافة السلطة المتهادنة والعدمية، والثقافة الوطنية الكفاحية الثورية.⁶⁰

⁵⁷ خليل نخلة، مرجع سابق، ص 22.

⁵⁸ إيلان بابيه، الفلسطينيون المنسيون: تاريخ فلسطيني 1948، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013)، ص 178.

⁵⁹ أنطوان شلحت، عرب 1948: تهميش مزدوج، فلسطين، 19 كانون أول/ ديسمبر، 2016، انظر:

<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2065>

⁶⁰ كيوان، مرجع سابق، ص 83.

كان للقاء فلسطيني 48 مع المناطق المحتلة عام 1967 أهمية كبرى في مجالات عديدة، فمثلاً، في مجال العلاقة بالحركة الوطنية في المناطق المحتلة، نُسجت هذه العلاقة بسرعة فائقة، وقد قاد الحزب الشيوعي الإسرائيلي هذه العملية بحكم علاقته بالحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تصدر الجبهة الوطنية أوائل السبعينيات (من القرن الماضي)، حتى السجون تحولت إلى أماكن لقاء بين السجناء الجنائيين من عرب الداخل، وبين السجناء السياسيين من المناطق المحتلة. كشف لقاء الأقلية الفلسطينية (فلسطينيو 48) مع الضفة الغربية وقطاع غزة عن الآخر المختلف، وساهم في اكتشاف خصوصيتها وتميزها. لقد كشف اللقاء عن المشترك: ثقافة، ودين، وعلاقات قرابة أسرية. كما فضح الفارق والاختلاف: الموقع في العلاقة الحقوقية بالدولة، والوضع الاقتصادي- الاجتماعي المختلف، إضافة إلى فوارق ثقافية أيضاً.⁶¹

صار بالإمكان مقارنة التجارب المريرة التي عاشتها كلٌّ من المجموعتين الفلسطينيتين على طرفي الخط الأزرق المنفصلين. هذا اللقاء بيّن وجود هدف مشترك، لكنه كشف أيضاً، وإن لم يكن مباشرة، عن وجود جدولي أعمال متناقضين لدى الطرفين. فقد ركزت الحركة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، بينما كان الهمّ الأول للفلسطينيين في "إسرائيل" هو النضال من أجل تحقيق المساواة داخل "إسرائيل"، وإن كانوا يؤيدون قضية إخوانهم الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.⁶²

وهناك من يرى أنه ربما كانت الميزة الوحيدة لحرب 1967 وأثارها المدمرة على الشعب العربي عامة والفلسطيني خاصة، أنها أعادت الصلة بين فلسطيني 48 وإخوانهم في الضفة والقطاع بوقوعهم جميعاً تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي فشلت السلطات الإسرائيلية في عزل فلسطيني 48 وفصلهم عن انتمائهم للشعب الفلسطيني، وبدأت المقاومة في الداخل، فبين الأعوام 1948-1970، حُكم على (400) شاب من فلسطيني 48 بالسجن لفترات مختلفة وصلت إلى السجن المؤبد، وذلك، بتهم القيام بعمليات عداوية ضد "إسرائيل".⁶³

فُتحت النافذة الأولى للعالم العربي- بعد الهزيمة العربية في عام 1967- لـ "إسرائيل"، ومع مرور الوقت فُتحت قنوات إضافية لهذا العالم- الذي يعيش هو الآخر بدوره أزمة حضارية وجودية-

⁶¹ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 29.

⁶² إعلان بابه، مرجع سابق، ص 261-

⁶³ فلسطينيو الـ 48: الواقع السياسي، مرجع سابق.

بعد التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر وبعد ذلك مع الأردن. واقترحت "إسرائيل" في المقابل بدائل على شكل مؤسسات ثقافية، ونشاطات ثقافية حيوية وفعالة، لكن احتواءها على الشعارات اليهودية الصهيونية، لم يُبق للعرب سوى إمكانية تبني القشور الخارجية البراقة للثقافة الإسرائيلية مع عدم ارتباطها بجذورهم الأصيلة.⁶⁴ يرى (العصا): أنه بعد العام 1967، تأججت الروح القومية والانتماء القومي لدى فلسطيني 48. فعندما أعلنت جولدا مئير بأنه لا وجود للشعب الفلسطيني، كان الرد عليها: نحن الفلسطينيون أبناء هذه الأرض، وظهر شعراء المقاومة؛ محمود درويش، وسميح القاسم، وتوفيق زيّاد الذي قال عن تلك الحرب:

(لا تقولوا لي انتصرنا إن هذا النصر شرٌّ من هزيمة).

وكذلك، ظهر سالم جبران وراشد حسين، وغيرهم، وأدباء المقاومة وفي مقدمتهم إميل حبيبي، وبعده جيل محمد علي طه، وطه محمد علي، وسعود الأسدي وغيرهم.⁶⁵ إن عملية التغيير والتطور التي مر الفلسطينيون بها في "إسرائيل"، والتي تمثلت في تبني عناصر تكنولوجية وثقافية تسهل التكيف، كانت عملية بطيئة في طبيعتها، لكن وتيرتها تسارعت لأسباب خارجية (سياسية واقتصادية) و/أو داخلية، كما حدث بعد حرب 1967. وهي عملية تراكمية متواصلة وشاملة لجميع نواحي الحياة. وقد نتج عنها تحول المجتمع بأكليته إلى مجتمع يختلف في بنيته وخصائصه وتفاعلاته الداخلية وأسباب تعاطيه ومعالجته لمختلف القضايا التي تواجهه. وأكثر ما يميز هذا التحول أن هذا المجتمع انتقل من مرحلة التلقي والتأثر إلى دور في معالجة قضاياها وتقرير مصيره ومستقبله.⁶⁶ يمكن هنا تقسيم المرحلة من عام 1967 وما بعدها إلى مجموعة مراحل جزئية على النحو التالي:⁶⁷

1. المرحلة الأولى: من العام 1967-1976، وتميزت بعودة التواصل مع جزء آخر من الشعب الفلسطيني وفتح نافذة على العالم العربي وظهور المدينة الفلسطينية من جديد: القدس ورام الله ونابلس، إلى جانب المدينة الفلسطينية التي بدأت تستعيد هويتها في أجزائها العربية الباقية: حيفا

⁶⁴ أسعد غانم، ومهند مصطفى، الفلسطينيون في "إسرائيل": سياسات...، مرجع سابق، ص 97.

⁶⁵ عزيز العصا، مرجع سابق، ص 159.

⁶⁶ عزيز حيدر، مرجع سابق، ص 35.

⁶⁷ خليل نخلة، مرجع سابق، ص 181.

ويافا والناصر، وهذه المرحلة مهدت للمرحلة التالية التي تميزت بوضع الأسس للهوية الثقافية الفلسطينية والفرز الواضح بين ثقافة السلطة العدمية والثقافة الوطنية الكفاحية الثورية.

2. المرحلة الثانية: من العام 1976- 1991، وهي مرحلة النهضة الثقافية التي شحنتها يوم الأرض بكل مضامينه السياسية والوطنية والفكرية والتواصل الفلسطيني الفلسطيني، حيث شهدت الثقافة الفلسطينية عامة حالة من النهوض مع إقامة المؤسسات الثقافية لمنظمة التحرير في بيروت حتى العام 1982، واستمر هذا النهوض بالرغم من الخروج من بيروت حتى حلت الانتفاضة عام 1987 فشجنت النهضة الفلسطينية في كافة المواقع وبشكل خاص في المناطق المحتلة عام 1967 وفي الجليل والمثلث.

ما ميز هذه المرحلة على وجه الخصوص وجود جمعيات ثقافية على غرار (جمعية الصوت لنشر الثقافة الفلسطينية)، وهي تعمل على نشر الأدب وخاصة الشعر الوطني في الوسط العربي ولها نشاطات في مجال المسرح والسينما، وقد أسست معهداً للفلكلور الوطني الفلسطيني، ومعهد البحث الفلكلوري والحضاري الفلسطيني في قرية الطيبة بالمثلث، لتخوض المعركة الثقافية القومية العربية والوطنية في مواجهة الثقافة الصهيونية العنصرية، كما قامت جمعيات أخرى ترابطت جميعها في علاقاتها مع حركة أبناء البلد.⁶⁸

3. المرحلة الثالثة: وهي مرحلة انتكاس؛ وتبدأ من العام 1991 بحرب الخليج الأولى وتستمر بمرحلة أوسلو والانتفاضة الثانية، ويميزها حالة التمزق العربي والفلسطيني، وهي ما زالت مستمرة، وتستدعي البحث والتحليل والعلاج. وبدأت هذه الثقافة تفقد هويتها وخصوصيتها ولا تصمد أمام الأسرلة والعولمة وسيطرة النزعة النخبوية عليها وفك ارتباطها بمجتمعها.

ما ميز هذه المرحلة على وجه الخصوص من الناحية الثقافية تطور أدب المقاومة شعراً ونثراً وانتقاله من الرمزية في المراحل السابقة إلى المباشرة في مقاومة الاحتلال، وقد انتشر أدب المقاومة في أنحاء الوطن العربي بفضل الأديب الثائر غسان كنفاني، الذي كسر الحصار المفروض على الإنتاج الأدبي للشعراء والكتّاب من فلسطين المحتلة 1948، ولكن في المراحل الأخيرة تُرجم أدب

⁶⁸ فلسطينيو الـ 48: الواقع السياسي، مرجع سابق.

المقاومة إلى لغات عالمية. والجدير بالذكر، أنه في هذه المرحلة تُرجمت قصائد للشاعر محمود درويش إلى اللغة العبرية نظرًا لأهمية هذا الشعر المقاوم ودوره في مقاومة الاحتلال.⁶⁹

دُفعت عجلة الابتكار والإبداع قُدّمًا بالرغم من الرقابة بسبب عاملين اثنين: الالتحام مجددًا بالبيئة الثقافية في الضفة الغربية و(قطاع غزة)، والعلاقة المُنشأة حديثًا مع العاصمة الثقافية للعالم العربي، القاهرة، عقب توقيع اتفاقية السلام بين الطرفين الإسرائيلي والمصري في العام 1979...، فقد أحدثت معاهدة الصلح تغييرًا جذريًا في المشهد الثقافي الفلسطيني. فقد أصبحت الكتب والمسرحيات والصحف والدوريات الصادرة في العالم العربي، ليس في القاهرة فقط بل في بيروت أيضًا، متوافرة أكثر من ذي قبل. إذ أتاح الاحتلال الإسرائيلي المباشر للبنان على مدى ثلاث سنوات (1982-1985)، لتجار الكتب الوصول إلى بيروت وزيارة الناشرين ومتاجر الكتب والمراكز الثقافية فيها. وبات متيسرًا على الكتاب والشعراء ومؤلفي المسرحيات الفلسطينيين السفر إلى دول عربية. وبهذا أصبحت أسماءهم معروفة هناك. فقد نُشرت أعمال الشاعر سهايم داوود للمرة الأولى في المنطقة وتحديدًا في العام 1971، وحذا حذوها آخرون.⁷⁰ وخلال تلك الفترة اهتدى كتاب المسرح الشباب مثل (رياض مصاروة) إلى طريقة للتعبير عن تضامنهم مع منظمة التحرير الفلسطينية، باللجوء إلى الكتابات المسرحية أملًا في تجنب مقص الرقابة وعدم منعها من قبل الرقابة مباشرة...، إن اقتباسه من رواية غسان كنفاني "رجال في الشمس" (Men in the sun) في أجواء لبنان إبان الغزو الإسرائيلي عام 1982 أوقعه في مشكلة مع السلطات التي أخضعت المسرحية للرقابة وحظرت عرضها. لم يكن هو الوحيد الذي تجاسر وأعلن تضامنه مع القضية الفلسطينية، بل ثمة كتاب وشعراء عبروا عن دعمهم لها وعن تعاطفهم الوجداني معها، وكانوا على أتم الاستعداد، كما كان دأبهم دائمًا، لدفع الثمن غاليًا على الصعيد الشخصي لقاء آرائهم ومواقفهم.⁷¹

يحاول (حليحل) أن يوضح الفوارق بين الثقافتين العائدتين إلى الاتصال من جديد بعد انقطاع دام أكثر من (19) عامًا بالقول: الأدوات المتاحة للمبدعين وأهل الثقافة في غزة والضفة ليست شبيهة بأي حال وعلى جميع الصعد، بتلك المتاحة للفلسطينيين مواطني "إسرائيل"، كما أن ثمة اختلافًا كبيرًا في هذا السياق، هو العلاقة العضوية الناشئة بين فلسطيني 48 والثقافة الإسرائيلية، والتي

⁶⁹ المرجع السابق.

⁷⁰ إعلان بابه، مرجع سابق، ص 261-262.

⁷¹ المرجع السابق، ص 260.

تبدأ باللغة العبرية المهيمنة التي يتقنها فلسطينيو 48، ولا تتوقف عند معاهد التدريس العليا والكليات والعمل مع جهات ثقافية إسرائيلية والتمول بأموال وزارة الثقافة وغيرها. هذه الاختلافات هي سيف ذو حدين: السلبي فيها هو توسيع الهوية القائمة بين مكونات الثقافة الفلسطينية من الناحية الجغرافية، بينما يبرز الجانب الإيجابي فيها في الاستفادة من المعرفة الواسعة الكامنة في الثقافة الإسرائيلية التي أتت مع المهاجرين اليهود من أوروبا عند النكبة وقبلها، والتي يمكن لأي طالب جامعي في الفنون أو الآداب أو الدراما أن يستفيد منها بحكم العلاقة المباشرة والعمل المشترك.⁷²

يشير (بابه) إلى ذلك بالقول: بدا (الفلسطينيون في "إسرائيل") موفقين أكثر من الفلسطينيين في قطاع غزة، إلا أن إعادة اللحمة أمانت اللثام عن الأثر التدميري البعيد المدى لانفصال هذه المجموعة لزم من طویل عن العالم العربي وثقافته. فقد وقع الأدب والشعر والمسرح والأفلام السينمائية فريسة الحكم العسكري، ولا يكمن السبب بشكل رئيس في الرقابة، بل لساسة العزل عن منابعها الأصلية في العالم العربي. كما كشف تماهي فلسطيني الأراضي المحتلة 1967 بالهوية الفلسطينية ضالة الثقافة، ومدى الجهل بالهوية الثقافية الفلسطينية لدى (فلسطيني "إسرائيل").⁷³ لكن، فقد تعطلت نوعًا ما تلك العلاقات بين فلسطيني 48 وإخوانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة إثر اندلاع انتفاضة 1987، وتاليًا بعد حرب الخليج 1991، فقد بات وصول فلسطيني 48 تحديدًا إلى قطاع غزة والضفة الغربية أمرًا محفوظًا بالمخاطر.

تحسنت الظروف قليلًا بعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994، وتمكن فلسطيني 48 مرة أخرى من الاتصال بفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، وبات مألوفًا وجود مطربين وفنانين ومثقفين من فلسطيني 48 في المناسبات الفلسطينية العامة والخاصة، ولكن: بعد انتفاضة الأقصى أيلول/سبتمبر 2000، انخفض مستوى وصول الفلسطينيين من أراضي 48 إلى أراضي 1967 والعكس؛ بسبب القيود الصارمة التي وضعتها قوات الاحتلال الصهيوني، وهو ما أثر مع طول الفترة- على الاتصال والتواصل الثقافي بين الطرفين.

جدير بالذكر هنا أن العديد من الفرق الفنية من فلسطيني 48 كانت تحيي حفلات الأفراح والمناسبات السعيدة في أماكن كثيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وربما كان على رأس تلك الفرق

⁷² علاء حليحل، مرجع سابق، ص 97.

⁷³ إيلان بابيه، مرجع سابق، ص 179.

الفنية، فرقة أم النور للفن الإسلامي من مدينة أم الفحم، وكذلك الفنان شفيق كها والفنان رائد كها والفنان مصطفى الخطيب والفنان أحمد مدنية والفنان صالح أبو ليل ووالده الزجال المشهور يوسف أبو ليل، إضافة إلى مشاركة فرقة المجمع الإسلامي للفنون والتي أسسها وكان يقودها الشيخ أحمد ياسين في إحياء الأفراح والمناسبات في مناطق 48.⁷⁴

في ذات السياق فقد احتل عدد من الكتاب العرب (أنطون شماس، ميشيل حداد، إميل حبيبي) وعدد من الممثلين العرب (محمد بكري، يوسف أبو وردة، مكرم خوري) مكانًا بارزًا لدى الجمهور الإسرائيلي، كما تلاقي عروض رقص لفرق مختلطة تضم راقصين عربيًا ويهودًا إقبالًا كبيرًا. وقبول إنتاج مشترك ليهود وعرب لمسرحية (روميو وجوليت) سنة 1994 بالتصفيق في (البلاد) وفي الخارج. ويلعب المواطنون العرب دورًا فعالًا في وسائل الإعلام الإلكترونية كمنتجين ومحررين ومذيعين ومعلقين، سواء في محطات الراديو والتلفزيون العامة أو في البرامج باللغة العربية.⁷⁵

يؤكد (نخلة) أن المطلع على الأدب الفلسطيني بشكل خاص والثقافة الفلسطينية بشكل عام لا بد أن يلاحظ المشترك لهذه الثقافة أينما كانت، وهو أن فلسطين التاريخية هي الوطن، ووحدة المكان حتى وإن كان مجزأً سياسيًا ومحتلاً وممزقًا، تبقى هي الأرض التي يلتقي عليها المبدعون الفلسطينيون، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المنافي أو في الوطن. والانتماء إلى هذا المكان هو المُرْكَب الأول في الهوية القومية والحضارية والثقافية، لأن المكان الفلسطيني يكوّن اللغة الأدبية الأولية بمفردات التاريخ والجغرافيا والحضارة والهيم القومي والرؤية الوطنية وعلى غير ذلك من مفردات تشكل وعي المثقف الفلسطيني والمبدع بشكل عام.⁷⁶

يبقى أن نشير إلى أنه في العام 2006، وفي إطار التصور المستقبلي للجماهير العربية الذي نشرته اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، صيغت ورقة للثقافة الفلسطينية أكدت على هويتها الوطنية والقومية. وقِيّمت تجربة هذه الثقافة، وأشارت بوضوح إلى إشكاليات العلاقة بالدولة العبرية والآخر الإسرائيلي، كذلك اشتملت على اقتراحات وتوصيات عينية للنهوض بالحركة الثقافية الفلسطينية في الداخل، وتشمل هذه التوصيات عقد المؤتمر الأول للثقافة الفلسطينية

⁷⁴ من مشاهدات الباحث في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

⁷⁵ مأمون كيوان، مرجع سابق، ص 81

⁷⁶ خليل نخلة، مرجع سابق، ص 181

في الداخل، وإقامة لجنة متابعة الثقافة الفلسطينية في الداخل تعمل إلى جانب لجنة المتابعة العليا واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية ولجنة متابعة التعليم.⁷⁷

9. الاستنتاجات:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- مصطلح (فلسطينيو 48) هو التعريف الأمثل لهذه الفئة من الفلسطينيين، فهو تعريف مبادر، جازم وقوي من جهة، ويحتفظ بالهوية الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى، ويفرض هؤلاء الناس على الكيان الصهيوني، ويجعلهم ينتزعون مواطنتهم بإرادة صاحب الأرض الشرعي، كما يربطهم تاريخياً بحدث النكبة 1948، ويُعدُّ نقيضاً لطبيعة الأغلبية المهيمنة التي فرضت نفسها عليهم.
- كانت نتائج حرب حزيران / يونيو 1967 الكارثية على الصعيد العربي إيجابية على فلسطيني 48 فيما يتعلق بمسألة إعادة اتصالهم بفلسطيني 67، وفتح نوافذ عربية أخرى عليهم، ساهم في إخراجهم من عزلتهم التي كانوا فيها على مدار ثماني عشرة سنة.
- لم يتمكن الفلسطينيون عامة من الاستفادة من سنوات الاتصال على الوجه الأمثل لأسباب تتعلق بالاختلاف الثقافي، وخاصة من جانب فلسطيني 48، وكذلك اختلاف الأهداف فيما بينهم، ففي الوقت الذي كان هدف فلسطيني 67 التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية، كان هدف فلسطيني 48 هو النضال من أجل تحقيق المساواة داخل "إسرائيل".
- على الرغم من فوائد الاتصال عام 67 على الجوانب النفسية والعاطفية، فقد كشف أيضاً الفوارق بين الثقافتين المتصلتين حديثاً على جانب الأدوات للمبدعين من الطرفين، وبدا جلياً تفوق فلسطيني 48 في هذا الإطار نتيجة ارتباطهم بالثقافة الإسرائيلية.
- كان المشترك لثقافة الفلسطينيين في الجانبين هو أن فلسطين التاريخية هي الوطن، ووحدة المكان- حتى وإن كان مجزءاً سياسياً ومحتلاً وممزقاً- تبقى هي الأرض التي يلتقي عليها المبدعون الفلسطينيون أينما كانوا.

⁷⁷ سلمان ناطور، قراءة في واقع ومستقبل المشهد الثقافي الفلسطيني: وحدة الثقافة لا تواصلها،

- يبدو مستقبل العلاقة بين الطرفين غامضاً خاصة في ظل اختلاف الأهداف كما سبق الإشارة، وفي ظل الانقسام الفلسطيني الحادث في أراضي السلطة الفلسطينية منذ 2007، وبالتالي اختلاف الأولويات في الوقت الراهن. والطرفان مطالبان بالبحث عن إمكانات للتواصل الثقافي والحضاري والاجتماعي والنقابي والاقتصادي والسياسي رغم كل المعوقات.

10. المرجع

- بابه. إيلان، الفلسطينيون المنسيون: تاريخ فلسطيني 1948، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013).
- بشارة. عزمي "الأقلية الفلسطينية في "إسرائيل": مشروع رؤية جديدة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 3، ع 11، (صيف 1992).
- حليحل. علاء، "عودة إلى الدور التنويري: الثقافة الفلسطينية في مواجهة الفاشية الإسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 108، (خريف 2016).
- حيدر. عزيز، الفلسطينيون في "إسرائيل" في ظل اتفاقية أوسلو، سلسلة قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات 7، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).
- روحانا. نديم، صباغ- خوري. أريج، الأبحاث حول الفلسطينيين في "إسرائيل": بين الأكاديمي والسياسي، في نديم روحانا، أريج صباغ- خوري، محرران، الفلسطينيون في "إسرائيل": قراءة في التاريخ والسياسة والمجتمع، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، (2011).
- روحانا. نديم، غانم. أسعد، "المواطنون الفلسطينيون في دولة "إسرائيل": أزمة الأقلية القومية في دولة إثنية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 9، العدد 35، (صيف 1998).
- طاقم باحثين جامعيين إسرائيليين، ما بعد الشرخ: عن أوضاع المواطنين العرب في "إسرائيل"، ترجمة محمد حمزة غنائم، سلسلة أوراق إسرائيلية، 1، (رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: مدار، 2001).
- العصا. عزيز، فلسطينيو 48: إجماع على الوطن.. اختلاف على التسميات، (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016).
- غانم. أسعد، "دولة إسرائيلية فلسطينية ثنائية القومية: نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 11، عدد 41، (شتاء 2000).
- غانم. أسعد، مصطفى. مهند، الفلسطينيون في "إسرائيل": سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، (رام الله، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009).

غانم. أسعد، مهند، مصطفى. مهند، "الفلسطينيون في "إسرائيل": تطور مستقبلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 20، عدد 17، (شتاء 2009).

غانم. هُنَيْدَة، النكبة، في نديم روحانا، أريج صبتاغ- خوري، الفلسطينيون في "إسرائيل": قراءة في التاريخ والسياسة والمجتمع، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، (2011).

كيمرلينغ. باروخ المجتمع الإسرائيلي: مهاجرون مستعمرون مواليد البلد، ترجمة هاني عبد الله (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

كيوان. مأمون، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم: دراسة في أوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2010).

نخلة. خليل، محرر، مستقبل الأقلية الفلسطينية في "إسرائيل"، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2008).

يزيك. محمود، "يافا ما قبل النكبة: مدينة تنبض بالحياة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 24، عدد 93، (شتاء 2013).

الحركة النسوية الإسرائيلية الشرقية: تطورها وعلاقتها بالحركة النسوية
الأشكنازية والفلسطينية

*The Eastern Israeli Feminist Movement: Its Development and
Relationship with the Ashkenazi and Palestinian Feminist
Movement*

نجلاء أبو شلبك، جامعة بيرزيت

تاريخ النشر: 1 / 11 / 2021

تاريخ القبول: 5 / 10 / 2021

تاريخ الاستلام: 4 / 9 / 2020

ملخص:

تشكل نسبة اليهود الشرقيين المعروفون بالمزراحيون حوالي 50% من الديموغرافيا السكانية في "إسرائيل"، وعلى الرغم أن نسبتهم هي الأعلى بين بقية التقسيمات الديموغرافية إلا أنه يتم تصنيفهم في مواقع متدنية وأكثر هامشية مما يتمتع به اليهود الإشكنازيون القادمون من دول أوروبا الوسطى والشرقية الذين لا تتعدى نسبتهم 10% من الديموغرافيا الإسرائيلية، إذ يتمتعون بالامتيازات والهيمنة في جوانب الحياة المختلفة التي لا تنحصر بالجنس. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وتأثير بين التوزيع الهرمي للسلطة والمعرفة وما يتضمنه بعده الإثني والجنس، وطبيعة الأجندة والبرامج الخاصة بالحركة النسوية الشرقية، وطبيعة علاقتهم بالنساء الأخريات في "إسرائيل"، وتحديداً الأشكنازيات والفلسطينيات. كما أن الوضع الجنس لليهودية الشرقية لا يكفي لتشكيل هويتها، بل إن الهوية التي تشكل المواطنة الخاصة بها وعلاقتها من خلالها مع الدولة، هي هوية مركبة، تتأثر بالطبقة والعرق والإثنية، ويظهر ذلك من تميز الأشكنازيات بامتيازات كونهن وُلدن في عرق مختلف وطبقة معينة تهيمن وتسيطر على الموارد والسلطة السياسية وغيرها. وتزداد هذه الامتيازات منفعة في حالة كونهن جزءاً من علاقات أسرية وعائلية لها نفوذ وسيطرة، مما يسهل عليهن التميز بهويتهم التي تُعدّ مثلاً يجب الاحتذاء به والوصول إليه، باعتباره حالة من الكمال والتحضر والرقي.

الكلمات المفتاحية: الحركة النسوية، النسوية الإسرائيلية، اليهود الشرقيون، النسوية
الأشكنازية.

Abstract :

The percentage of Mizrahi Oriental Jews constitutes about 50% of the demographic population in Israel, and although their percentage is the highest among the rest of the demographic divisions, they are classified in lower and more marginal positions than the Ashkenazi Jews who come from Central and Eastern European countries, who do not exceed 10% of the Israeli demographic scene. They enjoy privileges and dominance in various aspects of life that are not limited to gender. The study concluded that there is a relationship and influence between the hierarchical distribution of power and knowledge in its ethnic and gender dimensions, the nature of the agenda and programs of the Eastern feminist movement, and the nature of their relationship with other women in Israel, specifically Ashkenazi women and Palestinians. The gender status of Eastern Judaism is not sufficient to form its identity. Rather, the identity that constitutes its own citizenship and its relationship with the state is a complex identity, influenced by class, race, and ethnicity, resources, political power, etc. These privileges are more useful if they are a part of family and family relationships that have influence and control, which makes it easier for them to distinguish their identity, which is an example to be followed and reached, as a state of perfection, civility and sophistication.

Keywords : *Feminism, Israeli feminism, Eastern Jews, Ashkenazi feminism.*

1. مقدمة

تتميز طبيعة المواطنة في "إسرائيل" بصفاتها حالة استعمار استيطاني تظهر فيها العلاقة بين المستعمر والمستعمَر على أنها بُنية وليست حدثًا، أي أنها عملية مركبة ومستمرة من الإقصاء والنفي والإلغاء، بحسب باتريك وولف (Wolfe, 2006) ولورينزو فيرتشيني (Veracini, 2010)، فتتميز بأنها حالة من الانقسام العرقي والإثني؛ فمن حيث الديموغرافيا، تُعد الأكثرية السكانية في "إسرائيل" من العالم الثالث، أو تعود أصولها إلى العالم الثالث، وتبلغ نسبتها حوالي 90%؛ و20% منهم هم الفلسطينيون الذين بقوا في الداخل الفلسطيني بعد نكبة 1948، و 50% هم يهود شريقيون (يُطلق عليهم مزراحيون)، أي تعود أصولهم إلى دول عربية؛ كالمغرب وتونس ومصر واليمن والعراق، و 20% هم الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي يُعد الأشكينازيون، وهم القادمون من دول أوروبا الوسطى والشرقية أقلية عددية بنسبة 10%، إلا أنّ الهيمنة في "إسرائيل" تعود لهم، ويظهر اليهود الشرقيون كأمة شبه مستعمرة داخل أمة أكبر، على حد قول إيلا شوحط (إيلا، 1998).

تبدو المواطنة في "إسرائيل" هرمية البنية؛ فالأشكينازيون يهيمنون على جوانب عديدة؛ منها السلطة والحكومة السياسية، والجوانب الاقتصادية بما فيها من سيطرة على الموارد، سواء باستخدامها أو الحصول عليها، والجوانب الاجتماعية بما في ذلك البنية الاجتماعية، والطبقات، والتوزيع المتفاوت للمزايا والامتيازات التي يتمتع بها الأشكينازيون. وهذه الهيمنة الأشكينازية لا تنحصر بنوع اجتماعي معين، أي لا تتعلق بالجنس، فالامتيازات والهيمنة تخص الرجال والنساء الأشكينازيين على حد سواء، مما يمنحهم القدرة على التحكم بالإنتاج المعرفي أيضًا (عبدو، 2009). في حين يوكل لليهود الشرقيين (المزراحيين) والفلسطينيين مواقع أدنى وأكثر هامشية، مما يؤثر على إنتاجهم المعرفي سلبيًا. وهذا تحديداً ما يتوافق مع مقولة دوروثي سميث بأنّ "المعرفة سلطة". ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من افتراض أنّ التوزيع الهرمي للسلطة والمعرفة، وما يتضمنه ببعديه الإثني والجنسدي، يؤثر على الأجندة والبرامج الخاصة بالحركة النسوية الإسرائيلية الشرقية، وكذلك على علاقاتها بالنساء الأشكينازيات من جهة، والفلسطينيات من جهة أخرى.

لا يقتصر تأثير النساء بوضعهن الجنسدي فحسب، بل يتعداه ليشمل تأثرهن بالطبقة والعرق والإثنية، أي أنّ هويتهم هي هوية مركبة، تتكون من تداخل عدد من الهويات التي تشكل لاحقًا المواطنة الخاصة بهم.

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال العلاقة بين التوزيع الهرمي للسلطة والمعرفة، وما يتضمنه تبعه الإثني والجنس، ومدى تأثيره على الأجندة والبرامج الخاصة بالحركة النسوية الإسرائيلية الشرقية، وكذلك على علاقاتها بالنساء الأشكنازيات من جهة، والفلسطينيات من جهة أخرى.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة في واقعها ودراسة العلاقات بين الأطراف المختلفة اعتماداً على الأدبيات والتقارير الإحصائية والرسمية.

2. الحركة النسوية في إسرائيل- تاريخها وتطورها

2.1. الحركة النسوية الأشكنازية

تتبنى غالبية النساء الأشكنازيات الرواية الصهيونية المهيمنة المتمثلة بأسطورة أنّ فلسطين هي "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وقد عدّت الأشكنازيات بمثابة النساء الرائدات "هالوتسوت"، والمقصود بذلك التحفيز ورفع المعنويات للمرأة المستعمرة، ليس فقط لكونها منتمة لهذه الرواية، بل لأنها أيضاً مالكة صالحة للأرض. لقد بدت هؤلاء النساء متحمسات جداً لفكرة تأسيس وإقامة وطن قومي لليهود، مبني على مبدأ المساواة الذي يهدف لتوفير حياة أسرية آمنة (Katz، 2003). حصلت النساء الأشكنازيات، وبناء على سياسة موجبة، على العديد من الحقوق الهامة؛ كالتعليم والصحة والعمل، بحكم كونهن جزءاً من الحركة الصهيونية الاستيطانية، حتى لو لم ترتقٍ لمراتب عليا أو نخبوية في الجيش الإسرائيلي، إلا أنه، حسب الوثائق التاريخية، كان لبعضهن دور وعلاقة مباشرة بالمذابح التي اقترفتها العصابات الإرهابية ضد الفلسطينيين، كما حدث في مذبحه دير ياسين (Martin، 2004).

منذ سبعينيات القرن الماضي، هيمنت النساء الأشكنازيات على مسار الحركة النسوية الإسرائيلية منذ بدايتها، وكانت الحركة النسوية الأشكنازية قد تشكلت نتيجة تأثرها بتجربة الحركة النسوية الأمريكية، خاصة الموجة الثانية منها عام 1973؛ إذ إنّ عدداً من النساء اليهوديات الأشكنازيات المثقفات، كان بمقدورهن السفر خارج "إسرائيل"، في إطار التبادل الثقافي بين الجامعات الإسرائيلية والأمريكية في تلك الفترة، وقد عادت غالبيةهن من الولايات المتحدة وقد تخرجن من كليات القانون. تمثلت مطالباتهن حينها بأن يكون لهن موقع رئيسي في الديانة اليهودية، وإعطائهن فرصة شبه مساوية، أو حتى مساوية للرجل في الواجبات الدينية، وحتى في إدارة الكنيس اليهودي، أي مطالب خاصة بتصحيح التمييز البنيوي بحقهن.

تشكلت هذه الحركة من مجموعة من النساء المنتميات للطبقة المتوسطة الأشكينازية، أي القاديات من دول أوروبية ناطقة باللغة الإنجليزية، والطبقة العليا الأشكينازية الثرية، والمنتمة بالفراه والأرستقراطية، وذات الامتيازات الناتجة عن التقاء العرق بالطبقة، إذ إنّ الأشكينازيات يولدن في عرق معين، وعادة ما يكنّ موجودات في طبقات متوسطة وعليا، ويُنظر إليهن على أنّهن رأس مال بشري مهم (عبدو، 2009). بالتالي فإنّ هذه الامتيازات (Privileges) تسهل عليهن الدخول في بنية اجتماعية معينة، ومناسبة للرائدات المساهمات في تأسيس وإقامة وطن قومي لليهود، وطن متحضر ومليء بالأعمال الخيرية العامة، وخالي من أي وجود لمظاهر التخلف والرجعية، التي قد تؤثر سلبيًا على رقي الدولة اليهودية الديمقراطية. والمقصود، ولو ضمنيًا، بأنّ التخلف، مع اختلاف شكله ودرجته، مرتبط بكل ما هو غير إشكينازي، أي باليهود الشرقيين والإثيوبيين والعرب. ومما يسهل على الأشكينازيات التواجد في مكانة اجتماعية معينة، هو علاقتهن الأسرية، سواء من خلال العائلة أو النسب والزواج. ومن هؤلاء النساء شولاميت ألوني زوجة رؤفين ألوني، وهو عضو مؤسس في حزب العمل، ويائيل ديان ابنة موشيه ديان (Lavie، 2011). إنّ مثل هذه العلاقات تسهل عليهن الوجود بمكانة معينة، والمطالبة بحقوق النساء الإسرائيليات عمومًا، وحقوقهن خصوصًا، بما يتناسب مع أهداف الحركة الصهيونية عامة، والهيمنة الأشكينازية وسياساتها خاصة.

شملت المواضيع التي ناقشتها هؤلاء النساء ما يتعلق بإنشاء ملاجئ للنساء المعتنفات، وخطوط خاصة بأزمات النساء المعتصبات، ومجموعات دعم الناجيات من سفاح القربى، وحملات لمكافحة تسليح جسد المرأة في الدعايات التجارية (Lavie، 2011). تظهر هذه المواضيع عامة وكأنها تخص النساء، لكنها لا تتعدى كونها مواضيع يُسمح للمرأة أن تخوض في نقاشها أمام الهيمنة الذكورية، وخاصة الأشكينازية، في الدولة ومؤسساتها كالقانون والقضاء وغيرها. لكن هذه الحركة النسوية لم تصل لنقاش ما هو أعقد وأعمق، كالمواضيع التي تنادي بالمساواة بين الذكور والإناث، أي أن محور حديثهن ومطالبتهن لم يتعدّ الخطوط التي تسمح لهن بها مكانتهن الاجتماعية والعرقية والطبقية، فهن جزء لا يتجزأ من المنظومة الاستعمارية الاستيطانية ككل، والهيمنة الأشكينازية خاصة.

نادت هذه الحركة بعدد من الشعارات كالتحرير والأخوة وحقوق المرأة. ومنذ أواخر السبعينيات، وبدعوة من المنظمات النسوية الإسرائيلية غير الحكومية، بدأ عقد المؤتمر النسوي السنوي، الذي كان غالبية أعضائه من النساء الأشكينازيات، مع وجود امرأة شرقية

عنصرياً، وخصوصاً أنّ جزءاً من هؤلاء اليهود الشرقيين قدموا من دول كان لهم فيها دورهم المرموق، ومرتبهم العالية بحسب عزيمة كزوم (Khazzoom, 2005). ترى إيلا شوحاط (Shohat, 2002) أنّ الصهيونية هي حركة استشراقية حاولت سلب ثقافة اليهود الشرقيين، رجالاً ونساءً، وطمس هويتهم التي قدموا بها من الدول العربية والإسلامية، لذا فإنّ أسطورة بوتقة الصهر، التي تغنت بها الصهيونية في بداية إقامة الدولة، ما هي إلا كذبة كشفت زيفها العنصرية المتبعة تجاه هؤلاء اليهود الشرقيين.

تعتقد هنريت داهان كاليف (Dahan- Kalev, 2003) أنّ اليهود الشرقيين، وهي منهم، اضطروا لأن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم فقراء ومتخلفون وغير متعلمين، مقارنة بالأشكينايزين المتحضرين والمتطورين والمتعلمين والعصريين. وتؤكد على أنّ اليهود الشرقيين وجدوا أنفسهم يؤمنون شيئاً فشيئاً بهذه الحقائق المزيفة، فمن يروجاها هم النخبة الأشكينايزية رجالاً ونساءً، فكيف يستطيع اليهودي الشرقي المتخلف أن يشكك بهذه الحقائق؟ بالتالي أصبحت قلة الحيلة، وتصديق هذه الاعتقادات، هو الحل الأسهل والأفضل.

لا تختلف هذه النظرة عند اليهوديات الشرقيات، فمنذ الخمسينيات التي قدمن فيها إلى "إسرائيل"، كانت الظروف التي وُضِعن فيها مع عائلاتهن وأزواجهن في معسكرات الانتقال، ولاحقاً في مدن التطوير، صعبة. وقد كانت مهمتهن أصعب، لأنهن حاولن أن يحافظن على عائلاتهن معاً. ولم تقتصر عنصرية الدولة على اليهود الشرقيين الذكور، بل توسعت لتشمل اليهوديات الشرقيات الإناث، فعلى العكس من سياسات الدولة تجاه الأشكينايزيات، المتمثلة بتوفير الرفاه والحياة الأرستقراطية لهن، وفتح مجالات عديدة لهن في التعليم وغيره، على اعتبار أنّهن عنصر فاعل ومساهم في إقامة الدولة، تمثلت سياسات النخبة الأشكينايزية المهيمنة بالعنصرية تجاه اليهوديات الشرقيات، على اعتبار أنّهن جزءٌ من كلٍ يعتريه النقص والتخلف، ولذلك كان الأجدر بالدولة أن تجهزن للتدرب على أداء دورهن التقليدي، زوجاتٍ وأمّهات، في ظل نظام أبوي خاص (Yonah, 2006). ولأنّهن متخلفات وغير متطورات، كان الأولى أن يُدَرَّبْنَ على الأعمال المتوقعة منهن، كالأعمال المنزلية وغيرها، ولا حاجة لهن بالتعليم الذي ربما كان سيفتح أعينهن على أمور أخرى مشابهة لما تحصل عليه الأشكينايزيات. بالتالي شعرت اليهوديات الشرقيات، وخاصة العراقيات، باغتراب تام عن محيطهن، حيث رأين أنّ مثل هذه الممارسات العنصرية، لا تهدف إلا إلى تآكل عاداتهن وطمس ثقافتهن، التي كانت بمثابة مصدر

قوة وفخر لهن. وحين قدمن إلى "إسرائيل"، تحولت المكانة المرموقة التي حظين بها في العراق، إلى شعور بالدونية (Khazzoom, 2005).

لقد شعرت المرأة اليهودية الشرقية بازدواجية هويتها وتضاربها، وذلك نتيجة ضياع هويتها اليهودية العربية بين هويتين، الأولى هي الهوية الشرقية التي أتت بها من الخارج إلى "إسرائيل"، والثانية هي الهوية اليهودية الجديدة التي يجب أن تتطبع بها وتتماهى معها في "إسرائيل"، بالتالي شكل هذا حالة من الضياع لليهودية الشرقية، التي عبرت عنها الأدبيات الأشكنازية بأنها مجرد امرأة تقليدية وغير متعلمة، وآلة تفرخ قادرة على الإنجاب لا على التربية ورعاية الأطفال. وعلى مدى فترة طويلة من الزمن اتبعت اليهوديات الشرقيات "استراتيجية الصمت"، وخرجن من دائرة الاهتمام والبحث العلمي كما قالت موتسافي- هالر (Motzafi- Haller, 2001).

نتجت لدى اليهوديات الشرقيات خبرة عميقة، نشأت بفعل الإنكار والمحو والإقصاء والعنصرية الممنهجة تجاههن. وشكلت هذه الخبرة الممزوجة بالألم نوعاً جديداً لتمثيلهن، وبناء وعين اليهودي الشرقي، الذي شكل نوعاً من التحدي للهيمنة النسوية الأشكنازية القائمة، وعبرن عن ذواتهن بطريقة مختلفة، وحاولن بناء هويتهن المعرفية الجديدة والبديلة (عبدو، 2009). على العكس من الأشكنازيات اللواتي يُولدن في طبقة معينة ذات امتيازات معينة، وغالبًا ما تُوصف بأنها طبقة أرستقراطية، ناتجة عن وجودهن في عرق ومكانة اجتماعية مميزة ومهيمنة، تُولد اليهوديات الشرقيات في عرق آخر أقل شأنًا، يضعهن في مكانة اجتماعية أقل، ودون الامتيازات التي تحصل عليها الأشكنازيات، بالتالي فولادتهن في عرق معين يحكم عليهن بأن يبقين في مكانة معينة أشبه ما تكون بمكانة المستضعفات، ولذا فإنهن يبحثن عن أي محاولة نجاة ليبقين في مكانتهن على الأقل. وهذا ما يُمكن الحركة النسوية كساحة للمحافظة على الفجوات الاجتماعية، بل وتعميقها. وقد انعكست الامتيازات التي حصلت عليها الأشكنازيات، وتميزن بها عن اليهوديات الشرقيات، والفلسطينيات في الداخل، في عدة مستويات (يفعات، 2014)، وهي:

أ. المستوى التمثيلي: يتعلق هذا المستوى بقدرة الأشكنازيات على الإدارة والقيادة، واستلامهن لمراكز القوى في المجتمع الإسرائيلي، في حين تُوصف اليهوديات الشرقيات، والفلسطينيات في الداخل، بأنهن متدنيات، وغير قادرات على الإدارة والقيادة.

ب. المستوى العملي: انشغلت الأشكيناويات بالدعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل، لكنهن يقين بمثابة نموذج قمعي للنساء الأخريات حولهن. ففي حين تستمر الأشكيناوية بالتقدم في السلم الاجتماعي، تبقى اليهودية الشرقية في مكانتها المتدنية، التي تبدو فيها اليهوديات الشرقيات خادماً للإشكيناويات، ولا يصعدن في ذلك السلم الاجتماعي.

ج. المستوى الرمزي: في هذا المستوى تُعنى الأشكيناويات بقضايا تخص اليهوديات الشرقيات وغيرهن من النساء، ومن هذه القضايا ما يتعلق بالعنف تجاههن، أو بالقتل على خلفية الشرف، وكأن دور الأشكيناويات هو الشعور بضرورة إنقاذ المرأة الأخرى، أي المرأة غير الأشكيناوية، من الثقافة المحيطة بها، وهذا ما وُلد حالة من الاستعلاء للإشكيناوية البيضاء، على حساب اليهوديات الشرقيات وغيرهن.

د. المستوى المتعلق بالالتزام المزدوج للنساء من جماعات الأقلية: فمثلاً حين تعلق الأمر بقضايا اغتصاب النساء، والعقوبة الموجهة ضد الرجال المغتصبين، اختلفت هذه العقوبات حسب القانون بين الرجل الأشكيناوي وغير الأشكيناوي، أي الآخر، لكن الأشكيناويات وافقن على هذه العقوبات، ولم يناضن لتغييرها ومنع التمييز فيها، على اعتبار أنها قضايا تخص العرق والتمييز بموجبه، ولا تخص التمييز ضد النساء.

هـ. المستوى الأيديولوجي: يتعلق هذا المستوى بالقضايا التي تتم إثارها في جدول أعمال الحركة النسوية، وعادة ما تكون بناء على خبرة المرأة الأشكيناوية وتجربتها، أو بالأحرى بحكم هيمنتها على الحركة النسوية، وجدولها وأجندة عملها عمومًا.

2.3. بداية التمرد النسوي الشرقي

تبدو الأشكيناويات اللواتي هيمنت سلطتهن ومكانتهن الاجتماعية، واللواتي نادين بالمساواة وحقوق المرأة والأخوة والتضامن في نظر اليهوديات الشرقيات مجرد خائنات لهذه المطالب، وأنهن مجرد داعمات للسلطة والهيمنة الأشكيناوية، بحيث لا يمكن الخروج من حلقة العنصرية، والنصرة العرقية، والطبقية والطائفية، على حساب النساء الأخريات. صحيح أنه كان لليهوديات الشرقيات صوت قاوم به حين جُلب اليهود اليمينيون إلى "إسرائيل" للعمل،

فقررت اليهوديات الشرقيات تحديد أنفسهن كفئة معينة (Sheni, Mizrahi Women and Other Women, 1996). ولكن استمر قمعهن لعقود طويلة حتى قررن التمرد على ذلك، فبدأت حركة التمرد النسوية اليهودية الشرقية في التسعينيات، إذ تحدّين السلطة النسوية، وهي إشكنازية، التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت. فقد ظهر الرفض للمرة الأولى من قبل اليهوديات الشرقيات حين بدأن بالمطالبة عام 1991، ورفضن أن تبقى مشاركتهم في المؤتمر النسوي السنوي مجرد مشاركة رمزية، وطالبن أن يصبح التمثيل نسبياً للنساء كافة في "إسرائيل"، وقد نجحن في تحقيق هذا المطلب.

ولاحقاً، بحلول المؤتمر النسوي العاشر عام 1994، الذي عُقد في "جفعات حبيبة"، ادعت اليهوديات الشرقيات بأن الأشكنازيات لم يعدن يمثلن. مع العلم أنهن لم يمثلن مطالبهن سابقاً، ولكن قررت اليهوديات الشرقيات هذه المرة إعلان ذلك علناً، وعرقلة المؤتمر. ورغم توتر العلاقات بذلك، إلا أنّ هذا قد شكّل لحظة فارقة في تشكيل الوعي النسوي في "إسرائيل". وفيما بعد طالبت اليهوديات الشرقيات بأن تضاف النساء المثليات لنموذج التمثيل النسبي، وبذلك أصبح هذا النموذج يُعرف بـ "نظام الربع"؛ لتكوّنه من أربعة أعراق نسوية إسرائيلية، هي الأشكنازيات، واليهوديات الشرقيات، وفلسطينيات الداخل، والمثليات (Shiran, 1995).

2.4. المؤتمر النسوي الشرقي الأول

تُعد الحركة النسوية اليهودية الشرقية بمثابة الحركة النسوية الأولى في "إسرائيل"، التي تضم فئات وطبقات وأعراق عديدة ومختلفة من النساء. فهي تضم الطبقات المتوسطة والدنيا، المتعلمة والبسيطة، التي طالبت بالمساواة بالفرص والحقوق، وكانّ الحركة النسوية اليهودية الشرقية كانت اليد الأولى التي تمتد لمساعدة النساء الأخريات، اللواتي لم يأبهن أحد. وقد رأت اليهوديات الشرقيات بأنّ مصير الاضطهاد المشترك، الموجه ضدهن على مدى فترات طويلة، ليس كافياً لحشد التضامن معهن. ولأول مرة بعد انفصال اليهوديات الشرقيات عن الأشكنازيات، قامت اليهوديات الشرقيات عام 1995 بعقد مؤتمرن الأول في نتانيا (Dahan- Kalev, Breaking Their Silence: Mizrahi Women and the Israeli Feminist Movement, 2007)، وتحديثن عن اضطهادهن العرقي، وقضايا المساواة بين الجنسين، وتذكرن معاناتهن السابقة، وربطن معاناتهن بالتنشئة الاجتماعية الصهيونية.

حاولت اليهوديات الشرقيات بناء أجندهن على هيئة سرد جماعي نسائي يهودي شرقي، يعزز التضامن معهن، ويساعد في دعم أجندهن. وقد ركزت اليهوديات الشرقيات في هذا المؤتمر على جانبين رئيسيين، حاول أولهما تسليط الضوء على الفرق الشاسع بين ما يدعيه التاريخ الصهيوني الإسرائيلي الرسمي، الذي يُدرّس في المدارس، وبين السردية النسوية اليهودية الشرقية الشخصية، التي تناقلت عبر الأجيال. وركز ثانيهما على ضرورة نشر التجارب المؤلمة التي عاشها اليهود الشرقيون وفضحها، والتركيز أكثر على ما عاشته اليهوديات الشرقيات أنفسهن، من ألم في مختلف مراحل حياتهن (Dahan- Kalev، Tensions in Israeli feminism، The Mizrahi Ashkenazi rift، 2001).

يمكن ملاحظة أنّ الحركة النسوية الشرقية لم تضع في أجندة مؤتمرها الأول أية مطالب تقليدية كانت قد نادت بها الأشكينازيات سابقًا، كالمساواة في العمل والأجر، وحتى موضوع العنف ضدهن، فهذه المطالب بنظرهن هي مطالب نسوية عامة، وقد طُرحت مرارًا وتكرارًا في السابق، لذلك أرادت اليهوديات الشرقيات أن يركزن على ما يخص الفئات النسوية المهمشة مثلهن.

2.5. أجندة وبرامج عمل الحراك النسوي الشرقي

ركزت أجندة الحركة النسوية اليهودية الشرقية (Dahan- Kalev، Breaking Their Silence: Mizrahi Women and the Israeli Feminist Movement، 2007) على ما يتعلق بالهوية وأزمتها، وتاريخها في السياق الإسرائيلي. فاليهودي الشرقي هو هوية متماهية بين هويتين، الأولى حملها أثناء حياته في ثقافة عربية وإسلامية نشأ فيها قبل القدوم إلى "إسرائيل"، والثانية هوية يُراد بها بناء يهودي جديد، متحضر ومنزوع من بيئة وهوية التخلف التي قديم بها إلى "إسرائيل".

نادت اليهوديات الشرقيات بضرورة المساواة بين الجنسين، والمساواة في الحصول على الحقوق المدنية والاجتماعية. كما نادت ضد التمييز العنصري الموجه ضدهن في الأجندة الإسرائيلية عمومًا، والوضع الاقتصادي والاجتماعي الخاص بهن، كالفقر والاكنتاب، والغضب على سياسات الدولة تجاههن فيما يتعلق بهذا الجانب.

بعد عقدهن لمؤتمرن الأول، حاولت اليهوديات الشرقيات الرائدات والناشطات، مثل ميرا إيلعازر ونيطع عمار، أن يركزن في أجندة الحركة النسوية اليهودية الشرقية على الحاضر،

وسبل تحدي الظروف القائمة، كالفقر والبطالة، بدلاً من أن يبقى جُلّ تركيزهن على الماضي، والكشف عن أسباب حرمانهن واضطهادهن. فمثلاً يُظهر المسح الاجتماعي العالمي لعام 1997، أنّ نسبة النساء الإكشيناقيات، اللواتي يعملن كل الوقت، بلغت 34,9%، وهي أعلى من نسبة اليهوديات الشرقيات التي كانت 31%، بينما كانت نسبة الفلسطينيات في الداخل حوالي 15,4% (المسح الاجتماعي العالمي: مسح توجهات العمل (ISSP)، 1997).

كما أنّ اليهوديات الشرقيات ناقشن التهميش الذي يتعرضن له في وسائل الإعلام، وعدم التطرق لقضاياهن، وتهميش ثقافتهن والفنون التي يتقنها، كالرقص الشرقي وغيره، والمواضيع المتعلقة بالأهبات العازبات ونظام الرعاية الاجتماعية. بمعنى آخر، استطاعت اليهوديات الشرقيات إعادة بناء خبرة وسيرة خاصة بهن، وقد ظهر هذا في الأدب النسوي الذي بدأ يهتم بقضايا اليهوديات الشرقيات. وبحسب باتريشيا هيل كولينز، فإنّ فهم الاضطهاد هو شرط مسبق لا غنى عنه لإنهاء الاضطهاد والتحرر منه (Collins، 1990).

فيما بعد، بدأ تركيز اليهوديات الشرقيات على جانبين متقاطعين، الأول هو النضال ضد تبعية اليهود الشرقيين للهيمنة الأشكينازية في المجتمع الإسرائيلي، والثاني هو نضال هؤلاء النساء ضد التبعية التي تمسهن، سواء من الهيمنة الذكورية، أو حتى من هيمنة النساء الأخريات، أي الأشكيناقيات. وأكدت اليهوديات الشرقيات على ضرورة تحقيق ما يتناسب مع مصالحتهن وأطفالهن وعائلاتهن، لأنّ هدفهن الأساسي هو البقاء والنجاة. ولذلك فقد حددن الأولويات في عملهن، وكانت أهمها محاولة معالجة السياسة الاجتماعية والتعليمية، وكيفية التعامل مع النساء المهيمنات في مراكز القرار، كالكنيست والأوساط الأكاديمية، والتركيز على قضايا أخرى كالسلام مع الفلسطينيين.

فيما يتعلق بالتصويت في الانتخابات الإسرائيلية، فقد كان الأشكينازيون يصوتون لليسار الإسرائيلي، الذي كان متمثلاً بحزب العمل، الذي يرى بأنّ الحل مع الفلسطينيين لا يكون إلا بالاتفاق على تسوية الأرض مقابل السلام. وقد حصل الأشكينازيون على امتيازات عديدة عند فوز اليسار في الانتخابات. بينما صوت الشرقيون في انتخابات 1977 لليمين الإسرائيلي متمثلاً بمناحيم بيغن، وسيلةً منهم لرفض التمايزات والعنصرية العرقية التي كانت قائمة ضدهم، وقد استطاع بيغن الفوز في الانتخابات بفضل تصويت الشرقيين والشرقيات (Lavie، 2011). ركزت اليهوديات الشرقيات على اتباع استراتيجيات يستطعن بها ضمان الحد الأدنى من حقوقهن، فممن من اتبعن استراتيجية الانفصال، بمعنى أنهن ينتمين للحركة النسوية

الشرقية فقط، ويهتمن بما يخص المرأة اليهودية الشرقية فقط، ويركزن على بناء شبكات معينة، تدعمهن وتزيد من الوعي لديهن. ومنهن من اتبعن استراتيجيات البقاء ضمن المنظمات النسوية العديدة والمختلطة، وطالبن بالمساواة في توزيع الموارد، والتمثيل في صنع القرار. وقد تأسست العديد من الحركات النسوية التي أقامت اليهوديات الشرقيات لتطبيق ما آمن به وطالبن به، ومن هذه الحركات الحركة النسوية "أحوتي".

2.6. حركة "أحوتي" مثالاً وجزءاً من الحراك النسوي الشرقي

تأسست حركة أحوتي (أختي - من أجل النساء في "إسرائيل") عام 2000 حركة نسوية أهلية لها قاعدة شعبية، للعمل لصالح النساء اللواتي لا يتلقين ولا تشملهن مساعدات دوائر الهيمنة الاجتماعية، والرقي بمكانتهن بمجتمع لا يراهن أصلاً. أقامت هذه الحركة نساء ناشطات شرقيات، أردن النهوض بأجندة العمل الاجتماعي والاقتصادي، والتركيز على مفهوم العولمة من منظور يربط بين العرق والهوية، والمكانة الاجتماعية والقومية والجنس (مجموعات نسوية في إسرائيل، 2014). وبمعنى أدق، تعمل الحركة على خلق بيئة نسوية متعددة الإثنية والقومية للنساء، وتحصيل حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في "إسرائيل".

تطمح هذه الحركة إلى تحدي الهيمنة النسوية القائمة، وهي الأشكينازية، كما أنها ترغب بإيجاد حوار وصيغة نسوية بديلة وتوسيعهما، وتطالب بجعل قضية العدل الاجتماعي-الاقتصادي أولوية؛ لأنه مطلب أساسي لبناء مجتمع عادل. وهي تتناسب مع مطالب الحراك النسوي الشرقي، فهي تحاول إيجاد أرضية مشتركة تجمع النساء في "إسرائيل"، مع اختلاف مكانتهن واهتماماتهن وعرقهن، أي بناء حركة نسوية ذات أصوات متعددة، تركز تحديداً على اليهوديات الشرقيات. تقدم حركة "أحوتي" العون للأفراد والجماعات، كما أنها تمارس الضغط والمرافعة أمام صناعات القرار، وقد بنت لنفسها شبكة تضامن واسعة معها، وتحاول دوماً خلق شبكة من العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. وتركز هذه الحركة عملها في أربعة مستويات (أحوتي (أختي) - من أجل النساء في إسرائيل)، وهي:

أ. خلق بدائل اجتماعية-اقتصادية للنساء اللواتي يأتين من شرائح مجتمعية مهمشة، وتطوير خطاب اجتماعي-اقتصادي جديد. ومثال ذلك افتتاحها لمركز تثقيف وتأهيل نساء من أصل إثيوبي، يقع في إحدى مدن التطوير في الجنوب، وهي كريات غات، ويدعى هذا المركز "دعم إهتي"، وتعني أختي باللغة الأمهرية.

ب. تعزيز العدالة التوزيعية ضمن مجالات الثقافة والتربية. ومثال ذلك تأسيسها لمركز يدعى "بيت أحتوي" في حي فقير يقع في جنوب تل أبيب، يستخدمه الشرقيون وغيرهم مكاناً يقطنون فيه، ويقيمون النشاطات المختلفة، إلا أنه استُعمل مركزاً اجتماعياً-ثقافياً تُعقد فيه المحاضرات والندوات والمعارض المختلفة.

ج. مناهضة التمييز والعنصرية والتفرقة الجنسية. ومثال ذلك عدد من المشاريع التي تقيمها حركة "أحتوي"، ومنها مشروع "العودة إلى المستقبل"، الذي يهدف إلى تعزيز الحوار بين النساء العربيات واليهوديات، باختلاف الشرائح الاجتماعية والطبقات المهمشة التي ينتمين إليها. وأيضاً مشروع استكشاف حدود الذاكرة، لخلق وجود لغة سلام مشتركة بين النساء كافة وتعزيزها، ومحاولةً لاكتشاف الذات والإبداع، وكتابة نصوص جندرية وشخصية وثقافية وقومية.

د. العمل على تحسين العدل الاجتماعي في مجالات المسكن والرفاه. فحركة "أحتوي" تدعم الحركة الأهلية "لوحمدوت-لوحمديم"، أي نساء ورجال غير لطفاء، كنوع من النضال في سبيل تحسين سياسات الإسكان، والقضاء على الفقر في "إسرائيل".

أما فيما يخص أهداف الحركة بشكل عام، فتتمثل في خمسة أهداف رئيسية، هي (-Dahan، Breaking Their Silence: Mizrahi Women and the Israeli Feminist Movement، Kalev، 2007):

- أ. توسيع دائرة النساء لتشمل المرأة العاملة، وأولئك الذين أنفقوا في المستوطنات المحيطة.
- ب. دمج السياسات الطبقية، المتنوعة والمعقدة، مع سياسة الهوية، وذلك للعديد من أفراد المجتمع الإسرائيلي اليهود والعرب، والإثيوبيين والروس والشرقيين، والنساء بشكل عام.
- ج. تقديم المساعدة المباشرة إلى النساء ذوات الدخل المنخفض، خاصة في مجال تقديم المشورة القانونية المتعلقة بحقوقهن.
- د. دمج الحديث حول الخطاب الدائر بين عاملات المصانع اليهوديات والعربيات في أجنادات الحركة النسوية الإسرائيلية.

هـ. نشر المعلومات المتعلقة بمجموعة متنوعة من القضايا التي تركز خصوصًا على أهمية المرأة العاملة، وحقوق النساء الحوامل، والتحرش الجنسي في مكان العمل، وكيفية قراءة قسيمة الدفع، وغيرها.

فيما يتعلق بمفهوم العولة في "إسرائيل"، فقد تمثلت العوامل في أربعة جوانب تخص أجندة عمل الحراك النسوي اليهودي الشرقي، وهي: خصخصة الصناعة، وانفتاح منافسة السوق الاقتصادي المحلي في العالم، وخصخصة الخدمات الاجتماعية، والتركيز على تحول الشركات من الإنتاج إلى خدمات مالية. ولكن بدلاً من أن تخفف هذه التحديتات والتطورات في النظام الاقتصادي النيوليبرالي في "إسرائيل"، الذي يدعي تحقيق المساواة أكثر بهذه الطريقة، فقد اتسعت الفجوة والطبقية بين الفقراء والأغنياء، ولم يتم تحقيق المساواة التي يدعونها. ونتيجة لذلك، حاول نشطاء "أحتوي" تشجيع النساء العاملات، المضطهدات نتيجة العولة وغيرها، على كسر صمتهم (Dahan- Kalev, Breaking Their Silence: Mizrahi Women and the Israeli Feminist Movement, 2007).

3. علاقة الحركة النسوية الشرقية بالنساء الفلسطينيات

عانت النساء الفلسطينيات عمومًا والحركة النسوية في الداخل المحتل خصوصًا منذ النكبة عام 1948 حتى اليوم من اضطهاد مستمر، وممارسات عنصرية مباشرة وغير مباشرة، تمارسها "إسرائيل" بحقها، تتمثل العنصرية المباشرة في الاعتداء عليها، أو اغتصابها، أو اعتقالها، وقد تصل إلى سلبها حياتها وقتلها. فيما تتمثل المظاهر غير المباشرة في إعاقة حصولها على حقها في التعليم والصحة وغيرها، أو من خلال سلبها الشعور بالاستقرار والأمان في عائلتها وبيتها، بسبب اعتقال أحد أفراد أسرتهما أو قتله، أو هدم منزلها، أو الاعتداء على مصدر رزقها. كل ذلك قد يولّد لديها شعورًا بالعجز والتهديد، وانعدام الاستقرار الأسري، وفقدان الأمن.

تأثرت الحركة النسوية الفلسطينية في الداخل بالحركة النسوية في "إسرائيل"، وخصوصًا في التسعينيات، التي بدأ صوت اليهوديات الشرقيات يظهر فيها أكثر فأكثر. وتأثرت النساء الفلسطينيات في الداخل بعدد من التغيرات السياسية الحاصلة على القضية الفلسطينية، مثل اتفاقية أوسلو التي تجاوزت الفلسطينيين في الداخل. ونتيجة لكل ذلك قررت الفلسطينيات أنّ أفضل حل هو الانفصال عن الحركات النسوية الأخرى، والبدء بمشروعهن النسوي الخاص. صحيح أنه مع بداية التحول وانفصال الحركة النسوية اليهودية الشرقية عن الأشكيناويات، ضُمَّ

الصوت النسوي لفلسطينيات الداخل، وصحيح أنهن تأثرن وأثرن في ذلك، إذ إنهن خضن نضالات مشتركة لتحقيق المساواة، والمطالبة بحقوقهن المضطهدة، لكن ورغم ذلك، فقد نتج عن هذا التأثير انفصالهن عن الحراك النسوي الإسرائيلي، وبناء جمعيات أحادية القومية، ومن هذه الجمعيات جمعية سوار، وجمعية كيان (همت، 2014).

على الرغم من التشابه بين اليهوديات الشرقيات وفلسطينيات الداخل من حيث تواجدهن في نظام أبوي تهيمن فيه السيطرة الذكورية بداية، وتدعمها سياسات الدولة المتبعة تجاه هؤلاء النساء، إلا أنّ التمييز ضد الفلسطينيات كان على أساس أصلهن القومي. ولذلك، ومن أجل تحقيق المساواة لهن، يمكنهن اللجوء إلى المساعدة القانونية والقضائية، بينما يُميّز ضد اليهوديات الشرقيات على أساس عرقي، وهذا يصعب عليهن التوجه للمحاكم وطلب العون ضد هذا التمييز (يفعات، 2014). ولذلك قررت الفلسطينيات في الداخل الانفصال عن اليهوديات الشرقيات، وتأسيس حراكهن الخاص، والمطالبة بحقوقهن كجزء من الأقلية العربية في الداخل. ورغم وجود نوع من الأرضية المشتركة بين اليهوديات الشرقيات وفلسطينيات الداخل، إلا أنه، وحسب ما تدعي سممدار لافي، يجب أن لا يجري الحوار بين اليهوديات الشرقيات والفلسطينيات في الداخل، إلا من خلال الأشكيناويات المثقفات والمتعلمات والمتحضرّات، إذ إنّ هناك علاقة بين اللغة ومستوى التعليم، وبين القدرة على الوصول إلى أرضية مشتركة بين جميع هذه الحركات النسوية في "إسرائيل"، ولكن بشرط أن تكون ضمنها وعبرها وبواسطتها، لا أن تتجاوزها (Lavie، 2011). أي أنّ هذه العلاقات مرهونة بوجود الأشكيناويات؛ لأنّ اليهوديات الشرقيات هنّ رجعيات ومتخلفات وغير متعلمات، رغم وجود نسبة من اليهوديات الشرقيات المتعلمات، والحاصلات على شهادات عليا. فبحسب دراسة أجراها كوهين وآخرون عام 2007، وجدوا أنّ نسبة اليهوديات الشرقيات المتعلمات في الجامعات قد وصلت إلى 13%، مقابل 4% هي نسبة التعليم الجامعي للأشكيناويات (Cohen، 2007).

في نظر اليهوديات الشرقيات يبدو أن حل الدولة الواحدة هو الأنسب؛ لأنه يحقق مساحة متساوية لحقوق المواطنين في "إسرائيل"، وخاصة المهتمّين منهم (Lavie، 2011).

على الرغم أنّ الأشكيناويات بتحصّرن وعلمهن، يُوصَفُن بأهن رائدات في مجال السلام وحقوق الإنسان، إلا أنهن يظهرن، حسب وجهة نظر اليهوديات الشرقيات، مجرد مدّعيات لذلك لا أكثر. فعلى الصعيد العام، لم يحققن أي تقدم يُذكر في نضالهن ضد العنصرية وتحقيق العدالة والسلام (Lavie، 2011). في حين تنظر الحركة اليهودية الشرقية إلى قضية السلام مع

الفلسطينيين، أنه موضوع أساسي على أجندة عملهن، وغالبًا ما يبدو أن هؤلاء اليهوديات الشرقيات أقرب إلى معسكر اليسار الذي قد يسمى "معسكر السلام" (Dahan-Kalev, Tensions, in Israeli feminism The Mizrahi Ashkenazi rift, 2001).

لكن ومع ذلك، فإن النقاش النسوي اليهودي الشرقي حول القضية الفلسطينية، يظهر أنه محاولة لتبييض صورة اليهود الشرقيين عامة، من العنف والاضطهاد الذي لحق بالفلسطينيين. وبحسب إيلا شوحط (إيلا، 1998)، فإنّ المزراحيين يحاولون الظهور كضحية مشاهمة للضحية الفلسطينية، وكأنّ كليهما ضحية للعنصرية والظلم الأشكيناوي المهيمن. وتظهر كذلك بعض محاولات اليهود الشرقيين للتنافس مع الفلسطينيين في "من هو ضحية أكثر". ولكن يرى الفلسطينيون بأنّ هذا الادعاء اليهودي الشرقي مجرد كذبة يحاول اليهود الشرقيون فيها تبييض صورتهم أمام الفلسطينيين. ولكنّ الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أنّ اليهود الشرقيين هم جزء لا يتجزأ من المشروع الصهيوني الاستعماري، بمعنى أنهم شركاء حتى لو لم يكونوا أصحاب الهيمنة والسيطرة والقرار المباشر.

تحاول اليهوديات الشرقيات جنبًا إلى جنب مع الشرقيين الذكور، أن يتحدوا الهيمنة الأشكيناوية. وقد تمثلت إحدى خطواتهم بتشكيل حركة شعرية تتكون من مجموعة من الشعراء الشرقيين والشاعرات الشرقيات، أبناء وبنات الجيل الثالث من اليهود الشرقيين، وقد أُطلق عليها "عرض بويتيك" (مرزوق، 2015)، التي يظهر فيها التحدي واضحًا للدولة المتمثلة بالأشكيناوي، التحدي القائم ضد الظلم والاضطهاد والتمييز والإقصاء. ولعل الشعر أبلغ قولًا من كل الكلام، وهذا ما عبرت عنه الشاعرة اليهودية الشرقية عدي كيسار، في قصيدتها بعنوان "أنا الشرقية"، التي تتحدى فيها الهيمنة والمجتمع الأشكيناوي (مرزوق، 2015)، فتقول:

أنا الشرقية

أنا الشرقية

التي لا تعرفون

أنا الشرقية

التي لا تذكرون

التي تستطيع تلاوة

كل أغاني

زهر أرغوب

وتقرأ ألبير كامي
وبولجاكوف
وتمزج كل هذا بروية
على نار هادئة
حليب ولحمة
أسود وأبيض
فتسمم قطرات البخار
سماءكم ذات الأزرق والأبيض
فماذا أمكنكم أن تفعلوا بي؟

4. الاستنتاجات:

تظهر الحركة النسوية الشرقية بمثابة ردة فعل وتمرد على الخطاب السائد، سواء الهيمنة الذكورية، أو السلطوية والمؤسسية الأشكنازية في الدولة، أو هي تمرد على الخطاب النسوي الأشكنازي السائد والمهيمن، سواء في العلم أو العمل، أو في التحضر والرفاه والرقى. فبعد الإقصاء والتمييز، والشعور بالضياع والاضطهاد الممنهج، والهوية المتماهية، التي مرت بها اليهوديات الشرقيات، واتخاذهن لاستراتيجية الصمت على مدى فترات طويلة، إلا أنهن قررن أن يخرجن عن كل ذلك، ويُسمعن أصواتهن بأنهن ذوات فاعلة لا تابعة.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وتأثير بين التوزيع الهرمي للسلطة والمعرفة، وما يتضمنه ببعديه الإثني والجنسدي، وطبيعة الأجندة والبرامج الخاصة بالحركة النسوية الشرقية، وطبيعة علاقتهن بالنساء الأخريات في "إسرائيل"، وتحديداً الأشكنازيات والفلسطينيات. وأبعد من ذلك، أكدت الدراسة على أن الوضع الجنسدي لليهودية الشرقية لا يكفي لتشكيل هويتها، بل إن الهوية التي تشكل المواطنة الخاصة بها، وعلاقتها من خلالها مع الدولة، هي هوية مركبة، تتأثر بالطبقة والعرق والإثنية. ويظهر ذلك عند التمعن في كيفية تميز الأشكنازيات بامتيازات، كونهن وُلدن في عرق مختلف وطبقة معينة، تهيمن وتسيطر على الموارد والسلطة السياسية وغيرها. وتزداد هذه الامتيازات منفعة في حالة كونهن جزءاً من علاقات أسرية وعائلية لها نفوذ وسيطرة، مما يسهل عليهن التمييز بهويتهم، التي تُعدّ مثلاً يجب الاحتذاء به والوصول إليه، باعتباره حالة من الكمال والتحضر والرقى.

ترى اليهوديات الشرقيات أنّ هناك علاقة تجمعهن بالفلسطينيات، ولكن تتماهى هذه العلاقة في حالات تتأجج فيها الأحداث، وتظهر فيها الصراعات والمواقف والأحداث السياسية. كما يجب التأكيد على أنّ الاختلاف بينهن جوهري، فاليهوديات الشرقيات يُعاملن على أساس عرقي، فيما تُعامل الفلسطينيات على أساس قومي. ولا يمكن للفلسطينيات إنكار أنّ اليهود الشرقيين بشكل عام، هم جزء من نظام استعماري استيطاني يُعد الفلسطينيون ضحاياه، وبالتالي لا يمكن الدخول في مقارنة بين الفلسطينيات واليهوديات الشرقيات من حيث من هو الضحية أكثر، وهذا ما تحاول اليهوديات الشرقيات في العادة قوله. ولكن في حالة التعاون بين اليهوديات الشرقيات والفلسطينيات في نضالهن ضد النظام الأبوي القائم، والهيمنة الأشكنازية السائدة، والتمييز الممنهج الذي يخضعن له، ويظهرن فيه تابعاتٍ ومستضعفاتٍ لا أكثر، فإنه لا يمكن إنكار أنّ مثل هكذا تعاون ربما سيثمر، وقد يصبّ في مصلحة الطرفين، بدلاً من خوض النضال بشكل منفرد.

5. المرجع

المراجع باللغة العربية:

- أحتوي (أختي) - من أجل النساء في إسرائيل. روزا لوكسمبورغ في إسرائيل: يافا. <http://www.rosalux.org.il/ar/partner/achoti-ar>.
- أودي أديب. (2003). اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إيلا شوحط. (1998). اليهود الشرقيون في إسرائيل: الصهيونية من وجهة نظر ضحاياها اليهود. مجلة الدراسات الفلسطينية 9.
- مجموعات نسوية في إسرائيل. (2014). صندوق دفناه. <http://www.dafnafund.org.il/ar/>.
- مرزوق الحلبي. (2015). "عرض بوبيتيك" حركة شعرية يتحدى بها الجيل الثالث من اليهود الشرقيين المؤسسة الأشكنازية!. مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مجلة قضايا إسرائيلية، 60.
- المسح الاجتماعي العالمي: مسح توجهات العمل (ISSP). (1997).
- نهلة عبدو. (2009). النساء في إسرائيل- الدولة والمواطنة. فلسطين، رام الله. مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

- همت زعي. (2014). المنظمات النسائية والنسوية في الداخل الفلسطيني. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، مجلة قضايا إسرائيلية، 55.
- يفعات بيطن. (2014). النساء الفلسطينيات واليهوديات الشرقيات -رؤية نسوية مشتركة وأمل بالمساواة. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، مجلة قضايا إسرائيلية، 55.

المراجع باللغة العبرية:

- شلومو سفيرسكي. (1981). مزراحيم فأشكينايزيم ببسرنايل (الشرقيون والأشكينازيون في إسرائيل). حيفا: محبروت لمحكار أوليبكورت.
- يهودا شنهاف وآخرون. (2002). مزراحيم ببسرنايل (المزراحيون في إسرائيل). القدس: معهد فان لير.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Cohen, Y. Y. (2007). Ethnicity and Mixed Ethnicity: Educational Gaps Among Israeli-born Jews. *Ethnic and Racial Studies*, 30, 904.
- Collins, H. (1990). *Black feminist thought*. New York: Routledge.
- Dahan- Kalev, H. (2001). Tensions in Israeli feminism The Mizrahi Ashkenazi rift. *Women's Studies International Forum*, 24(6), 13.
- Dahan- Kalev, H. (2003). You're So Pretty- You Don't Look Moroccan. In *The Challenge of Post-Zionism Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics*, edited by Ephraim Nimni (p. 175). New York: Zed Books.
- Dahan- Kalev, H. (2007). *Breaking Their Silence: Mizrahi Women and the Israeli Feminist Movement*. Ben-Gurion University.
- Katz, S. (2003). *Women and Gender in Early Jewish and Palestinian Nationalism*. University Press of Florida.

- Khazzoom, A. (2005). Did the Israeli State Engineer Segregation? *On the Placement of Jewish Immigrants in Development Towns in the 1950s*, 84, p. 214.
- Lavi, S. (2007). Colonialism and Imperialism. *Encyclopedia of Women in Islamic Countries*, 6, 14.
- Lavie, S. (2011). MIZRAHI FEMINISM AND THE QUESTION OF PALESTINE. *Journal of Middle East Women's Studies*, 7, 59.
- Martin, W. (2004). The Deir Yassin Massacre. *Counterpunch*.
- Motzafi-Haller, P. (2001). Scholarship, identity, and power: Mizrahi women in Israel. *Signs*, 26(3), 704.
- Shadmi, E. (2001). Yearning for Fullness, Yearning for Power. *Preliminary Notes on the Lived Reality of Ashkenazi Women in Israel Tel-Aviv*, pp. 26- 408.
- Sheni, M. (1996). *Mizrahi Women and Other Women*.
- Shiran, V. (1995). Settling the Bill: The 11th Annual Feminism Conference . pp. 9-43.
- Shohat, E. H. (2002). A Reluctant Eulogy: Fragments from the Memories of an Arab-Jew. In *Women and the Politics of Military Confrontation: Palestinian and Israeli Gendered Narratives of Dislocation* (p. 264). London and New York: Berghan Books.
- Veracini, L. (2010). *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*. Palgrave Macmillan.
- Wolfe, P. (2006). Settler Colonialism and the Elimination of the Native. *Genocde Research*, 387-409.
- Yonah, Y. a. (2006). The Wavering Luck of Girls: Gender and Pre-vocational Education in Israel . *Journal of Middle East Women's Studies*, 2, 89.

تغير التوجهات الفكرية والسياسية الإسرائيلية نحو اليمين، أسبابه، ومظاهره،
وتأثيراته

*The Israeli Intellectual and Political shift towards the Right
Wing. Causes, Manifestations, and Effects*

أشرف بدر، جامعة بيرزيت، ashrafshrf0@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020 / 9 / 15 تاريخ القبول: 2021 / 10 / 7 تاريخ النشر: 2021 / 11 / 1

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب التوجهات في دولة الاحتلال الإسرائيلي نحو اليمين منذ حرب عام 1967 وحتى عام 2016. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي عبر الوصف والاستقصاء والتحليل من خلال دراسة بعض النصوص والتقارير. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها اعتبار حرب عام 1973 وما رافقها من تحول سياسي بفوز حزب الليكود اليميني، والتحول الاقتصادي من المركزية إلى الليبرالية، بالإضافة إلى توقيع اتفاق أوسلو وما تبعه من انتفاضة الأقصى، علاوة على الانسحاب أو الانفصال من قطاع غزة، من أهم العوامل التي ساهمت في التحول نحو اليمين وصعود سياسات الهوية.

الكلمات المفتاحية: التوجهات الفكرية، اليمين الإسرائيلي، السياسة الإسرائيلية.

Abstract :

This study aims to identify the most important reasons that led Israel towards the Right-Wing since the 1967 war until 2016. The study was conducted relying on the historical and analytical approach through description, survey and analysis through the study of some texts and reports. This study presents several questions, the most important of which are: what are the most important aspects of this change? and what is the impact of these changes on the Palestinian issue? The study reached several conclusions, most notably : the 1973 war and the political transformation of the right-wing Likud party; an economic shift from centrism to liberalism; the signing of the Oslo Accords and the subsequent Intifada of Al-Aqsa, as well as the disengagement from the Gaza Strip. These were the factors that contributed to the shift to the right and the rise of identity politics.

Keywords : *Intellectual trends, Israeli Right-wing, Israeli politics.*

1. مقدمة

يرجع صراع على الهوية بين العلمانيين والمتدينين في "إسرائيل" إلى ما قبل نشوء الحركة الصهيونية؛ حيث برز مع نشوء حركة الهسكلالة التي دعت للانفتاح على المجتمع وإجراء مراجعة نقدية للنصوص الدينية، ومع نشوء الحركة الصهيونية ظهر الخلاف جلياً بين الطرفين؛ فبعض المتدينين رأى أن الحركة الصهيونية تعاكس إرادة الرب بإنشائها دولة لليهود قبل نزول المسيح المنتظر. استمر الصراع بالتفاعل بعد إقامة "إسرائيل"؛ حتى وصل الأمر برئيس الموساد السابق أفرايم هليفي بالتصريح للصحافة عام 2011؛ أن التهديد الحقيقي على "إسرائيل" يأتي من برنامج ومعتقدات المتدينين "الحريديم" وليس من برنامج إيران النووي (معاريف، 2011).

أخذ الخلاف شكلاً سياسياً بين التيارات المختلفة للصهيونية مع نشوء الحركة التصحيحية (المرجعية الفكرية للتيار اليميني وحزب الليكود)، والتي تعطي أهمية كبيرة لمكانة الأرض في مشروعها الاستعماري، بدأ ذلك برفض مشروع إقامة الدولة في أوغندا والمناداة بعد ذلك بأرض "إسرائيل الكبرى" التي تشمل شرقيّ نهر الأردن.

حاول دافيد بن غوريون (Dvid Ben-Gurion) تسكين الخلافات عبر التوصل إلى اتفاقية الوضع الراهن، والتي وُقِّع عليها في يونيو 1947 بين الوكالة اليهودية بواسطة بن غوريون مع حزب أغودات إسرائيل الذي يمثل معظم المتدينين. نصت الاتفاقية على عدم معارضة الحزب لقيام الدولة ومشاركته بمؤسساتها، مقابل المحافظة على الطابع اليهودي من خلال اعتبار السبت يوم العطلة الرسمية، وسن قوانين للزواج تكون موافقة للشريعة اليهودية، وأخذ الخطوات اللازمة للتأكد أن مطابخ الدولة تقدم الأكل الحلال "كوشير"، وضمان استقلال التعليم الديني، علاوة على إعفاء دارسي التوراة من المتدينين من الخدمة العسكرية (ويكيتكست، 2013).

إن الفكر الديني- القومي المتطرف ترعرع بعد حرب عام 1967 بواسطة المدارس الدينية (يشيفات مركز هارب)، التي نشرت الفكر الصهيوني المتدين المبني على ثلاثة أسس مهمة وهي، التشديد على الأرض في الثالوث المقدس (التوراة/ الشعب/ الأرض)، ومنح كل قطعة أرض معنى مقدس، بالإضافة إلى التشديد على معنى النجاح كمؤشر تاريخي على نجاح الصهيونية المتدينة (النجاح في إقامة الدولة وحرب عام 1967)، علاوة على التشديد على الدور الخاص المنوط بالصهيونية المتدينة للسيطرة على الدولة (العلمانية) وتوجيهها بما يخدم الغاية النهائية (الخلاص) (ريغلبسكي، 1998، صفحة 85).

سيطر اليمين الإسرائيلي عبر حزب الليكود على مجريات الحياة السياسية والاجتماعية منذ فوزه بالانتخابات عام 1977، فيما اعتبره البعض حينها بمثابة "الانقلاب" السياسي، فحكم الليكود "إسرائيل" معظم السنوات التي تلت "انقلاب" 1977، إلا أن اليسار "الإشكنازي" 78 بقي مسيطراً على العديد من جوانب الحياة الإسرائيلية "كالإعلام والقضاء والجامعات"؛ مما أدى إلى شعور عميق من الاستياء عند أحزاب اليمين الفائزة بالانتخابات، أدرك ذلك بنيامين نتياهو (Benjamin Netanyahu) عندما فاز للمرة الأولى برئاسة الوزراء عام 1996 في مقابلة مع صحيفة هآرتس؛ اشتكى نتياهو من نزع شرعيته من قبل النظام القديم والإنتليجنسيا المتمركزة في الجامعات الإسرائيلية والتي من وجهة نظره روجت لفكرة أوصلو، مضيقاً أن المشكلة تكمن في عدم توازن البنية الفكرية للمجتمع الإسرائيلي. وتعهد بإنشاء مؤسسات بحثية جديدة لإعادة كتابة الرواية الوطنية (Israel Ministry of Foreign Affairs, 1996).

يمثل حزب البيت اليهودي وجه العملة الثاني للنخبة اليمينية الحاكمة، تعود جذور الحزب إلى حزب المفدال 79 والذي تأسس في السنوات الأولى بعد إقامة دولة "إسرائيل"؛ وبقي حتى عام 1977 كحزب "معتدل" له قوة انتخابية مستقرة من 10-12 مقعداً يدافع عن مصالح شريحة المتدينين القوميين، بناء على ذلك كان يشارك في كل الائتلافات الحكومية منذ قيام الدولة. لكن هذا الأمر لم يستمر فبعد انتخابات عام 1996 خسر ما لا يقل عن نصف ناخبيه ولم يتجاوز عدد مقاعده عن ستة وليصل في الدورتين الانتخابيتين التاليتين إلى ثلاثة مقاعد، التفسير التقليدي لهذا الانخفاض الانتخابي يعود لصعود أحزاب عرقية جديدة مثل تامي وشاس. هذا الانهيار في صفوف المفدال دفعه للتطور وتغيير خطابه من خطاب موجه للمتدينين القوميين إلى خطاب يميني ديني وطني. استطاع نفتالي بينت (Naftali Bennett) رئيس حزب البيت اليهودي (وريث المفدال) تغيير خطاب الحزب من خطاب "أرض إسرائيل الكبرى" الذي ميز خطاب المفدال وقادة

⁷⁸ اليهود في "إسرائيل" ينقسمون إلى طائفتين إثنيتين حضاريتين، الأولى هي الطائفة الإشكنازية "اليهود الغربيون" والتي تتألف من اليهود المستوطنين الذين هاجروا من أوروبا وأميركا، والثانية هي طائفة السفراديم "اليهود الشرقيون" الذين يعود أصلهم لآسيا وأفريقيا، يحتكر الإشكناز معظم المواقع الحساسة في الدولة ويتحكمون بمفاصل صنع القرار لكونهم الأبناء المؤسسين للدولة والحركة الصهيونية.

⁷⁹ هو عبارة عن الأحرف الأولى لثلاث كلمات عبرية (مفلجا داتيت لثوميت) أي أن المفدال هو اختصار باللغة العبرية للحزب الديني القومي؛ يدعو الحزب إلى الإيمان التام بالحق التاريخي لليهود في فلسطين، والإيمان بأرض إسرائيل الكاملة، والاستيطان في الأراضي الفلسطينية كافة.

غوش إيمونيم80، إلى خطاب علماني يؤكد على أهمية الوجود اليهودي في مستوطنات الضفة الغربية بغرض حماية أمن "إسرائيل"، علاوة على التركيز على حقوق الإنسان كمدخل للحفاظ على حقوق المستوطنين، هذا التغيير في الخطاب قاد إلى كسب أصوات اليمين العلماني علاوة على أصوات المستوطنين مما ساهم في رفع الأرصدة الانتخابية لحزب البيت اليهودي وتحويله للاعب أساسي في الحياة الحزبية الإسرائيلية (ساسون، 2012).

يسيطر حزب الليكود اليميني والأحزاب الدائرة في فلكه منذ ما يزيد عن عشر سنوات على حوالي نصف مقاعد الكنيست، ويكاد جميع رؤساء قوائم اليمين والوسط أن يكونوا من خريجي الليكود؛ فنفتالي بينت رئيس حزب البيت اليهودي شغل في السابق رئيس طاقم نتنياهو، أما أفغدور ليرمان (Avigdor Lieberman) رئيس حزب إسرائيل بيتنا فكان المدير العام لمكتب نتنياهو، بينما شغل موشيه كحلون (Moshe Kahlon) رئيس حزب كولانو منصب وزير في حكومة الليكود، وحتى المعسكر الصهيوني المعرف بأنه يسار يضم ضمن أركانه ليكوديين سابقين كتسيفي ليفني (Tzipi Livni) (إيلاني، 2015، صفحة 30).

ما زالت قوة اليمين في تصاعد ولا يتوقع في المدى المنظور أن يتراجع هذا التيار، فبحسب استطلاعات الرأي المختلفة ومن ضمنها استطلاع للرأي نشرته القناة العاشرة بتاريخ 2015/6/3، فإن 1 من 11 فقط من الشبيبة اليهود من طلاب المدارس يعرف نفسه يسارياً (القناة العاشرة، 2015).

هيمنة التوجه اليميني لدى الناخبين قاد إلى احتدام الصراع على تمثيل هذه الشريحة بين الأحزاب اليمينية وعلى رأسها حزبا الليكود والبيت اليهودي. الواضح من خلال متابعة الشأن الإسرائيلي أنّ اليمين قد أحكم سيطرته على حاضر "إسرائيل" ومستقبلها؛ وهذا ما توصل له مؤخراً تقرير مدار الإستراتيجي. (تقرير مدار الاستراتيجي، 2017، صفحة 9)

بدأت "إسرائيل" عام 1948 دولة علمانية اشتراكية لكنها في عام 2015/2016 تبدو دولة ذات توجه ديني تتبنى سياسات نيو- ليبرالية قائمة على الرأسمالية المتوحشة، هذا "التغير" الظاهري لم يكن ليحدث لولا تبدل النخبة الحاكمة داخل "إسرائيل"، وقد برز ذلك بشكل واضح مع تشكل حكومة

⁸⁰ جماعة أسسها الحاخام المتطرف موشي ليفنجر عام 1974م، وتعني (كتلة الإيمان)، وتطلق على نفسها أيضا "حركة التجديد الصهيوني"، هي حركة جماهيرية دينية متطرفة، تستمد تعاليمها من الحاخام تسفي كوك، وتسعى للاستيطان في الضفة وقطاع غزة، وتؤمن الجماعة بالعنف لتحقيق ذلك، ومعظم أعضائها من شبيبة المدارس الدينية التابعة لحزب "المفدال" اليميني المتطرف.

نتنياهو الرابعة عام 2015، والتي كما يرى الكاتب الإسرائيلي ألوف بن (Aluf Benn) تحولت بعد الانتخابات من حكومة محافظة تتجنب المخاطر إلى حكومة يمين متطرف ترى أن الديمقراطية مرادفة لحكم مطلق للأغلبية دون قيود، فلا مراجعة قضائية للأحكام ولا حماية للأقليات (هذا لا يعني أن حكومات حزب العمل حمت الأقليات)، فهذه الحكومة ترى أن "إسرائيل" دولة يهودية وديمقراطية داخل هذا الإطار؛ فقط اليهود هم من يتمتعون بكامل حقوقهم، في حين ينبغي أن يُعامل غير اليهود بشيء من الريبة والشك، هذه الرؤية العنصرية تجد لها عددًا كبيرًا من المؤيدين داخل المجتمع الإسرائيلي؛ فبحسب استطلاع الرأي الذي قامت به مؤسسة بيو ونُشر في شهر مارس آذار 2016 فإن 79% من الإسرائيليين اليهود يؤيدون "معاملة تفضيلية" لليهود عن غيرهم من المواطنين في "إسرائيل"، يتغذى نتنياهو على هذه العصبية القومية التي تخدم أهدافه باستبدال النخبة التقليدية في "إسرائيل" بواحدة أكثر انسجامًا مع فلسفته (Benn, 2016).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب التوجاهة في دولة الاحتلال الإسرائيلي نحو اليمين منذ حرب عام 1967 وحتى عام 2016 مع العودة لفترات زمنية سابقة عند الحاجة.

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة من أهمها: ما هي أسباب المتغيرات التي طرأت على التوجهات الإسرائيلية؟ وما هي أهم مظاهر هذا التغيير؟ وما هو تأثير هذه التغيرات على القضية الفلسطينية والفلسطينيين؟

2. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

برزت بعض الحركات السياسية والاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين، كالموجة الثانية من النسوية والحركات الإثنية وحركات ما بعد الاستعمار وغيرها، انطلقت هذه الحركات من الادعاء بأنها تمثل شريحة اجتماعية تتعرض للتمييز، ومن هنا برز مفهوم سياسات الهوية وسيلة لتنظيم الفئات الاجتماعية المضطهدة. فبحسب موسوعة ستانفورد للفلسفة (Stanford Encyclopedia of Philosophy) فإن سياسات الهوية عبارة عن مجموعة من الحجج السياسية التي تركز على المصلحة الذاتية ووجهات النظر الخاصة بالمجموعات المصلحية الاجتماعية المحددة ذاتيًا، والوسائل التي يمكن عن طريقها تشكيل سياسات الشعوب بواسطة مظاهر هويتهم التي يتم تحديدها عن طريق العرق أو الطبقة أو الدين أو الجنس أو الإثنية أو الأيديولوجية أو الولاية أو التوجه الجنسي أو الثقافة أو العملة أو التفضيل المعلوماتي أو التاريخ أو الأسلوب الأدبي أو الموسيقي أو الظروف الطبية أو المهنة أو الهوية، أو أي شيء آخر مرتبط على نحو غير مضبوط

ولكن بسيط بالنسبة لإدراك المنظمات الاجتماعية. بناءً على ذلك فإن نطاق الحركات السياسية التي يمكن وصفها بأنها سياسة للهوية واسع، رغم أنّ الأمثلة المستخدمة في الأدبيات الفلسفية هي في الغالب صراعات داخل الديمقراطيات الرأسمالية الغربية، ولكن حركات حقوق الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، والمشاريع القومية، أو مطالب تقرير المصير تستخدم حججًا مماثلة. من المتوقع ألا يوجد معيار مباشر يجعل النضال السياسي مثالاً على "سياسة الهوية"، بل يشير المصطلح إلى مجموعة فضفاضة من المشاريع السياسية، يقوم بكل منها ممثلون عن جماعة ذات موقع اجتماعي مختلف. كما ينادي العديد من مؤيدي سياسة الهوية للعودة للأصالة؛ أي إلى الوقت السابق للقمع أو تضرر الثقافة وطريقة الحياة بفعل الاستعمار أو الإمبريالية أو حتى الإبادة الجماعية (Stanford Encyclopedia of Philosophy, 2016)

في الحالة الإسرائيلية تبرز سياسات الهوية بشكل واضح لدى اليمين السياسي وعلى رأسه اليمين المتدين، فقد امتزجت الدعوات للعودة إلى "الأصالة" والقيم اليهودية الصهيونية باستغلال حالة التمييز التي تعرض لها المتدينون على يد العلمانيين من مؤسسي الدولة. كما تداخلت العوامل الإثنية مع العوامل الثقافية؛ فاليهود من أصل شرقي (السفراديم) والذين يغلب عليهم التمسك بالقيم الدينية عانوا من التمييز ضدهم على أساس إثني من قبل النخبة الحاكمة من اليهود الغربيين (الإشكناز).

تبنى اليمين الرؤية القومية التي تخشى من اختلاط الثقافات وفقدان الحصرية الإثنية-القومية وذلك على ضوء التحولات الجارية في العالم؛ فهم يخشون من خطر الذوبان في الحيز، علاوة على اعتبارهم العرب والفلسطينيين أعداء يجب محاربتهم، وأن "إسرائيل" التوراتية لا يمكن أن تقوم أو أن تتجسد إلا من خلال القوة (بن اليعازر، 2016، صفحة 108).

نشأ مصطلح اليمين عقب الثورة الفرنسية عام 1789؛ فقد كان النواب الموالون للملكية يجلسون على يمين البرلمان، بينما يجلس معارضو الملكية على اليسار، تطور مفهوم اليمين ليصبح فيما بعد معبراً عن التيار الذي يدعو إلى التدخل في حياة المجتمع للحفاظ على تقاليد المجتمع؛ وذلك على النقيض من تيار اليسار الذي يدعو إلى فرض المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، يؤمن اليمين بتوسع الدولة في مجال الأمن وفتح الأسواق أمام التنافس باعتماد صيغة الاقتصاد الحر.

على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي يؤمن اليمين بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البشر، ويعتبرون هذا التفاوت أمراً طبيعياً، تؤيده الأديان. وبالتالي فهم يرون أن المجتمع مكون من طبقة غنية وطبقة فقيرة وطبقة متوسطة، ويبررون هذا التفاوت بأن ذوي القدرات المتميزة يصبحون

أغنياء، بينما ذوو القدرات المحدودة يصبحون فقراء، ويدعون بأنّ الفقر قد يكون حافزاً للطبقة الفقيرة للعمل والجد كي يصبحوا أغنياء.

يضم اليمين الإسرائيلي ثلاث مجموعات أساسية على رأسها اليمين الأيديولوجي الليبرالي: الذي يؤمن بالسوق الحرة وبالنزعة الأمنية علاوة على اقتناعه بأهمية المستوطنات للحفاظ على أمن "إسرائيل"، بالتوازي مع ذلك يلتزم بسلطة القانون واستقلالية المحكمة العليا ويحافظ على حرية التعبير (عميران، 2016). (يتوزع هذا اليمين على عدة أحزاب رئيسة كالليكود وكولانو، لكن معظم من يمثلونه ليس لهم تأثير يذكر كموشيه كحلون وبيني بيغن، أو ابتعدوا عن ممارسة العمل السياسي كجدعون ساعر ودان مريدور وليمور ليفنات). يضاف إلى ذلك اليمين الأيديولوجي القومي الديني: وهو يميل للتطرف القومي الديني؛ وهو يعطي أولوية عليا لليهودية الدولة على حساب "ديمقراطيتها" من خلال إخضاع مبادئ الديمقراطية لمبادئ اليهودية القومية، (يتركز في حزب البيت اليهودي لكنه يتوزع على عدة أحزاب من بينها أعضاء في الليكود مثل يولي أدلشتين ويريف ليفن). أخيراً اليمين الانتهازي: عبارة عن مجموعة من السياسيين الانتهازيين غير الأيديولوجيين؛ ينتقلون بين مبادئ المجموعتين السابقتين بهدف كسب أصوات الناخبين (على سبيل المثال عضو الكنيست عن الليكود دافيد بيتون) (عميران، 2016).

يذهب عوفري إيلاني (Aovra Ailani) إلى تقسيم اليمين الصهيوني الحالي في "إسرائيل" إلى عدة أصناف من ضمنها "الصهيونية الذاتية" والتي تفتقر لأي أيديولوجية وتقوم على أنّ اليهود يتعرضون للخطر على مدار التاريخ، ولذلك هم بحاجة لدولة يهودية مسلحة تدافع عنهم، ينتشر هذا النوع من الصهيونية بين العلمانيين الموزعين على أحزاب كالليكود وكولانو. الصهيونية الذاتية تجانست مع "الصهيونية القومية" والتي تقوم أيديولوجيتها على أهمية إخلاص "الشعب اليهودي" لأرض "إسرائيل" وأتته من المجدي التضحية بحياة الأفراد من أجل خلود الشعب، (يمثل هذا النوع من الصهيونية حزب البيت اليهودي). كلا الصنفين المذكورين لا يتناقضان مع "الصهيونية الكونية" التي تفتقر بأنّ الصهيونية تحمل لواء المبدأ الكوني؛ الحرب الدائرة بين المنتورين والظالمين، معسكر الظالمين هو الإسلام وخصوصاً إيران، ومعسكر المنتورين الذي يضم "إسرائيل" ومن يقف معها، وفي اللحظة التي ستوقف الصهيونية عن محاربة الظالمين فسوف يفرق العالم في الظلام، (يمثل هذا النوع من الصهيونية حزب الليكود) (إيلاني، 2015، صفحة 37).

يرى د.عبد الوهاب المسيري أنّ هنالك أربع مدارس أساسية في الحركة الصهيونية تتفرع عنها عدة اتجاهات؛ أولها الصهيونية السياسية التي تزعمها مؤسس الصهيونية ثيودور هرتزل (Theodor

(Herzl)، والتي عملت على تحويل "المشكلة اليهودية" لمشكلة سياسية دولية لا يمكن حلها إلا بهجرة اليهود وإقامة دولة لهم، تفرع عن الصهيونية السياسية الصهيونية التصحيحية (التنقيحية) بقيادة فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky)، والتي تغلب الجانب القومي على الجانب الديني؛ وتتبنى العنف وسيلة للتعامل مع الفلسطينيين؛ وهي ذات توجهات ليبرالية رأسمالية، ويعدُّ حزب الليكود اليميني امتداداً لهذه المدرسة.

برزت كذلك مدرسة الصهيونية العمالية "الاشتراكية" والتي وظفت الاشتراكية لخدمة الأهداف الصهيونية، ويُعدُّ دافيد بن غوريون (David Ben-Gurion) أول رئيس حكومة لدولة "إسرائيل" من أبرز قادتها. كما يعتبر حزب المباي (قاد الدولة منذ عام 1948 وحتى عام 1977) الذي تحول فيما بعد لحزب العمل تابعاً لهذه المدرسة. علاوة على ذلك نجد مدرسة الصهيونية الدينية التي تغلب الجانب الديني على الجانب القومي وتسعى لتطبيق أحكام التوراة، تفرع عن هذه المدرسة عدة أحزاب دينية ذات صبغة إثنية كحزب شاس ومهودات هتوراة (آخرها حزب البيت اليهودي). وأخيراً المدرسة الصهيونية الثقافية (الروحانية) التي ترى أن القيم اليهودية نتاج من الشعب اليهودي (وليس من التوراة كما تعتقد الصهيونية الدينية) وأنه يجب تجميع اليهود في فلسطين كي تكون المرجع الروحي لهم، أبرز قادة هذه المدرسة هو أشر جينزبرغ (Asher Ginsberg) المشهور بأحد هاعام (واحد من الشعب)؛ لا يوجد أحزاب تمثل هذه المدرسة إلا أن مواقفها متبناة من عموم الإسرائيليين كالاهتمام باللغة العبرية والثقافة اليهودية (المسيري، 1982، الصفحات 154-164).

يوجد عدة اتجاهات ومدارس داخل الحركة الصهيونية تختلف فيما بينها على عدة أمور وعلى رأسها المحتوى الاجتماعي، لكنها في نهاية المطاف تنطلق من نسق أيديولوجي واحد قائم على إقامة دولة لليهود "إسرائيل" على "أرض الميعاد". ويرى د.عبد الوهاب المسيري أنّ الحركة الصهيونية ممثلة بدولة "إسرائيل" أبدت مرونة في استيعاب التيارات الصهيونية الفكرية المتناقضة، بل إنها وظفت هذا الاختلاف لخدمة المشروع الصهيوني، وظلت الأفكار السياسية سواء أكانت ليبرالية أو اشتراكية أو دينية مضامين فكرية مضافة إلى بنية الأيديولوجية الصهيونية يمكن الاستغناء عنها عند الحاجة، فعلى سبيل المثال نجد أن "إسرائيل" تحت حكم تحالف المباي الاشتراكي والمبام اليساري حافظت على تحالفها مع الولايات المتحدة وسمحت بالاستثمارات الأجنبية بل وتحالفت مع الأحزاب الدينية في الحكم، وعليه فإنّ الصهيونية الحاكمة في "إسرائيل" توفق ما بين التيارات والمدارس الفكرية المختلفة لخدمة الأجندة الصهيونية (المسيري، 1982، صفحة 165)، وهذا ما يذهب إليه د. أمل جمال في أنّ الفكر الصهيوني الحالي قد رسم معالمه الفكر الصهيوني التقليدي؛ وأنّ هنالك

تقاربًا عميقًا بين القيم الأساسية للمجتمع والسياسة الإسرائيليين والأفكار الأساسية لدى الحركة الصهيونية التي سادت المشهد الإسرائيلي في الماضي، وذلك على الرغم من لغط اللغة والتنافس القائمة في شأن الهيمنة السياسية؛ وهذا واضح بين ما قاله وفعله بن غوريون وجابوتنسكي والحاخام كوك (Kook) وما يقوله ويفعله بنيامين نتنياهو وأفيغدور ليبرمان ونفتالي بينت على الرغم من اختلاف الزمان والمكان والفضاظة، ذلك أنّ خطاب التفوق والنزعة التوسعية والإقصاء والاستبداد والأكثروية يكاد يكون نفسه على الرغم من الاختلاف في طريقة إخفائه (جمال، 2016، صفحة 80).

3. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي عبر الوصف والاستقصاء والتحليل من خلال دراسة بعض النصوص والتقارير، بهدف الإجابة على عدة أسئلة من أهمها: ما هي أسباب المتغيرات التي طرأت على التوجهات الإسرائيلية؟ وما هي أهم مظاهر هذا التغيير؟ وما هو تأثير هذه التغيرات على القضية الفلسطينية والفلسطينيين؟

4. نتائج الدراسة

4.1. أسباب التوجه نحو اليمين في "إسرائيل"

ساهمت عدة عوامل في الانحياز نحو اليمين (وخصوصًا المتدين منه)؛ منها ما هو ثقافي ومنها ما هو اقتصادي أو سياسي/ أمني، من الصعوبة بمكان الفصل بين هذه الأسباب فالعلاقة بينهم علاقة جدلية.

على الصعيد الثقافي يمكن القول إن السبب يعود إلى العلاقة بين الدين والدولة من جهة والقومية والدين من جهة أخرى؛ ففي الحالة الإسرائيلية النظام ينطلق من الفهم الديني للأمة وهناك صعوبة في الفصل بين الدين والقومية، وتكمن الصعوبة في تعريف الدولة "يهودية ديمقراطية" (متح، 2016)، فالعقيدة الدينية لعبت دورًا مهمًا في الأيديولوجيا الصهيونية، وكما يرى روجيه جارودي (Roger Garaudy) فإنّ: "الحركة الصهيونية لا يمكن أن تتماشى إلا بالعودة إلى الموزاييك (فسيفساء) الديني، احذفوا مفاهيم الشعب المختار وأرض الميعاد فستهار أسس الصهيونية...، إن ضرورة الترابط الداخلي للبنية الصهيونية لإسرائيل فرض على قادتها تعزيز سلطة رجال الدين"

(عبد العالي، 2007)، وبالتالي فإنّ هنالك صعوبة في فصل الدين عن القومية لأن الصهيونية ترى أنّ الدين اليهودي عبارة عن دين وقومية، وهكذا فإن اليهود المنتشرين في العالم يمثلون جزءاً من الأمة؛ ولا يقتصر الأمر على اليهود "المواطنين" في دولة "إسرائيل"، ومن ثم فمن حق اليهودي القادم لـ "إسرائيل" الحصول على الجنسية بغض النظر عن مكان ولادته ونشأته؛ وفي المقابل يحرم السكان الأصليين من الحصول على الجنسية في حال عودتهم بعد أن هُجروا قسراً عام 1948.

من هنا تكمن صعوبة فصل الدين عن الدولة والادعاء بأنّ "إسرائيل" دولة علمانية، صحيح أنّ "إسرائيل" فيها نمط حياة علماني لكنها في الجوهر ليست دولة علمانية، وهذا ما دفع بعض الباحثين والمفكرين (أمثال د. عزمي بشارة) منذ عقود للتنبؤ بانتصار التوجه اليميني الديني وسيطرته على الحياة السياسية (بشارة، 1996)، ومن هنا نجد أنّ صعود اليمين الديني هو عبارة عن تجلٍ لسياسات الهوية التي تدعو للعودة إلى "الأصالة".

أمّا على الصعيد الاقتصادي فنجد أنّ من نتائج حرب العام 1967 الاقتصادية توفر أيدي عاملة فلسطينية بأعداد كبيرة نسبياً تجاوزت مائة ألف عامل فلسطيني؛ يتقاضون أجوراً زهيدة مقارنة بالعمال اليهود (مما أثر على شريحة اليهود الشرقيين الذين كان أغلبهم يعملون في المهن الدنيا)، ونتيجة للركود الاقتصادي الذي أعقب حرب العام 1973 وارتفاع نسبة البطالة في أوساط العمال اليهود؛ تعالت الأصوات في اليمين الإسرائيلي (في انعكاس لسياسات الهوية) من أجل سن قوانين وانتهاج سياسات هدفها إقصاء العمال العرب (شافير، 2002، صفحة 169)، لكن التحول الأهم جاء بعد تبني الدولة للاقتصاد الحر بديلاً عن الاقتصاد المركزي عام 1985 مما ساهم بصعود سياسات الهوية، فشريحنا المتدينين والشرقيين بصفتهما الأكثر فقراً أصبحتا مهتمة بالحصول على امتيازات خاصة بها؛ وخصوصاً بعدما فقدتا جزءاً منها نتيجة للبرلة وتآكل نظام "دولة الرفاه" الذي كان سائداً في عهد حزب العمل "الاشتراكي"، وبحسب سياسات الهوية فإن الحديث يدور حول السعي للمصلحة الذاتية للفئات الاجتماعية؛ وهذا يفسر توجه الناخبين نحو الأحزاب اليمينية الدينية التي توفر لمنتسبيها خدمات اجتماعية ومخصصات مالية، علاوة على الإعفاء من التجنيد للمتدينين بحجة التفرغ لدراسة التوراة.

برز ذلك بشكل واضح مع ازدياد البطالة نتيجة الأزمة المالية في منتصف الثمانينيات؛ حيث توجهت أعداد كبيرة من الشباب للدراسة في اليشيفوت الدينية لأنها توفر دخلاً ثابتاً. في السياق نفسه برزت ظاهرة تفضيل الآباء دراسة أبنائهم في المدارس التي يديرها المتدينون؛ من أجل الحصول على الامتيازات المالية المتوفرة فيها وشبه مفقودة في المدارس النظامية (دروري، 2005، صفحة 19).

أدى التحول الاقتصادي إلى التخلي عن الروح الجماهيرية (الجماعية) التي ميزت حكم مباي (العمل) ليحل محلها الروح الفردانية بالترافق مع تفكيك سيطرة حزب مباي على مؤسسات الدولة، بمرور الوقت ومع تعزز الروح الفردانية وسعي الإسرائيليين لتحقيق ذواتهم حصل تطور ثقافي وروحاني على نطاق واسع؛ تمثل بتعزيز روابط كثير من اليهود العلمانيين مع التقاليد اليهودية بعيداً عن المفاهيم التي تطرحها المؤسسة الدينية الرسمية ذات التوجه الأرثوذكسي، ولم يعد قائماً التقسيم التقليدي للمجتمع الإسرائيلي إلى جماعات من التقليديين والصهيونيين المتدينين والحريديم؛ فقد تم تجاوز تقسيم المجتمع الإسرائيلي إلى متدينين وعلمايين، وبدلاً منه نشأ نطاق واسع ومتنوع يشمل أنماط اهتمام والتزاماً للأفراد تجاه العديد من التقاليد والأعراف اليهودية، لقد ساهم انهيار الصهيونية الاشتراكية (العلمانية) وصعود الروح الليبرالية في خلق فراغ قيمي مما قاد الكثير من العلمانيين إلى تبني الأفكار الدينية من أجل ملء هذا الفراغ القيمي، بالترافق مع ذلك تم التحول من تبني نموذج الديمقراطية الليبرالية إلى نموذج الديمقراطية الإثنية (برسيكو، 2015).

على الصعيد السياسي لم يكن "انقلاب" 1977 ليحدث لولا تضافر عدة عوامل اجتماعية وسياسية على رأسها "التمرد" الانتخابي لليهود من أصول شرقية "السفراديم"؛ ضد هيمنة حزب العمل ذي الأصول الغربية "الإشكنازية"، فالسفراديم عانوا من التهميش المستمر لحكومات حزب العمل "الإشكنازي"، يضاف إلى ذلك العامل السياسي المتمثل في استغلال الليكود مجريات حرب عام 1973؛ والتي صنفت إسرائيلياً فشلاً استخباراتياً "محدال" بهدف التحريض على حكومة حزب العمل كونها غير قادرة على توفير الأمن.

أدت حرب عام 1973 إلى انهيار الثقة بقيادة الحركة الصهيونية التاريخية ممثلة بحزب مباي "حزب العمل" (الاشتراكي)، ترافق ذلك مع انهيار المفاهيم العسكرية التي سادت عقب حرب 1967؛ والتي ادعى فيها القادة الإسرائيليون بأن العرب لن يتجرؤوا على خوض حرب أخرى، ساهمت حرب العام 1973 في تصاعد مخاوف بعض الإسرائيليين (خصوصاً شريحة المستوطنين) على مستقبلهم، وذلك بعد الحديث عن مفاوضات لعقد اتفاقية سلام مع مصر؛ قد تتضمن الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام 1967 وإخلاء المستوطنات الموجودة فيها. نتيجة لهذا التخوف ظهرت حركة "غوش ايمونيم" عقب الحرب بعدة أشهر (فبراير 1974)؛ كان هدف الحركة تطبيق أيديولوجية الحاخام تسفي كوك وضرورة الاستيطان في المناطق المحتلة عام 1967 تمهيداً للخلاص (موسوعة واي نت، 2017).

تزامن كل ذلك مع إلقاء ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "م.ت.ف" خطابه في الأمم المتحدة عام 1974؛ والذي يعني ضمناً الاعتراف الدولي بالكيان الفلسطينية، ساهم خطاب عرفات في تصاعد مخاوف بعض الشرائح الإسرائيلية على مستقبل دولة "إسرائيل"، وازدادت هذه المخاوف حدة عقب توقيع اتفاق أوسلو ووادي عربة اللذين بموجبهما تم الاعتراف بالكيان الفلسطينية (ولو بشكل رمزي) وبسيادة الأردن على شرقي النهر. مما ساهم بشكل مباشر في صعود سياسات الهوية؛ وفي تعزيز مكانة اليمين وتقبل خطابه السياسي لدى الجمهور الإسرائيلي، فقد رأى اليمين ومؤيدوه أنّ "عملية السلام" تمثل تهديد لـ "إسرائيل" و"أرض الميعاد" وسيادتها وهويتها الجماعية.

ساهمت عمليات المقاومة (التفجيرية) أثناء انتفاضة الأقصى عام 2000 في تأجيج مشاعر الغضب والكراهية لدى شرائح واسعة في المجتمع الإسرائيلي، كما اعتبر أنصار اليمين المظاهرات التي خرجت في البلدات العربية احتجاجاً على قمع الاحتلال (هبة أكتوبر 2000)؛ بمثابة دليل على أنّ فلسطيني 48 ليسوا مواطنين وإنما خطر على هوية الدولة.

شكلت الانتفاضة فرصة لليمين من أجل ترويج وجهة نظره بأهمية الانغلاق والتميز اليهودي؛ وأنّ عملية السلام عبارة عن وهم يتخذه الفلسطينيون أداة لتدمير "إسرائيل"، وهكذا تحولت سياسة الهويات من الداخل إلى الخارج.

لم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد ليصل إلى ادعاء قيادات المستوطنين وحاخاماتهم؛ بأنّ انتفاضة الأقصى تعتبر بمثابة حرب دينية يشنها العرب بهدف تصفية الدولة اليهودية، هذا الادعاء يبرهن على تأثير سياسة الهويات في الحروب التي تشنها "إسرائيل" (بن اليعازر، 2016، صفحة 241).

علاوة على ذلك شكّل الانسحاب (الانفصال) من مستوطنات قطاع غزة وبعض مستوطنات الضفة عام 2005 صدمة لقطاع كبير من المجتمع الإسرائيلي بخاصة لمجتمع المستوطنين؛ فقد تملك المستوطنين الخوف وعدم اليقين حول مستقبلهم الشخصي ومستقبل الاستيطان بشكل عام، أمّا على صعيد باقي المجتمع فقد انهارت دعاوى التيار الديني الوطني حول أرض "إسرائيل" التاريخية (أرض الميعاد)، كما ساهم الانفصال عن غزة في انهيار ثقة المستوطنين بزعامتهم الممثلة بمجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة "يشع" كونه فشل في وقف الانسحاب، وقد قاد ذلك إلى ظهور شريحة من المستوطنين الشباب غير الراضين عن أداء "يشع" الهادئ والمسالمة؛ الذي تماهى مع توجهات الحكومة بالإخلاء، ظهر ذلك بشكل واضح أثناء إخلاء مستوطنة "عمونة" الواقعة في الضفة الغربية عام 2006؛ فقد لوحظ وجود أعداد كبيرة من المستوطنين الشباب فاقد الثقة

بقيادة الكهول في "يشع"، يقاومون الإخلاء بطريقة عنيفة مما أوقع إصابات عدة في صفوفهم وصفوف الجنود المشرفين على الإخلاء (شلعج، 2007، صفحة 78).

تسبب الانسحاب من قطاع غزة في تآكل المنظومتين الكولونيالية الاستعمارية والمسيانية الخلاصية⁸¹ التي ترى في السيطرة على أرض فلسطين مقدمة لظهور المسيح المخلص؛ فساهم الانسحاب من قطاع غزة بانهيار فكرة "إسرائيل الكبرى" التي قامت عليها الصهيونية، ومن هنا سعت الصهيونية الجديدة أو اليمين القومي إلى تعريف الصهيونية من جديد؛ عبر تأسيس علاقات قوة جديدة بين الدولة من جهة والأفراد والمجتمع المدني والحركات السياسية من جهة أخرى، بهدف ترسيخ "الحق التاريخي للشعب اليهودي" في أرض "إسرائيل"؛ المفهوم الذي تتبناه الصهيونية الجديدة للعلاقات مختلف عن المفهوم الليبرالي الذي يزيد من قوة المجتمع على حساب الدولة أو المفهوم الاشتراكي الذي ينادي بخضوع المجتمع المدني للدولة، حيث ترى الصهيونية الجديدة أنّ الهوية القومية أعلى من المجتمع والدولة وأنّ كليهما يجب أن يخضعا للهوية القومية، والحديث هنا لا يدور عن فاشية تريد التفرد بإدارة الدولة ولكن عن فكر يرى أنّ مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية يجب أن تتحرك تحت مظلة الهوية القومية (روزنبرغ، 2011، صفحة 305).

يضاف إلى ذلك أن الانسحاب من مستوطنات قطاع غزة تسبب في حصول شرخ ما بين دولة "إسرائيل" والصهيونية الدينية؛ ساهم بذلك ادعاء التيار الديني الوطني بوجود مؤامرة يقودها الصهاينة "الليبراليون" العلمانيون هدفها تقويض الصهيونية الدينية، نظرية المؤامرة دفعت التيار الديني الوطني لمراجعة حساباته والتفكير مجدداً بطبيعة الاتفاقات التي أُبزمت في بداية تأسيس الدولة كاتفاقية الوضع الراهن (شلعج، 2007، صفحة 80)،

انعكس التحول من فكرة "إسرائيل الكبرى" إلى فكرة الهوية القومية على مجمل ممارسات وسياسات الحكومة الإسرائيلية؛ صحيح أن حلم "إسرائيل الكبرى" تعرض لضربة قاسية عقب اتفاق أوسلو ووادي عربة التي بموجبهما تم الاعتراف بالكيانية الفلسطينية ممثلة ب"م.ت.ف" وبسيادة الأردن على شرقي النهر؛ لكن الانسحاب من قطاع غزة شكل الضربة المميتة لهذا الحلم لأنه تم على يد شارون أحد الآباء المؤسسين للاستيطان وأحد رموز اليمين، فأوسلو تم توقيعه على يد

⁸¹ اليهودية المسيانية هي حركة تعود جذورها إلى الإنجيلية البروتستانتية التي تؤكد على العنصر "اليهودي" في الإيمان المسيحي ويتكون أتباعها من اليهود المؤمنين بالمسيح المنتظر الذي يخرج في آخر الزمان.

حكومة "يسارية" يقودها حزب العمل بينما الانفصال تم على يد حكومة يقودها حزب الليكود اليميني.

4.2. أهم مظاهر التغير

تعرضت فكرة الأرض للتدمير بعد الانسحاب من غزة؛ فتوجه اليمين إلى فكرة المحافظة على الهوية والقيم الصهيونية، وذلك عبر السيطرة على أدوات القوة داخل الدولة (التعليم والجيش والقضاء والإعلام)؛ وتحويل الاهتمام لدى الجمهور الإسرائيلي من الجانب الاقتصادي للجانب الأمني... سنحاول في السطور اللاحقة توضيح هذه النقاط:

4.2.1. الاهتمام بترسيخ القيم والهوية اليهودية

عارض المتدينون الصهيونية في بداية نشأتها لكونها تتعارض مع المفاهيم التوراتية؛ لكن بعضهم وجد فيها وسيلة لتحقيق "بداية الخلاص ونزول المسيح المنتظر"، من ناحيتهم حاول قادة الحركة الصهيونية التوصل إلى تسويات من أجل وحدة "الأمة" عبر التوقيع على اتفاقية الوضع الراهن (متح، 2016)، رغم ذلك لم يتوقف الصراع بين الطرفين على طابع الدولة ونمط الحياة. اتفاقية الوضع الراهن كانت مفيدة في فترة التأسيس؛ لكنها في الوقت الحاضر أصبحت لا توفر حلولاً اجتماعية متوافقاً عليها، فمع مرور الوقت تتنامى وتزايد لدى الطرفين مشاعر المرارة، وربما يعود ذلك إلى أن كلا الطرفين عندما وقع الاتفاقية كان يظن أن الطرف الآخر وبمرور الزمن سوف يقل عددياً ويندثر وستنتفي الحاجة لمثل هذا الاتفاق "المرحلي"، فالعلمانيون على غرار المتدينين كانوا يرون أن المستقبل لهم لا للطرف الآخر، هذا التوقع فشل واتفق أن أيًا من الطرفين لم يندثر فبدأت كثير من الإشكاليات بالظهور مثل قضية السفر يوم السبت؛ فالمتدينون وافقوا سابقاً على السماح للسيارات الخاصة بالسفر يوم السبت؛ على اعتبار أن أصحاب السيارات الخاصة عددهم قليل جداً وأن أغلبية السكان تستخدم في تنقلاتها المواصلات العامة التي تحترم حرمة السبت، ومع مرور الوقت زاد عدد مالكي السيارات بشكل كبير جداً؛ وبالتالي أصبحت اتفاقية الوضع الراهن بهذا الخصوص بدون معنى (ريبيتسكي، 1997، صفحة 9).

يصر المتدينون على سن قوانين تتوافق مع الشريعة اليهودية وهذا يثير حنق العلمانيين، ورغم توقيع اتفاقية الوضع الراهن بين الطرفين إلا أن الصراع لم ينته؛ وكان يبرز في كل القوانين التي تتعلق بهوية الدولة، فعلى سبيل المثال عندما عدل قانون العودة بخلاف تعاليم الشريعة اليهودية ولتلبية حاجة "إسرائيل" من المهاجرين الجدد برزت مسألة من هو اليهودي من جديد، ومن القوانين

الخلافة قوانين الزواج؛ فالعلمانيون يطالبون باستمرار بالسماح لهم بالزواج المدني إضافة إلى رفضهم الالتزام بقدمية السبب ويعترضون على تدخل الحاخامات بالسياسة وإعفاء المتدينين من طلاب المعاهد الدينية من التجنيد وإعطائهم امتيازات مالية (يديعوت، 2016).

يمكن الاستنتاج بأنّ سعي الأحزاب اليمينية لسن قانون القومية "يهودية الدولة" ينطلق من سياسات الهوية؛ ويندرج ضمن سياق استرضاء شريحة السفراديم، وكجزء من صراع ممتد بين العلمانيين والمتدينين على هوية الدولة، حيث يعتبر موضوع يهودية الدولة بمثابة القاسم المشترك بين صراع العلمانيين والمتدينين من جهة وصراع الإشكناز مع السفراديم من جهة أخرى؛ حيث يلاحظ تقاطع الصراع على الهوية مع الصراع الإثني داخل "إسرائيل".

أجرت الحكومات الإسرائيلية منذ العام 2006؛ إبان حكومة إيهود أولمرت (Ehud Olmert) وحكومات نتياهو الثلاث الأخيرة سلسلة من الأبحاث واتخذت قرارات تهدف إلى أن تأخذ الحكومة الإسرائيلية دوراً في نشاط الحركة الصهيونية؛ في محاولة لصد ظاهرة الابتعاد عن اليهودية والصهيونية. توجت هذه الأبحاث برصد الحكومة الإسرائيلية في عام 2015 حوالي 150 مليون دولار (عدا عما تصرفه الحركة الصهيونية بمئات الملايين)؛ لصالح مشروع يهدف إلى تعزيز انتماء أبناء الديانة اليهودية في أوطانهم لديانتهم وللصهيونية، بعد أن أظهرت سلسلة من الأبحاث والاستطلاعات تراجعاً حاداً في هذا الانتماء، ما زاد من قلق الصهيونية العالمية، باعتبار الانتماء مصدرًا أساسياً للهجرة إلى "إسرائيل"، وتُكثر معاهد الأبحاث الصهيونية في السنوات الأخيرة الحديث عن تراجع الانتماء لدى أبناء الديانة اليهودية في العالم لديانتهم، ما يزيد من ابتعادهم عن المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية اليهودية، وبالتالي الابتعاد عن المؤسسات الصهيونية، وعن الشعور تجاه الكيان الإسرائيلي.

وما يزيد قلق "إسرائيل" والصهيونية، أن تراجع الانتماء بات يطال أيضاً أبناء اليهود الذين هاجروا من "إسرائيل" منذ سنوات ويقومون في الخارج (جرايسي، 2015). من الواضح أنّ هنالك اختلافاً بين اليهود الموجودين في "إسرائيل" وخارجها من ناحية الهوية الدينية والقومية والإثنية الخصوصية، لذلك سعى القادة الإسرائيليون لتعزيز الانتماء الهوياتي ليهود الخارج عبر تخصيص ميزانيات لترويج أفكار اليمين المنطلقة من سياسات الهوية.

يبدو أن قادة "إسرائيل" ونتيجة للتحوّل نحو اليمين وصعود سياسات الهوية على مستوى العالم؛ باتوا يشعرون بأنهم ليسوا بحاجة لإخفاء عنصريتهم والمجاهرة بها، بعدما كانوا يتسترون بدعاوي "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" حيناً وتبني النهج الاشتراكي حيناً آخر، وربما يعود ذلك

للمناخ الدولي السائد والمسخر لخدمة "إسرائيل" بفضل الحليف الأميركي القوي الذي لا يبدي أي معارضة تذكر لممارساتها العنصرية، فهي كانت بحاجة لإخفاء عنصريتها في بداية تأسيسها؛ حتى تستطيع تمرير ماهيتها على العالم بأنها مجرد مأوى ليهود العالم المضطهدين والملاحقين من قبل أعداء السامية، أما وقد استطاعت ترسيخ أقدامها فلا داعي للاستمرار بهذه التمثيلية الهزلية. يمكننا الاستنتاج بأن اهتمام "إسرائيل" الزائد بإحياء الصهيونية وتعزيز قيمها لدى الناشئة يعتبر مؤشراً واضحاً لتراجع المشروع الصهيوني وتفتته؛ وفقدان الجيل الناشئ الحماسة لتطبيق مبادئه وأهدافه بل وعدم استعداده للتضحية من أجله.

4.2.2. هيمنة اليمين على مؤسسات الدولة

تمظهر الصراع الهوياتي في داخل "إسرائيل" بسعي اليمين للتغلغل في مؤسسات الدولة للسيطرة على أدوات القوة (الجيش، الإعلام، القضاء، التعليم، الثقافة)؛ بهدف صبغ الدولة بالقيم التي يرون أنها تضمن سيطرتهم على الفضاء السياسي وتغلغلهم في مؤسسات الدولة التالية:

1. التغلغل في الجيش

قبل الانسحاب (الانفصال) عن غزة حصل هبوط في نسبة المتطوعين للخدمة في الجيش من أتباع التيار الديني القومي ليصبح 20% مقابل 40% في السنوات السابقة؛ وذلك مخافة أن يجبروا على تنفيذ إخلاء المستوطنات، وبعد سنة من الانفصال سجل نوع من أنواع التمرد على الخدمة العسكرية فارتفعت نسبة المتدينين الذين يطلبون إعفاءهم من التجنيد بذريعة التفرغ لدراسة التوراة إلى 5% (هآرتس، 2005)، لكن يبدو أنّ التيار الديني والقومي قد استخلص العبر مما حدث عقب إخلاء المستوطنات في سيناء عام 1982 (بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر) ووضع خطة للسيطرة على الجيش حتى يضمن عدم تنفيذه أوامر الإخلاء، فقد بدأ المبدال بذلك منذ السبعينيات وزاد نشاطه بعد الانسحاب من قطاع غزة بالتغلغل في مؤسسات الدولة ضمن سياسة سُميت "استيطان القلوب" (ساسون، 2012)، يمكن استنتاج ذلك من ازدياد نسبة الضباط المتدينين (معتري القلدسوات) في العشرين سنة الأخيرة والتي زادت 12 ضعفاً؛ فنجد أنّ 40% من الضباط رؤساء اللجان في الجيش هم متدينون (هآرتس، 2010).

ازدياد نسبة الضباط المتدينين في الجيش الإسرائيلي دفع بعض الإسرائيليين للقول إنّ الجيش الإسرائيلي لا يمر بعملية تدين فحسب، وإنما تجري ثقرطته (من الثيوقراطية أي السلطة الدينية)

عبر تغلغل يزحف بشكل تدريجي للسلطات الدينية المدنية للجيش، في محاولة منها للهيمنة عليه في أكثر من مستوى (ليفي، 2015، صفحة 12)، من خلال تغيير نظام المحفزات العسكرية الذي كان منحازاً للطبقة الوسطى العلمانية؛ ومحاولة ثقرطته وتعريف مهامه تعريفاً دينياً حتى يضمن الجيش انضمام المتدينين للوحدات القتالية (ليفي، 2015، صفحة 20)، ويمكن ملاحظة ذلك في التنشئة الدينية للجنود علاوة على موافقة قيادة الجيش على تغيير صيغة أداء القسم للمتدينين لتصبح "أنا أعلن" بدل "أنا أقسم" التي يرددتها الجنود العلمانيون؛ وذلك مراعاة لالتزام الجندي المتدين بدينه وربّه الذي لا يقسم إلا له وحده بالولاء وليس لقوانين الدولة الوضعية (ليفي، 2015، صفحة 28).

2. التغلغل في الإعلام

يحاول اليمين الهيمنة على وسائل الإعلام وإنشاء صحافة خاصة به؛ فقد وضع رونين شوفال (Ronen Shoval) (مؤسس حركة "ام ترستو" اليمينية عام 2008) في بحث مطول نشر عام 2010؛ تحت عنوان: (إم ترستو/ نجمة من إسرائيل؛ بيان لتجديد الصهيونية) فلسفة اليمين الجديد برفض إستراتيجية التركيز على الأرض مهما كان نوعها، وداعياً إلى بعث الصهيونية على قاعدة إعادة تعريف الوعي الإسرائيلي؛ حيث لا يتم التركيز على موضوع السيطرة على الأرض بقدر ما يتم التركيز على الثقافة، الفن، التعليم، الأدب؛ ودعا إلى تأسيس إعلام صهيوني (تلفزيون ومواقع إنترنت) حيث تبني البيئة الملائمة لخلق وعي صهيوني (شوفال، 2010).

برز توجه اليمين للهيمنة على الإعلام بشكل واضح عبر تصريح عضو الكنيست يعقوب كاتس (Yaakov Katz) أثناء جلسة اختيار مجلس سلطة البث عام 2012: "لا يعقل أن يشكل معتمرو القلنسوات 50% من ضباط الجيش بينما يبلغ تمثيلهم في سلطة البث إلى 5%؛ إذا كنا نعرف كيف نطلق النار فنحن نعرف كيف نبث" (ساسون، 2012).

لم يكتف اليمين بمحاولة السيطرة على سلطة البث الرسمية التابعة للدولة بل عمل على إنشاء وسائل إعلامية خاصة به مثل القناة السابعة وصحيفة هاتسوفيم ومكور ريشون التي في بداية نشرها كانت توزع 150 ألف نسخة (شلج، 2007، صفحة 99)، علاوة على صحيفة إسرائيل هايوم (إسرائيل اليوم) وهي صحيفة يومية مجانية مملوكة للأمريكي شيلدون اديلسون (Sheldon Adelson)، ومنذ انطلاقتها قدمت الصحيفة الدعم الكامل لتنتياهو، وفي 2010 أصبحت إسرائيل هايوم أكثر الصحف اليومية قراءة حيث يطبع منها 275,000 نسخة يومياً، وتحتوي صفحتها الأولى

على رسالة تنتها هو باستمرار: تشيد بإنجازاته، وتشجب منافسيه، وتمجد إنجازات "إسرائيل" وتقلل من الأخبار السيئة (Benn, 2016)

3. السيطرة على المنظومة القضائية

عبّرت عن ذلك وزيرة القضاء الإسرائيلية أيليت شاكيد (Ayelet Shaked)؛ التي تنتمي إلى حزب "البيت اليهودي"، في مقالها (الطريق إلى الديمقراطية والعمولة) التي نُشرت في مجلة "هشيلوح"، والتي دعت فيها لتعميق الطابع اليهودي لدولة "إسرائيل" والتقليل من التوتر بين اليهودية والديمقراطية؛ عبر الفصل بين السلطات وتقليل التشريعات القانونية وتقييد صلاحيات المحكمة العليا وخصوصًا في مجال إلغاء قوانين يسنها الكنيست (يديعوت، 2016)، وفي سبيل تحقيق سيطرة اليمين على المحكمة العليا تسعى شاكيد إلى سن قانون يتم بموجبه إدخال تغييرات جوهرية في نظام عمل لجنة تعيين القضاة؛ التي تشرف على تعيين القضاة في جميع المحاكم (تضم اللجنة حاليًا تسعة أعضاء منهم وزيران وعضوا كنيست من اليمين؛ بالإضافة إلى ثلاثة قضاة من العليا وممثلين عن نقابة المحامين)، فالقانون الحالي يتيح لأعضائها من قضاة المحكمة العليا استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي مرشح لا يروق لهم، بموجب التعديل المقترح من شاكيد سيُنْتخب القضاة بأغلبية عددية من بين أعضاء لجنة تعيين القضاة (5 من 9)؛ وبالتالي يُسحب سلاح الفيتو من يد قضاة المحكمة العليا ويساوى بين أصواتهم وأصوات الأعضاء الآخرين، وهذا يقود إلى تشكيل المحكمة العليا والجهاز القضائي على شاكلة الحكومة ووزرائها (المشهد الإسرائيلي، 2016، صفحة 7).

4. التعليم والثقافة:

يدخل ضمن هذا السياق محاولات وزارة الثقافة الإسرائيلية تعزيز الإنتاج الفني الصهيوني من خلال تقديم جوائز متعددة مثل "أحسن إبداع فني صهيوني" و"أفضل فيلم صهيوني"، يضاف إلى ذلك دفع الحكومة الإسرائيلية بالمزيد من مشاريع القوانين التي تهدف لترسيخ الصهيونية؛ مثل مصادقة اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين في 2014/2/9 على تعديل مشروع قانون التعليم الرسمي، الذي تم بموجبه تعزيز قيمة دولة "إسرائيل" كدولة القومية اليهودية في مناهج التدريس الرسمية (مدار، 2014، صفحة 73)، كما قام نفتالي بينت وزير التعليم بإعادة كتابة مناهج المدارس الحكومية للتأكيد على الطابع اليهودي للبلاد، فأدخلت الوزارة مؤخرًا على التربية المدنية في المدارس الثانوية الجديدة كتاب يصور التاريخ العسكري لـ"إسرائيل" من خلال عدسة الصهيونية الدينية

والتقليل من دور الأقلية العربية، كما قام بحظر رواية "Borderlife" من قوائم القراءة في المدارس الثانوية والتي تصف قصة حب بين شابة يهودية وفلسطيني (Benn, 2016)، علاوة على ذلك قام بينت بوضع خطة لتعزيز تدريس التوراة والثقافة اليهودية في المراحل الأساسية للمدارس؛ بحيث تصبح عدد الساعات الأسبوعية المقررة لدراسة التوراة 8 ساعات مقابل 5 ساعات أسبوعياً لدراسة الرياضيات (دتل، 2015).

4.2.3. تغليب الاهتمام بالأمن على الجانب الاقتصادي الاجتماعي

تقوم إستراتيجية اليمين على نشر الخوف بين الإسرائيليين والتركيز على المخاطر الأمنية المحدقة بـ "إسرائيل"، ورغم أنّ الناخبين الإسرائيليين يولون اهتماماً كبيراً بالجانب الاقتصادي الاجتماعي؛ إلا أنّ التيار اليميني نجح في تحويل اهتمام الإسرائيليين نحو الجانب الأمني. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية عام 2013 أنّ 52% من الناخبين الإسرائيليين يعطون الأولوية للجانب الاقتصادي الاجتماعي، بينما 42% يولون موضوع الأمن الأولوية أثناء انتخابهم، ويرى 47% من المستطلعة آراؤهم أنّ هنالك فرقاً بين حزب العمل والليكود في جانب الأمن والسلام (هالر، 2013)، بينما نجد أن الاستطلاع الذي نشرت نتائجه القناة العاشرة عام 2015 يشير إلى أنّ 24% يولون موضوع الأمن الأولوية عند انتخابهم في مقابل 53% يولون أهمية للجانب الاقتصادي الاجتماعي (القناة العاشرة، 2015).

يرى عكيفا ألدار (Akiva Eldar) في بحث أجراه يستند فيه إلى استطلاعين للرأي أجري أحدهما قبل إحدى عمليات المقاومة والثاني بعدها؛ أنّ الناخب الإسرائيلي يتوجه إلى انتخاب أحزاب اليمين كلما شعر أنّ أمنه مهدد. في البحث نفسه يخلص عكيفا إلى النتيجة نفسها عند مقارنته للتوجهات التصويتية في المناطق التي تتعرض للقصف من صواريخ المقاومة؛ فقد وجد أنّ هذه المناطق بعد قصفها زادت فيها نسبة التصويت لليمين (Eldar, 2014).

يسود شعور عام لدى الناخب الإسرائيلي بأنّ اليمين أقدر على حفظ أمنه وهذا نابع من كون اليمين لا يلقى بالأل للضغوط الدولية ولا يهتم كثيراً بتحسين صورته أمام الرأي العام العالمي بعكس أحزاب اليسار، كما هو حاصل في حالة محاربة المقاومة في غزة التي تعني بالضرورة سقوط شهداء من العزل والأبرياء البعيدين عن الانخراط في أي أعمال قتالية، مما يعني انتقاداً لـ "إسرائيل" على مستوى الرأي العام الدولي.

يشير استطلاع القناة العاشرة إلى أنّ 39% يجدون أنّ نتياها هو الأقدر على حفظ الأمن (المركز الأول) من بين رؤساء الأحزاب (القناة العاشرة، 2015). نتياهاو برع في تسويق نفسه ليكون لدى الجمهور رجل الأمن بتركيزه على الأخطار الأمنية المحيطة بـ "إسرائيل"؛ فتارة يروج لنفسه على أنه القادر على مواجهة الخطر النووي الإيراني، وتارة أخرى يعرض نفسه شخصاً قادراً على إنهاء تهديد حركات المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس، ففي الخطاب الذي أعلن فيه نتياهاو حل الائتلاف الحاكم والدعوة للانتخابات المبكرة أشار إلى أنّ الهدف الأساسي الذي كان يسعى لتحقيقه هو المحافظة على الأمن بالإضافة إلى المحافظة على اقتصاد قوي (القناة الثانية، 2014).

تتركز حملة نتياهاو الانتخابية حول هذا المحور متهماً خصومه بعدم القدرة على حفظ أمن "إسرائيل" حتى وصل الأمر بحملته الدعائية إلى نشر مقطع فيديو على موقع حزب الليكود يشير إلى أن انتخاب اليسار سوف يجلب داعش للقدس (يديعوت أحرونوت، 2015)، حزب الليكود واليمين بشكل عام يعلم أنه لن يستطيع أن يقدم نفسه في صورة الحريص على تحقيق العدالة الاجتماعية لأن برنامجه الاقتصادي قائم على فكرة السوق الحر والخصخصة، لذلك يركز في دعايته الانتخابية على تحقيق الأمن.

نجح اليمين بقيادة نتياهاو في انتخابات 2015 بتحويل اهتمام الجمهور الانتخابي؛ من الاهتمام بالشأن الاقتصادي/ الاجتماعي إلى الشأن الأمني، بمعنى تحويل سلوك الناخبين من سلوك عقلاني إلى سلوك عاطفي مبني على الانتماء للهوية، فقام بتصعيد لهجته التحريضية العنصرية مستغلاً عواطف الجماهير ومشاعرها، ومحركاً للنزعات العنصرية.

بلغ الأمر ذروته في التجمع الانتخابي الذي عقدته أحزاب اليمين في ساحة رايبين قبل الانتخابات بيوم، حيث لجأ نتياهاو في خطابه إلى إثارة العواطف عبر استخدام نظرية المؤامرة بالإشارة إلى أنّ هنالك حملة عالمية تديرها بعض الدول الأوروبية وأموالاً هائلة تصرف على مجموعات ترفع شعار "فقط ليس نتياهاو"؛ من أجل الإطاحة بحكم اليمين وتنصيب اليسار لاستلام الحكم ممثلاً بالمعسكر الصهيوني مدعوماً بالقائمة المشتركة "العربية"، مستشهداً بوجود بعض الحركات المدعومة خارجياً التي تعمل لتحقيق هذا الهدف كحركة V15، وأوضح أنّ دافع هذه "المؤامرة" يعود إلى معرفة هذه الأطراف المعادية للمعسكر الوطني أن حكومة بقيادته لن تقبل بالتنازل أو الانسحاب أو تقسيم القدس، قائلاً: "لن يقرر المال، بل الشعب وإيمانه سيقدر،... هم عندهم V15 ونحن عندنا الشعب" (ماكو، 2015)، منوهاً إلى أنّه لا يوجد فرق جوهري بين الأحزاب اليمينية وأنّ الحكمة توجب تحويل

الأصوات من الأحزاب اليمينية كالبيت اليهودي لليكود من أجل تقليص الفارق بينه وبين المعسكر الصهيوني حتى يستطيع ننتياهو تشكيل الحكومة التي بطبيعة الحال ستضم الأحزاب اليمينية. قام اليمين بالضرب على وتر حساس لدى الجمهور الإسرائيلي وهو جانب الانتماء والشعور الوطني، وذلك عبر رفض التدخل الأجنبي في تقرير مصير "إسرائيل"، مستغلاً الصورة الذهنية المتكونة لدى الجمهور لحكم اليسار، فالصورة الذهنية الموجودة في ذاكرة جزء لا يستهان به من الجمهور الإسرائيلي لحكم اليسار مرتبطة بالخضوع للإملاءات الخارجية وتوقيع اتفاق أوسلو الذي تسبب بحدوث عمليات تفجيرية في وسط المدن مما هدد نمط الحياة الإسرائيلية، كما أثار النعرة العنصرية لدى جمهور الناخبين بإشارته إلى أنّ العرب هم من سيحددون مصير دولة "إسرائيل" عبر تحالفهم مع المعسكر الصهيوني.

أثار ننتياهو أيضاً موضوع الهوية والانتماء الديني بقوله نحن سنبقى نقبل التمايم الدينية رداً على غربوز (أحد منظري اليسار) الذي دعا لعدم تولية قيادة "إسرائيل" لمن يقبلون التمايم الدينية، وهكذا استطاع ننتياهو توجيه الجمهور عبر إثارة مخاوفه والإيحاء له بأن "البيت يحترق" محرضاً على الأقلية العربية، فصرح يوم الانتخابات بأنّ العرب يتدفقون إلى صناديق الاقتراع كالطوفان، فضرب عصفورين بحجر واحد من أجل رفع رصيد الليكود من 22 مقعد إلى 30، فمن ناحية رفع نسبة التصويت من 67.8% كما حدث في انتخابات 2013 إلى 72.36% في 2015 وهي النسبة الأعلى منذ 1999 وبالتالي استجلب أصواتاً جديدة لحزب الليكود لم تكن ضمن الفئات المستطلعة آراؤهم تُقدّر على الأقل بمقعدين، ومن ناحية أخرى استطاع أنّ يحدث انزياحاً في أصوات ناخبي اليمين فاستحوذ على حوالي 4 مقاعد من البيت اليهودي وحوالي مقعدين من شاس ويهودات هتوراه (بدر، ننتياهو وسيكولوجية الجماهير، 2015).

4.3. تأثير تغير التوجهات الإسرائيلية على القضية الفلسطينية والفلسطينيين

تغير توجهات النخبة الحاكمة في "إسرائيل" سيؤثر على الفلسطينيين في عدة نواحي من أهمها:

4.3.1. تحويل الصراع من سياسي لديني

يظهر ذلك في عدة أمور من أهمها توظيف ظاهرة الإسلاموفوبيا بالإضافة إلى الدعوة لتكثيف الاستيطان وبناء "الهيكل":

أ. استثمار ظاهرة الإسلاموفوبيا

استغلت الصهيونية مخاوف الغرب من الإسلام "الإسلاموفوبيا"، فعملت على ترسيخ هذه المخاوف كي تطرح نفسها حليفًا للغرب ضدّ الإسلام، ففي عام 1992 صرّح شلومو غازيت (Shlomo Gazit) (رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان") بأن: "المهمة الرئيسية لإسرائيل لم تتغير قطّ (منذ انهيار الاتحاد السوفياتي) وتظل ذات أهمية حاسمة، إن الموقع الجيوستراتيجي لإسرائيل في مركز الشرق الأوسط العربي/ المسلم يجعل القدر المسبق لإسرائيل أن تكون الحامي المخلص للاستقرار في جميع الدول المحيطة بها، هو حماية الأنظمة القائمة؛ بمنع أو إيقاف عمليات النزوع للتطرف وقطع الطريق أمام توسع الحماس الأصولي الديني" (شاحاك، 2012، صفحة 45).

وهذا ما أكدّه بول فندلي (Paul Findlay) في كتابه "لا سكوت بعد اليوم" (No Silence After Today) (فندلي، 2010، صفحة 11)، قامت الصهيونية باستغلال أحداث 11 سبتمبر كي تمرر نظرية مفادها بأن "إسرائيل" تحمل القيم الأمريكية نفسها (الديمقراطية)، وتحارب الخصم نفسه وهو "الإرهاب الإسلامي". فجرى تشبيه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بابن لادن (حامد، 2009، صفحة 120)، في خطوة مكشوفة لإلصاق صفة "الإرهاب" بنضال الشعب الفلسطيني ضدّ الاحتلال، ونزع الشرعية عن مقاومته. ومع كل هجمة تشنها التنظيمات الإسلامية المتشددة على الغرب تستغل الصهيونية الحدث لتؤكد على الفكرة نفسها.

تقوم إستراتيجية اليمين في "إسرائيل" على استغلال هجمات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ضد أهداف غربية؛ من أجل الربط بين الإسلام والإرهاب من جهة ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، فهذا هو نتياهو يدّعي بأنّ "إسرائيل" والغرب يواجهان عدوًّا مشتركًا، حتى وصل به الأمر للدعاء بأنّ العمليات التفجيرية ناتجة عن طبيعة الإسلام العدائية وليس نتيجة الاضطهاد أو الاحتلال، ولا يتورع نتياهو عن تضليل الرأي العام الغربي من خلال تشبيه محاولة "داعش" إقامة دولة الخلافة بمحاولة الفلسطينيين التخلص من الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية؛ وقد عبر عن ذلك بشكل مباشر في تصريح له عقب هجمات بروكسل وبتاريخ 2016/3/23 بقوله: "وسبق أن قلت مرارًا وتكرارًا إن الإرهاب لا ينبثق من الاحتلال أو اليأس بل من الأمل، أي من أمل مخرب داعش في أن يتمكنوا من إنشاء خلافة إسلامية على كامل الأراضي الأوروبية؛ ومن أمل المخربين الفلسطينيين في أن يتمكنوا من إنشاء دولة فلسطينية على كامل الأراضي الإسرائيلية. يجب علينا العمل سويًّا لحرمانهم من هذا الأمل" (ديوان رئاسة الوزراء، 2016).

ب. تكثيف الاستيطان تحت دعاوى دينية

تضاعف عدد المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية أكثر من عشر مرات عقب فوز الليكود بالحكم عام 1977 وحتى نهاية عام 2013؛ وهذا يمكن استنتاجه من الجدول الإحصائي الذي نشرته منظمة "بتسيلم"، حيث يظهر الجدول أنّ عدد المستوطنات الكلي حتى نهاية عام 2013 قد بلغ 249 مستوطنة، بينما نجد أنّ عدد المستوطنات منذ عام 1967 وحتى عام 1977 لم يتجاوز 24 مستوطنة (بتسيلم، 2015)، كما أنّ الإحصائيات تشير إلى ارتفاع عدد المستوطنين في الضفة الغربية من 240 ألف عام 1990 إلى 750 ألف في عام 2015 (صالح، 2016، صفحة 297).

ركزت المدرسة الدينية (مركز هاراب) التي تعتبر أهم مرجعية دينية بالنسبة للمستوطنين الأوائل في الضفة الغربية على أهمية الأرض، حيث جرى التشديد على الأرض في الثالوث المقدس (التوراة، الشعب، الأرض) ومنح كل قطعة أرض معنى مقدسًا (ريخلبسكي، 1998، صفحة 85)، نجد ذلك واضحًا في فتوى حاخام دولة "إسرائيل" يتسحاق نيسيم (Yitzhak Nissim) التي نصت على حرمة الانسحاب أو إعادة ذرة أرض واحدة تسيطر عليها "إسرائيل" (سيغف، 2005، صفحة 576)، وتُرجِم هذا الاهتمام بالأرض إلى سياسة عملية عقب فوز الليكود بالانتخابات عام 1977، عبر تكثيف الاستيطان في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن ومن جهة أخرى تسبب توقيع اتفاق أوسلو والذي تبعه إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية في حدوث صدمة فكرية وإحداث هزة لمعتقدات الصهيونية الدينية؛ التي كانت ترى في احتلال ما تبقى من فلسطين عام 1967 تحقيقًا للنبوءات باقتراب يوم الخلاص ونزول المسيح، مما دفع "اتحاد الحاخامات من أجل شعب إسرائيل وأرض إسرائيل" لإصدار فتاوى تعارض إخلاء أجزاء من "أرض إسرائيل" وتطالب فيها بتكثيف الاستيطان (عنباري، 2007، صفحة 26)، ونجد أنّ هذا الأمر تكرر عقب الانسحاب (الانفصال) عن قطاع غزة عام 2005.

ج. الدعوة لبناء "الهيكل"

تناغم موقف المؤسسة الدينية الرسمية (الأرثوذكسية) مع موقف التيار الديني الصهيوني بخصوص الصلاة في المسجد الأقصى عقب احتلاله عام 1967، فقد عارض الحاخام تسفي يهودا كوك (Zvi Yehuda Kook) (الأب الروحي للصهيونية المتدينة) دخول المسجد الأقصى أو إجراء أي حفريات من تحته أو حتى ترسيم حدوده؛ بدعوى أنّ مكان جبل الهيكل غير معروف وأنّ المسيح

المنتظر هو الموكل ببناؤه (عنباري، 2007، صفحة 20)، وقد توافق بذلك مع الفتوى الرسمية التي أصدرها مجلس الحاخامات المركزي بعدم السماح بزيارة المسجد الأقصى والاكتفاء بالصلاة عند حائط البراق (حائط المبكى)، جاءت هذه الفتوى بناءً على توجهات الحكومة الإسرائيلية وخشية من إشعال حرب دينية (شرغاي، 1995، صفحة 62).

تحول خطاب قيادات المستوطنين عقب توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة وغزة؛ باتجاه التأكيد على أهمية السيطرة على المسجد الأقصى، بدعوى أنّ الانسحاب من غزة وأريحا جاء بسبب عدم السيطرة على المسجد الأقصى (جبل الهيكل/هار بيت) (عنباري، 2007، صفحة 27)، وفي شباط 1996 جاءت فتوى مجلس حاخامات المستوطنات (في الضفة وغزة) التي تسمح -بل وتوصي- بدخول المسجد الأقصى، ومنذ ذلك الحين ازداد عدد الراغبين من اليهود في الدخول للمسجد الأقصى، وطُبِّقَ الأمر بشكل عملي عقب انطفاء جذوة انتفاضة الأقصى التي انطلقت عام 2000؛ ففي الفترة ما بين نوفمبر 2003 وأكتوبر 2004 اقتحم المسجد الأقصى حوالي 70 ألفاً من طلبة المدارس الدينية (عنباري، 2007، صفحة 1)، هذا التحول في الصهيونية الدينية نحو جعل قضية إقامة الهيكل في الحرم القدسي قضية مركزية؛ حصل بعد اتفاق أوسلو وما تبعه من إعادة انتشار في الضفة وغزة ووصل ذروته بعد الانسحاب (الانفصال) من قطاع غزة، وقد انعكس على تفكير المنتسبين لهذا التيار فلم يعد المنادون بهذا الموضوع منبوذين بل أصبحوا يشكلون أغلبية داخل هذا التيار، ففي استطلاع أجري عام 2015 داخل أبناء تيار الصهيونية المتدينة أعرب 70% منهم عن رغبته في دخول المسجد الأقصى (الداد، 2015).

لم يقتصر هذا التحول على المنتسبين للتيار الصهيوني المتدين، بل تعداه ليشمل الشارع اليهودي بشكل عام، فقد أظهر استطلاع للرأي أجري عام 2013 (شملت العينة 523 من اليهود فوق سن 18) أنّ 60% من العلمانيين يرغبون في دخول المسجد الأقصى مقابل 68% من المتدينين؛ وأنّ 30% يؤيدون بناء الهيكل في الحرم القدسي الشريف مقارنة بـ 22% أيدوا ذلك عام 2012؛ كما أظهر الاستطلاع أنّ 59% يؤيدون فكرة التقسيم الزمني والمكاني للحرم القدسي أسوة بالمسجد الإبراهيمي في الخليل بالإضافة إلى تأييد 70% من المتدينين أن تفرض الدولة قانوناً يسمح بالصلاة في المسجد الأقصى مقابل 48% من مجموع الجمهور المستطلعة آراؤهم (حسون، 2013).

4.3.2. تلاشي فكرة حل الدولتين

كان الهدف المعلن للانسحاب من قطاع غزة: تحسين الوضع الأمني، السياسي، الاقتصادي، الديمغرافي (الكنيست، 2004). توصل الإسرائيليون بعد 10 سنوات من الانسحاب (الانفصال) إلى نتيجة مفادها أنّ أيّاً من الأهداف التي وضعت للانسحاب لم يتحقق؛ فيما عدا التخلص من العبء السكاني الفلسطيني، فقد روج شارون لخطة الانفصال بقوله إنّ الانسحاب من غزة سيحسن الوضع الاقتصادي؛ بحيث تحوّل الميزانيات المخصصة لحماية المستوطنات لصالح الدولة، كما أنه سيساهم في تحسين صورة "إسرائيل" أمام العالم ويدفع بعملية السلام وسيؤدي لتحسين الوضع الأمني؛ كونه سيقبل من الاحتكاك مع الفلسطينيين بالإضافة للتخلص من العبء السكاني، لكن الواقع أسفر عن عكس ذلك؛ فقوة الردع الأمنية تأكلت نتيجة تعاظم القوة العسكرية للمقاومة الفلسطينية، والوضع الاقتصادي لم يتحسن فالميزانيات المخصصة للمستوطنات تحولت لزيادة الأمن (القبة الحديدية) ولم يحصل أي تقدم في السلام؛ هذه هي قناعة غالبية الشارع الإسرائيلي التي عبر عنها الكاتب الإسرائيلي شموئيل أفن (أفن، 2015، صفحة 73).

تناقص مع مرور الوقت تأييد الجمهور الإسرائيلي لفكرة الانسحاب من أي أراضٍ محتلة؛ فقد أظهر استطلاع للرأي أجري عقب حرب لبنان 2006 أنّ 9% فقط مع الانسحاب أحادي الجانب (هآرتس، 2006)، هذا الأمر لم يقتصر على الجمهور الإسرائيلي بل وجد أثره عند السياسيين الإسرائيليين؛ عبر عن ذلك شمعون بيريس بقوله في 2008/10/28: "لو كان الانفصال يعد نجاحاً لأعدنا تطبيقه في الضفة الغربية" (والا، 2008)، ترسخ هذا التوجه بتصريح نتنياهو أكثر من مرة (آخرها كان من على منصة الكنيست بتاريخ 2016/2/10) بأنّ "حل الدولتين للشعبين غير قابل للتطبيق" (ديوان رئاسة الوزراء، 2016)، والذي تبعه تبني حزب العمل في مؤتمره المنعقد بتاريخ 2016/2/7 لخطة الانفصال الأحادي الجانب عن بعض المناطق الفلسطينية؛ مما يعني تخليه بشكل فعلي عن صيغة حل الدولتين (قدس برس، 2016).

4.3.3. تنامي الحركات المتطرفة داخل "إسرائيل"

وصل التيار الديني الوطني عقب الانسحاب من مستوطنات قطاع غزة إلى نتيجة مفادها؛ بأنّه خطأ عندما ظن بأنّ تفرغه لنشر التقاليد الدينية دون الاهتمام بالتأثير بالحياة العامة سيؤمّن وجوده في الدولة، ولذلك تنامت الدعوات بداخله حول ضرورة العمل على تغيير الواقع من خلال التغلغل في

مفاصل صنع القرار، بل إنّ بعض المدارس المنبثقة عن هذا التيار أخذت تنادي باستخدام القوة لتحقيق أهدافها وفرض أجندتها، وقد ساهم الانفصال عن غزة في ظهور أربع مدارس داخل هذا التيار؛ وهي كالتالي (شلع، 2007، صفحة 81):

1. تيار ميليشياوي يؤمن بالقوة ويأمن من ممارسات الدولة مكون من الشباب الغاضبين ممثل بجماعة "فتية التلال" (وحركة تدفيع الثمن).
2. الحاخامات المتمردون ذوو التوجه العسكري (أمثال: أبراهام شايبرا، دوف ليثور، زلمان ملمد، إلياكيم لفنون)؛ الذين يقولون إنّ الدولة مقدسة لكن الحكومة وقراراتها ليست كذلك؛ لذلك يجب التفريق بين الدولة وقرارات الحكومة، وبالتالي فهم يدعون لاتباع سياسة الرفض؛ بمعنى رفض أفراد الجيش تنفيذ أي أوامر تخالف الشريعة اليهودية من قبيل إخلاء المستوطنات.
3. مجلس يشع (مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة) ويمثلهم عدة حاخامات من أهمهم (حاييم دوركمان، شلومو افنر، يعكوف مدان)؛ الذين يعارضون سياسة الرفض ويقولون بأنّ النضال ضد صلاحيات الدولة مسموح لكن في النهاية يجب الالتزام بصلاحياتها.
4. المدرسة الدينية هار هامور (توجد عدة أفرع لها في متسبيه رامون والخليل وغيرها من المناطق)؛ وهي لا تعارض توجه الدولة الرسمي وتدعو للالتزام بأوامر الحكومة مهما كان الثمن.

عملت المؤسسة الصهيونية على توفير غطاء لإجرام الحركات المتطرفة كحركة "تدفيع الثمن" بفتاوى بعض الحاخامات المتطرفين، فقد تبين أن معظم منفذي العمليات الإرهابية ضد الفلسطينيين هم من أتباع الحاخام إسحاق غيزنبرغ (Isaac Gaznberg)؛ الذي اشتهر بفتاويه التي تحرض بشكل مباشر على قتل الفلسطينيين والفتك بهم، وإصدار الفتاوى المحرّضة على قتل الفلسطينيين لا يتوقف على الحاخام إسحاق غيزنبرغ؛ فقد أيد أيضًا الحاخام دوف ليثور (Dov Lior) (الذي يُعدّ أبرز المرجعيات الدينية لحزب البيت اليهودي) جريمة إحراق عائلة دوابشة، وفي مطلع عام 2013 أصدر غيزنبرغ ما يمكن عدّه "المسوغ الفقهي" الذي عملت على أساسه مجموعات "تدفيع الثمن" الإرهابية اليهودية، التي نفذت عشرات الاعتداءات في المدن والقرى والبلدات الفلسطينية، وأحرقت عددًا كبيرًا من المساجد وثلاث كنائس في الضفة الغربية وداخل المدن التي يقطنها فلسطينيو الداخل، وحسب غيزنبرغ؛ فإنه يتوجب تفهم جرائم "تدفيع الثمن" على أنها

"مقدمة طبيعية للخلاص اليهودي"، فقد عدّ هذه الجرائم بمثابة "المخاض الذي تمر به الأمة قبل تحقيق الخلاص".

إن أخطر "المصنفات الفقهية" اليهودية التي صدرت حديثاً، وتسوغ قتل العرب لمجرد أنهم عرب، وعدم التفريق بين طفل وبالغ، هو كتاب "شريعة الملك" (The law of the King)، لمؤلفه الحاخام إسحاق شابير (Yitzhak Shapira)، الذي صدر عام 2009، وهناك في "إسرائيل" من يرى أن أعضاء التنظيمات الإرهابية اليهودية الذين يتعمدون المس بالأطفال الفلسطينيين تأثروا بمصنف "شريعة الملك"، لأنه تضمن "مسوغات فقهية" توجب قتل الرضع العرب بحجة أنهم عندما يكبرون سيحاربون "إسرائيل"، لذا فالأجدر أن يُقتلوا مبكراً، المفارقة أنه على الرغم مما يعكسه هذا الكتاب من شطط وخلل أخلاقي وقيمي وديني، فإن العشرات من الحاخامات أيدوا ما جاء فيه، في حين عدّه عدد من أعضاء مجلس الحاخامية الكبرى -التي تعد أكبر هيئة دينية رسمية في "إسرائيل"- "إبداعاً فقهياً" (النعامي، 2016).

4.3.4. تقنين العنصرية

يتساوى "رسمياً" حق المواطن في دولة "إسرائيل" والمصنف بموجب القانون أنه غير يهودي مع حق المواطن المصنف بأنه يهودي، سواء في المشاركة في العملية السياسية أو التقاضي أمام المحاكم. لكن من ناحية أخرى لا يتساوى "الصنفان" في حقوقهما المتعلقة بالتملك والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والرفاه (ديفيس، 2004، صفحة 137). فقد سنت "إسرائيل" مجموعة من القوانين ترسخ التمييز العنصري بين سكانها على أساس الدين تارة والقومية أو الإثنية تارة أخرى، فيحسب مركز عدالة يوجد أكثر من 27 قانوناً في "إسرائيل" سنّ في الفترة ما بين 2005-2015 يمنهج التمييز ضد العرب الفلسطينيين القاطنين في أراضي 1948 ويقيد حريتهم بالتعبير والمشاركة السياسية بالإضافة للتمييز ضدهم بتوزيع الموارد والأراضي (عدالة، 2016).

في تقرير نشره مركز عدالة عام 2015، برز بالأرقام التمييز ضد الأقلية العربية في توزيع الوحدات السكنية والمناطق الصناعية، فرغم أنهم يشكلون 20% من تعداد دولة "إسرائيل" إلا أنهم لا يحصلون إلا على 4.6% من الوحدات السكنية التي تعرضها "دائرة أراضي إسرائيل" للبيع (في عام 2014). وفي الفترة ما بين 2009 إلى 2014 خصصت الدائرة 328 مناقصة لإقامة المناطق الصناعية في البلدات اليهودية بينما لم تخصص إلا 13 مناقصة في القرى والمدن العربية (عدالة، 2015).

تحاول "إسرائيل" في كثير من الأحيان الظهور بمظهر الدولة التي لا تميز بين مواطنيها؛ لكن قوانين تملك الأراضي والهجرة والمواطنة بالإضافة إلى رموز الدولة وتقويمها الذي يتضمن العطل الرسمية والأعياد كلها تشير إلى تمييز صارخ بين مواطني دولة "إسرائيل"، ويشير إلى إستراتيجية ممنهجة قامت عليها دولة "إسرائيل".

4.3.5. ترسيخ الإثنوقراطية

يعتبر الكاتب الإسرائيلي سامي سموحه (Sami Smoha) (يهودي شرقي) الديمقراطية الإسرائيلية ديمقراطية من الدرجة الثانية وأنّ النظام السائد في "إسرائيل" نظام إثنوقراطي؛ بمعنى أنّه "نظام يجمع بين توسيع الحقوق المدنية والسياسية لتشمل الأفراد، إضافة إلى بعض الحقوق الجماعية للأقليات مع مأسسة سيطرة الأغلبية على الدولة وبفعل ضغط القومية الإثنية، يتم تعريف الدولة على أنها دولة الأمة الإثنية النواة وليست دولة مواطنيها، في الآن ذاته يسمح للأقليات بممارسة النضال الديمقراطي والسلمي الذي يؤدي إلى تحسين تدريجي لأوضاعهم" (يفتاحيل، 2012، صفحة 112)، ويرى سموحه أن الإثنوقراطية تنضوي على هيمنة مجموعة إثنية على كل ما يتعلق بالحيز (الأرض) والرموز والعلم والنشيد القومي والثقافة والموارد السياسية والاقتصادية وعلى انحياز الدولة إلى المجموعة المسيطرة، لكنها في الوقت نفسه تمنح الأقليات المساواة (منصور، 2011، صفحة 61).

5. الخلاصة والاستنتاجات

يمكن الاستنتاج مما سبق أنّ التغيرات داخل "إسرائيل" ليست بنوعية بقدر ما هي تبدل للنخبة الحاكمة؛ حيث يبالغ البعض في تقدير مدى تأثير الخلافات الفكرية داخل المشروع الصهيوني على حاضر ومستقبل دولة "إسرائيل"؛ ومع عدم التقليل من تأثير هذه الخلافات إلا أنّ الدراسة المتأنية لطبيعة المشروع الصهيوني تفيد بأنّ الخلاف بين التيارات الفكرية الصهيونية كان دومًا على التكتيك المتبع وليس على الإستراتيجية والأهداف الكلية، فالاختلاف بين المدارس الصهيونية الأربع الرئيسة (العمالية والتصحيحية والمدنية والثقافية) كان اختلافًا مرحليًا حول الأولويات وليس الأهداف؛ ويتمحور عادة حول شكل الاقتصاد والتحالفات الدولية بالإضافة إلى الاستيطان وطبيعة الشخصية اليهودية، لكنه لم يكن في يوم من الأيام حول طبيعة المشروع الصهيوني الاستعماري المبني على الهيمنة والسيطرة على مزيد من الأراضي والتخلص من السكان الأصليين.

يعتبر فشل "إسرائيل" في حرب عام 1973 وما رافقها من تحول سياسي واقتصادي (اللبلة وفوز الليكود)، وتوقيع اتفاق أوسلو وما تبعه من انتفاضة الأقصى بالإضافة للانسحاب من قطاع غزة؛ من نقاط التحول في الوعي الجمعي الإسرائيلي، فالأحداث المذكورة ساهمت في صعود سياسات الهوية؛ علاوة على تحطيم صورة القيادة التاريخية وزعزعة مقولاتها الراسخة، مما مهد للتحول من الجماعية للفردانية وتولي اليمين الحكم وتمهيد الأرضية لنمو التيار اليميني المتدين، أضف إلى ذلك الهزة التي أحدثتها خطوة الانسحاب من قطاع غزة لمعتقدات التيار الديني وتحوله من طرح فكرة "إسرائيل الكبرى" نحو فكرة الهوية القومية.

توجد عدة مظاهر للتغيرات الحاصلة في "إسرائيل" من أهمها توجه اليمين نحو المحافظة على الهوية والقيم الصهيونية بواسطة السيطرة على آليات التحكم السياسي في الدولة؛ والهيمنة على مؤسسات التعليم والجيش والقضاء والإعلام، وقد سبق ذلك تحويل اهتمام الجمهور الإسرائيلي من الجانب الاقتصادي المعيشي للجانب الأمني عبر نشر ثقافة الخوف من الآخر.

يوجد عدة تأثيرات لتغير التوجهات الإسرائيلية على القضية الفلسطينية؛ من أهمها تحويل الصراع من سياسي لديني ويتمظهر ذلك باستثمار ظاهرة الإسلاموفوبيا، والدعوة لبناء "الهيكل"؛ بالإضافة إلى تكثيف الاستيطان تحت دعاوى دينية، ترافق ذلك مع تلاشي فكرة حل الدولتين بالتزامن مع تنامي الحركات المتطرفة كحركة "تدفيع الثمن"؛ علاوة على مأسسة العنصرية عبر سن القوانين وهذا سيقود بالضرورة لترسيخ النظام الإثنوقراطي في "إسرائيل".

6. المرجع

- أبيعزر ريبتسكي. (1997). *دعيم فحولنيم بيسرائيل: ملحقات تريبوت (المتدينون والعلمانيون في إسرائيل: حرب ثقافية)*. القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية.
- اسرائيل شاحاك. (2012). *تاريخ اليهود وديانتهم*. دمشق: دار كنعان.
- أشرف بدر. (11 آذار، 2015). *العوامل المؤثرة في قرار الناخب الإسرائيلي*. تاريخ الاسترداد 5 تشرين الثاني، 2016، من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: <http://bit.ly/2eITCt4>
- أشرف بدر. (حزيران، 2015). *نتنياهو وسيكولوجية الجماهير*. تاريخ الاسترداد 14 تشرين الثاني، 2016، من مجلة جدل الإلكترونية، مركز مدى الكرمل، عدد 23: <http://mada-research.org/wp-content/uploads/2015/06/JDL23-7-Bader.pdf>
- القناة الثانية. (2 كانون الأول، 2014). *راش هاممشلاه: افزورات هاكنيستت بحירות بهاكدماه (رئيس الوزراء: سألح الكنيست، انتخابات مبكرة)*. تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني، 2016، من ماكو: <http://bit.ly/1C3FAI7>

- القناة العاشرة. (25 كانون الثاني، 2015). ساكر هامته هامركزي (استطلاع المقر المركزي). تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني، 2016، من نانا 10: <http://bit.ly/2fjQSQd>
- القناة العاشرة. (3 حزيران، 2015). هانوعر نع يمينا (الشباب يتجه لليمين). تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني، 2016، من نانا 10: <http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1129968>
- الكنيست. (28 أيار، 2004). توخيت هاهنتكوت شل روش هاممشلاه أرئيل شارون (خطة الانفصال لرئيس الحكومة أرئيل شارون). تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2016، من الكنيست الإسرائيلي: https://www.knesset.gov.il/process/docs/DisengageSharon_revised.htm
- المشهد الاسرائيلي. (2016). تصاعد محاولات اليمين لإخضاع المحكمة العليا الإسرائيلية وقضاةها للحكومة ووزرائها. *المشهد الاسرائيلي بتاريخ 2016/11/22*، 1-8.
- أمل جمال. (2016). *الفكر الصهيوني في متاهات التجديد والتحديث*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- أورن يفتاحنيل. (2012). *الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين*. رام الله: مركز مدار.
- أوري بن اليعازر. (2016). *حروب إسرائيل الجديدة*. رام الله: مدار.
- أوري ديفيس. (2004). *إسرائيل: دولة الفصل العنصري*. بيروت: دار الرشيد.
- أيله هلر. (8 كانون الثاني، 2013). *أيدولوجيا أو منهج؟ بيتحون أو حبراه (الأيدولوجيا أم القائد؟ الأمن أم المجتمع؟)*. تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني، 2016، من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: <http://bit.ly/1zrRmZv>
- بتسيلم. (11 أيار، 2015). *معطيات عن المستوطنات وسكانها*. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2016، من بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة): <http://www.btselem.org/arabic/settlements/statistics>
- برهوم جراسي. (11 آب، 2015). *إسرائيل ترصد 150 مليون دولار لتعزيز انتماء يهود العالم لديانتهم*. تاريخ الاسترداد 23 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة الغد: <http://bit.ly/1EH00Mr>
- بول فندلي. (2010). *لا سكوت بعد اليوم/ مواجهة الصور المزيفة عن الإسلام في أميركا*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- تقرير مدار الاستراتيجي. (2017). *تقرير مدار الاستراتيجي 2017 "المشهد الإسرائيلي 2016"*. رام الله: مدار.
- توم سيغف. (2005). *1967. فهارتس شيلته أت بنيه (1967 والأرض غيرت وجهها)*. تل أبيب: كيتز.
- تومر برسيكو. (2015). *هافرتاه هادت فكيدوش هامة (تخصيص الدين وتقديس الأمة)*. تاريخ الاسترداد 6 تشرين الثاني، 2016، من أكدموت: <http://bit.ly/2fei9qj>
- دانيئال روزنبرغ. (2011). *على هانيو تسيونيت (عن الصهيونية الجديدة)*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من مجلة نظرية ونقد، معهد فان لير، عدد 38-39: <http://theory-and-criticism.vanleer.org.il/pdf/38,39-14.pdf>
- ديوان رئاسة الوزراء. (10 شباط، 2016). *كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مقر الكنيست خلال جلسة خاصة أجريت بناء على جمع توقيعات 40 نائباً*. تاريخ الاسترداد 28 تشرين الثاني، 2016، من ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي: <http://bit.ly/2a3yWth>

- ديوان رئاسة الوزراء. (23 آذار، 2016). نص التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء نتفيا هو هذا المساء. تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني، 2016، من موقع ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي: <http://bit.ly/2fFWZ5C>
- رونين شوفال. (2010). *إم ترتسو: كوخاف من إسرائيل " بيان لتجديد الصهيونية" (إذا أردتم: نجمة من إسرائيل " بيان لتجديد الصهيونية")*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من حركة إم ترتسو: <https://imti.org.il/wp-content/uploads/2015/06/israelstar.pdf>
- رويتال عميران. (7 تشرين الثاني، 2016). *هايمين بيسرائيل مشوساع (اليمين في "إسرائيل" منقسم)*. تاريخ الاسترداد 9 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة معاريف: <http://m.maariv.co.il/journalists/Article-562504>
- زكي شالوم. (تشرين الأول، 2010). *توخنيت هاهيتنكتوت: هاحزون فشبروا (خطة الانفصال: النظرية وانكسارها)*. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2016، من معهد الأمن القومي، التقرير الاستراتيجي، مجلد 13، عدد 3: [http://heb.inss.org.il/uploadimages/Import/\(FILE\)1288273712.pdf](http://heb.inss.org.il/uploadimages/Import/(FILE)1288273712.pdf)
- زئيف دروري. (أيلول، 2005). *بين امونه لتسابه (بين الإيمان والجيش)*. تم الاسترداد من معهد فلورسهيمر / الجامعة العبرية: http://fips.huji.ac.il/sites/default/files/floersheimer/files/drori_between_faith_and_military_service.pdf
- سافي ريخلبسكي. (1998). *هاحامور شل هامسيح (حمار المسيح)*. تل أبيب: يديعوت أحرونوت.
- شرون قومش. (7-9/2008). *صدام العرب اليهود بالصهيونية. الآداب، الصفحات 31-39*.
- شلومو زاند. (11 آب، 2016). *أسور لشفوت (ممنوع المقارنة)*. تاريخ الاسترداد 3 تشرين الثاني، 2016، من هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3036263>
- شمونيل أفن. (تموز، 2015). *هاحلتاه شيشينته أت فني هاهيستوريا (القرار الذي غير وجه التاريخ)*. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2016، من معهد الأمن القومي، تقرير استراتيجي، مجلد 18، عدد 2: <http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/Even.pdf>
- صالح النعامي. (1 كانون الثاني، 2016). *الحاخامات وفقه التوحش المسكوت عنه*. تاريخ الاسترداد 28 تشرين الثاني، 2016، من الجزيرة نت: <http://bit.ly/2gARG7Y>
- عاموس هراثيل. (15 أيلول، 2010). *مسبار كنتسيتي هادتييم جدال في 12 بشني عشورين (عدد الضباط المتدينين تضاعف 12 مرة في عشرين سنة)*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1221220>
- عبد الوهاب المسيري. (1982). *الأيديولوجية الصهيونية*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عدالة. (30 آذار، 2015). *يوم الأرض: عدالة يكشف التمييز بالأرقام*. تاريخ الاسترداد 3 تشرين الأول، 2016، من المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل (عدالة): <https://www.adalah.org/ar/content/view/8508>

- عدالة (3 كانون الأول، 2016). قاعدة معلومات القوانين التمييزية. تاريخ الاسترداد 3 كانون الأول، 2016، من المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة): <http://bit.ly/2feUtTA>
- عزمي بشارة. (1996). *دوامة الدين والدولة في إسرائيل*. عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية.
- عوفري إيلاني. (2015). دولة الليكود: عن صورة الثقافة السياسية في إسرائيل المعاصرة. *قضايا إسرائيلية*، عدد 57، الصفحات 30-37.
- غرشون شافير. (2002). الأرض، العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني (جوانب عامة وخصوصية). تأليف انطون شلحت، *ذاكرة، دولة وهوية* (الصفحات 143-173). رام الله: مدار.
- قدس برس. (12 شباط، 2016). خبراء: هرتسوغ يهجر "حل الدولتين" لصالح "خطة الانفصال". تاريخ الاسترداد 28 تشرين الثاني، 2016، من وكالة قدس برس انترناشيونال: <http://bit.ly/2avzqNW>
- قصي حامد. (2009). *الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين*. بيروت: مركز الزيتونة للأبحاث والاستشارات.
- كرني الدا. (28 تموز، 2015). *كيتساد هفاخ هار هابيت شنحشاف شنيم لسوجيات نقيتسياه لهلك بلتي نفراد مسيح هاتسيبوري (كيف تحول جبل الهيكل الذي اعتبر لسنين قضية متفجرة جزء لا يتجزأ من النقاش العام)*. تاريخ الاسترداد 13 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة معاريف: <http://www.maariv.co.il/news/israel/Article-490843>
- كميل منصور. (2011). *دليل إسرائيل العام 2011*. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- ليثور دتل. (26 تموز، 2015). *هاتوخنيت بمسرد هاحينوخ: شيعور يهودوت بكل يوم (خطة وزارة التعليم: دروس يهودية في كل يوم)*. تاريخ الاسترداد 29 تشرين الثاني، 2016، من ذه ماركر: <http://www.themarker.com/news/education/1.2692418>
- ماكس فيبر. (1990). *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية*. لبنان: مركز الإنماء القومي.
- ماكو. (15 آذار، 2015). *نتياهو بعنسترت هايمين: لهم يش 715 لانويش أت هاعام نتياهو في تجمع لليمين: يوجد عندهم 715؛ بينما يوجد عندنا الشعب*. تاريخ الاسترداد 28 تشرين الثاني، 2016، من ماكو: http://www.mako.co.il/news-military/politics-q1_2015/Article-74726027c3e1c41004.htm
- متج. (23 تشرين الثاني، 2016). *يحسي ديتيم فحولنيم بيسرائيل (العلاقة بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل)*. تاريخ الاسترداد 23 تشرين الثاني، 2016، من مركز تكنولوجيا التعليم: <http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=17807>
- محسن صالح. (2016). *التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2014-2015*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محمود محارب. (2006). *إسرائيل: القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية/ تقرير مدار الاستراتيجي 2005*. رام الله: مدار.
- مدار. (2014). *تقرير مدار الاستراتيجي 2014 (المشهد السياسي الحزبي الداخلي)*. رام الله: مدار.

- معاريف. (4 تشرين الثاني، 2011). *هاكتساناه هاحرديت مسكونت يوتير مايران (التطرف الديني أشد خطورة من إيران)*. تاريخ الاسترداد 23 تشرين الثاني، 2011، من صحيفة معاريف: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/302/428.html>
- موتي عنباري. (2007). *فاندليلينتيزم يهودي فهار هاييت (الأصولية اليهودية وجبل الهيكل)*. القدس: الجامعة العبرية. موسوعة واي نت. (24 آذار، 2017). *غوش ايمونيم*. تم الاسترداد من واي نت: <http://www.ynet.co.il/yaan/0,7340,L-10637-PreYaan,00.html>
- نداف شرغاي. (1995). *هار هامريفاه (جبل الصراع)*. القدس: كيتز.
- نير حسون. (12 تموز، 2013). *ساكر: شليش مهاتسيبور هايهودي بعد هاكامت بيت هامكداش (استطلاع: ثلث الجمهور الإسرائيلي يؤيد إقامة جبل الهيكل)*. تاريخ الاسترداد 14 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/education/1.2069796>
- هآرتس. (19 تموز، 2005). *هاشفعات هاھنتنكوت (تأثير الانفصال)*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/misc/1.1028406>
- هآرتس. (2 تشرين الثاني، 2006). *ساكر هآرتس (استطلاع هآرتس)*. تاريخ الاسترداد 11 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/misc/1.1150890>
- هآرتس. (8 كانون الثاني، 2007). *بخيريم بتسابا: هاھنتنكوت جرمه لتسعيريم لحموك مجيوس (مسؤولون في الجيش: الانفصال تسبب في تهرب الشباب من التجنيد)*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/misc/1.1377306>
- هآرتس. (15 كانون الأول، 2010). *مسبار كتسيبي هادتييم جدال في 12 بشني عشورين (عدد الضباط المتدينين تضاعف 12 في عشرين سنة)*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2016، من صحيفة هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1221220>
- هليل ساسون. (23 كانون الأول، 2012). *بحيروتوا شل نفتالي بينت وولادة تكتل اليمين الجديد بيسرائيل (انتخاب نفتالي بينت وولادة تكتل اليمين الجديد في إسرائيل)*. تاريخ الاسترداد 9 تشرين الثاني، 2016، من مركز تجديد الديمقراطية (مولاد): <http://www.molad.org/articles/articlePrint.php?id=24>
- والا. (28 تشرين الأول، 2008). *بيرس رومز: هاھينتكوت هيته كيشلون (بيرس يلمح: الانفصال كان فاشلاً)*. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2016، من موقع والا الإخباري: <http://news.walla.co.il/item/1367621>
- ويكيبيديا. (11 كانون الثاني، 2013). *مكتاف هستاتكس كو (اتفاقية الوضع الراهن)*. تاريخ الاسترداد 7 تشرين الثاني، 2016، من ويكيبيديا: <http://bit.ly/2eEgxIH>
- ياغيل ليفي. (2015). *هامفكيد هالأيون (القائد الرياني)*. تل أبيب: عام عوفيد والكلية الأكاديمية ساير.
- ياثير شلج. (2007). *هامشمعوت هابوليتيت فهاحضرتيت شل بينوي يشوفيم بيشح (المغزى السياسي والاجتماعي لإخلاء المستوطنات في الضفة وغزة)*. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

- يديعوت. (2016). *هاحبراه هايسرائيليت: يحسي دتيم-حيلونيم (المجتمع الإسرائيلي: علاقات المتدينين-العلمانيين)*. تاريخ الاسترداد 23 تشرين الثاني, 2016, من يديعوت أحرونوت: <http://www.ynet.co.il/yaan/0,7340,L-251330-MjUxMzMwXzgzNzUzMTA2XzE0ODY4NzlwMAepeq-FreeYaan,00.html>
- يديعوت. (5 تشرين الأول, 2016). *هاحزون هايهودي شل ايليت شاكيد (الرؤية اليهودية لإيليت شاكيد)*. تاريخ الاسترداد 27 تشرين الثاني, 2016, من يديعوت أحرونوت (واي نت): <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4862908,00.html>
- يديعوت أحرونوت. (15 شباط, 2015). *يدلين: هاميتوس شنتنياهو مار بيتحون-بلوف (يدلين الأسطورة بأن نتنياهو هو سيد أمن- خدعة)*. تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني, 2016, من واي نت: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4626697,00.html>

المراجع الإنجليزية

- Eldar, A. (2014, November 26). *Insecurity strengthens Israeli right*. Retrieved November 12, 2016, from ALMONITOR: <http://bit.ly/2fFNrY3>
- Benn, A. (2016, August). *The End of the Old Israel*. Retrieved November 3, 2016, from Foreign Affairs: <https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2016-06-08/end-old-israel>
- Israel Ministry of Foreign Affairs. (1996, November 22). *38 Interview with Prime Minister Netanyahu in Ha'aretz- 22 November 1996*. Retrieved November 3, 2016, from Israel Ministry of Foreign Affairs: <http://bit.ly/2fGGUPR>
- Rabinovitch, S. (2007). *Alternative to Zion: The Jewish autonomist movement in late imperial and revolutionary Russia*. Brandeis University: ProQuest.
- Stanford Encyclopedia of Philosophy . (2016, march 23). *Identity Politics*. Retrieved from Stanford Encyclopedia of Philosophy: <https://plato.stanford.edu/entries/identity-politics/>
- Wolfe, P. (2006, December 21). *Settler colonialism and the elimination of the native*. *Journal of Genocide Research*, pp. 387-409.

التلوث البيئي بفعل النفايات الخطرة الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي
في الأراضي الفلسطينية المحتلة

*Hazardous garbage- caused Environmental Contamination
brought about by industrial Settlements and Israeli dumpsites
in the Occupied Palestinian territories*

الباحث^{82*} إكرام محمد زيادة--جامعة تونس المنار- e.zyadah1@hotmail.com

هادي الشيب - جامعة قرطاج بتونس - hadi.sheeb@gmail.com

تاريخ النشر: 1 / 11 / 2021

تاريخ القبول: 20 / 9 / 2021

تاريخ الاستلام: 1 / 3 / 2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الانعكاسات السلبية للمستوطنات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، من خلال تسليط الضوء على قطاع النفايات الخطرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى الإحصاءات البيئية المحلية الفلسطينية التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمراكز البحثية، إضافة إلى بعض المصادر والمراجع والدراسات ذات العلاقة. أظهرت نتائج الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي انتهك من خلال أجهزته وأدواته المختلفة حقوق الإنسان كافة، وجميع المواثيق والمعاهدات الدولية بمختلف تسمياتها، ومن أخطرها تدميره المتعمد للبيئة الفلسطينية، وانتهاكه لاتفاقية بازل الدولية، وذلك بتهربه للمخلفات الخطرة، السائلة والصلبة إلى الأراضي الفلسطينية المجاورة لها، والتي تؤدي إلى تشويه البيئة في المناطق المحاذية وتدميرها. أوصت الدراسة بضرورة مطالبة الاحتلال الإسرائيلي بدفع تعويضات عن الأضرار البيئية التي تنجم عن مخلفاته الخطرة في الأراضي الفلسطينية، ودراسة إمكانية التقدم بشكاوى إلى المحاكم الدولية، كمحكمة العدل الدولية مثلاً، على غرار ما تم بخصوص جدار الفصل العنصري.

الكلمات المفتاحية: التلوث البيئي، الاحتلال الإسرائيلي، النفايات الخطرة، فلسطين.

* إكرام زيادة.

Abstract :

This study aimed at highlighting the negative aspects of Israeli settlements on the Palestinian environment. The study was based on the analytical descriptive approach, and relied on the local environmental statistics provided by the Palestinian Central Bureau of Statistics and research centers, in addition to reference to several sources, references and related studies. The results of the study showed that the Israeli occupation of the Palestinian territories, through its various apparatuses and tools, violated several international conventions. The most dangerous of these was the deliberate destruction of the Palestinian environment, and the violation of the International Basel Convention by smuggling hazardous and solid waste to the Palestinian territories, which are therefore in the process of distorting and destroying the environment in the adjacent areas. The study recommended that the Israeli side should pay compensation for the environmental damage caused by its hazardous waste in the Palestinian territories. In case of non-response, the possibility of going to international parties or to international courts (e.g. the International Court of Justice) so that all cases and areas of Israeli violations in the field of the environment are documented and not ignored.

Keywords : *Environmental Pollution, Israeli Occupation, hazardous waste, Palestine.*

1. مقدمة

عمدت المخططات الإسرائيلية منذ عام 1967 إلى زيادة وتيرة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء من حيث أعداد المستوطنات التي وصلت إلى 150 مستوطنة، و121 بؤرة استيطانية، أو من حيث مساحة الأرض المصادرة، والتي بلغت 2604 كم مربع من مساحة الضفة البالغة 5844 كم مربع، إذ يعيش اليوم ما يقارب 671.007 ألف مستوطن في الضفة الغربية ومدينة القدس. وكان كل ذلك ضمن المخططات الصهيونية التي تهدف إلى استيعاب أكبر عدد من المستوطنين في الضفة الغربية، تمهيداً لهيوئها وتمزيق الجغرافيا الفلسطينية، وفرض سياسة الأمر الواقع، إذ إن الاستيطان في الضفة الغربية بواقعه الحالي، يقضي على أية فرصة لتحقيق المشروع السياسي الفلسطيني، المتمثل بالعودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المنشودة.

سخرت السلطات الإسرائيلية طوال سنوات الاحتلال الإمكانيات الهائلة في محاولة تغيير الحقائق على الأرض، من خلال إقامة المستوطنات وتوسيعها، حيث يمثل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أخطر الممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى منع قيام كيان وطني فلسطيني قابل للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعمل مختلف الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الإسرائيلية بتوجيه مباشر من الحكومات المتعاقبة، ودعم رسمي منها، على تنفيذ مخطط منهجي للتوسع الاستيطاني في مختلف المناطق الفلسطينية، بحيث تتحول شبكة الاستيطان وما يرافقها من تغيرات طبوغرافية وديمغرافية إلى عائق حقيقي أمام إمكانية التوصل إلى حل منصف للصراع العربي الإسرائيلي في شقه الفلسطيني.

لا يقتصر تأثير حركة الاستيطان الإسرائيلي، على الوضع السياسي والأمني للمناطق التي تشملها حركة الاستيطان، بل يمتد ليشمل التوازن البيئي القائم في المجتمع الفلسطيني والأراضي الفلسطينية، من حيث إعاقتها لتنمية المجتمع الفلسطيني، وتقطيع أوصاله، وسلبها مصادره الطبيعية، وتلويث بيئته، إضافة إلى كونها أداة للسيطرة على المجتمع الفلسطيني. إضافة إلى أعمال مصادرة الأراضي، ومنع المواطنين الفلسطينيين من دخولها، وممارسة أنشطتهم المختلفة، فإن هناك الكثير من مظاهر التدمير البيئي في الأراضي الفلسطينية، بسبب عملية الاستيطان، أبرزها: تلوث المياه العادمة، والنفايات الصلبة، والهواء، وتدمير التنوع الحيوي، والقطاع الزراعي.

إن مجمل التأثيرات البيئية من المستوطنات الإسرائيلية كثيرة وخطيرة، لكن أخطرها هي تلك الناجمة عن استغلال هذه الأراضي عنوة، وتحت تهديد السلاح، كأماكن دفن نفايات المصانع الكيميائية، إضافة إلى أن استعمال هذه الأراضي، كمستودع للنفايات العامة والقاذورات، وأماكن

تجمع الصرف الصحي، بالقرب من القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، يسبب مخاطر كثيرة، وتلويثاً لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، والتربة، والمياه الجوفية، نتيجة عملية رشح السوائل الناتجة عن هذه النفايات إلى الخزان الجوفي. من هنا تأتي هذه الدراسة لتحليل آثار السياسة الاستيطانية على البيئة الفلسطينية، وبالأخص من النفايات الخطرة، من جهة، وبحث أبرز السبل الواجب اتخاذها للتصدي لهذه الانتهاكات، من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تحاول هذه الورقة العلمية مناقشة إشكالية رئيسية، تتمثل في السؤال المركزي: ما مدى تأثير البيئة الفلسطينية من النفايات الخطرة، الناتجة عن المستوطنات الإسرائيلية؟ كما تسعى لمناقشة ذلك، انطلاقاً من الفرضية التالية: إن التلوث البيئي الناتج عن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، يؤثر سلباً على وجود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، وهذا هو أحد أساليب التهجير القسري للشعب الفلسطيني، ومحاولة سيطرة "إسرائيل" على الأرض دون السكان. تعالج الدراسة المسألة من وجهة نظر قانونية وبيئية، كما تحاول الإجابة على تساؤلات أخرى محددة، وهي:

1. كيف نشأت السياسة الاستيطانية الصهيونية في الأراضي الفلسطينية؟ وما آخر تطوراتها الحالية؟
2. هل للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وضعية قانونية في ضوء القانون الدولي والشرعية الدولية؟
3. ما أوجه تأثير السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على البيئة الفلسطينية؟
4. كيف تعامل القانون الدولي البيئي مع الحق في البيئة، ومواجهة النفايات الخطرة؟
5. ما دور السلطة الفلسطينية في مواجهة تهريب نفايات المستوطنات الإسرائيلية الخطرة إلى أراضيها؟

أهمية الدراسة

1. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتوقف عند طبيعة السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، وماهيتها، وأهدافها التوسعية، وتكشف عن الإشكالية التي أدت إلى تأجيل موضوع الاستيطان إلى مفاوضات الحل النهائي، الأمر الذي استغلته "إسرائيل"، لفرض سياسة الأمر الواقع، من خلال

التغول الاستيطاني، وتغيير معالم الأرض، لمنع أي فرصة لقيام دولة فلسطينية. وبالنتيجة، فإن قضية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، تعد في طبيعة القضايا التي تستحق الدراسة والتمحيص. 2. تمثل هذا الدراسة فائدة للمهتمين بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي في حاضره ومستقبله، وخاصة بقضايا البيئة في فلسطين. كما تتيح لراسي السياسات الفلسطينية، وصناع القرار، الاطلاع على جوهر السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، وفهم أبعادها، وأثر هذه المستوطنات على تفاقم الصراع العربي الفلسطيني، وعلى البيئة الفلسطينية، وبالأخص من نفاياتها الخطرة، ومدى خروج "إسرائيل" عن المعايير الدولية فيما يتعلق بالاستيطان، ومخالفتها لقواعد القانون الدولي العام، والبيئي.

3. عدم توفر معلومات مسحية دقيقة عن ملوثات البيئة الناتجة عن المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، إذ إن المعلومات المتوفرة، هي معلومات عامة جداً، وغير محدثة، وفي معظمها تقارير صحفية، وقليل منها دراسات بحثية. لذلك، كان الهدف من دراسة الأثر البيئي لتلك المستوطنات، لا سيما الأثر السلبي الكبير للنفايات الخطرة على البيئة الفلسطينية، هو تسليط الضوء على حجم المشكلة، من أجل التحرك، واتخاذ إجراءات علمية وعملية فعالة؛ فالجميع يعلم مدى خطورة هذه المستوطنات، وخاصة الصناعية منها، ولكن يجب أن تدرج ضمن أولويات المسؤولين وأجنداتهم، لإيجاد الحلول السريعة، والكفيلة بالحد من تفاقم المشكلة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نشأة السياسة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعرض تطورات الواقع الاستيطاني حتى وقتنا الحالي. كما تهدف إلى تحليل الآثار البيئية لهذه المستوطنات على البيئة الفلسطينية، وخاصة النفايات الخطرة الناتجة عنها. إضافة إلى تبيان موقف القانون الدولي من حقيقة المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية من جهة، ومن انتهاك حق الفلسطيني في العيش في بيئة نظيفة من جهة أخرى، وكذلك بحث أبرز السبل الواجب اتخاذها، لوقف هذا التدمير الممنهج للبيئة الفلسطينية من جهة ثالثة.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

2.1. السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية

يطلق مصطلح المستوطنة على التجمع الذي يسكنه 20 شخصا وأكثر، وله إدارة ذاتية، وليس مشمولاً مع الحدود الرسمية لتجمع آخر، وتم إقرار تأسيسه رسمياً من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي. ويبلغ عددها حسب مركز الجهاز الإحصاء الفلسطيني 150 مستوطنة. فيما تعرف البؤرة الاستيطانية بأنها بناء مدني أو شبه عسكري، لم يتم إقراره أو إنشاؤه من قبل السلطات الإسرائيلية، وغالبا ما يتم الإقرار به فيما بعد، وذلك باختيار توقيت سياسي مناسب، وبعد إقرارها من قبل السلطة الإسرائيلية تصبح مستوطنة⁸³.

يمثل الاستيطان قيمة أساسية عليا في الأيديولوجية الصهيونية، ويحتل أهمية قصوى في سياسات مختلف التيارات الصهيونية، سواء الدينية أو العلمانية، أو اليسارية أو اليمينية. والاستيطان في فلسطين، هو سياسة صهيونية كولونيالية مركزية ثابتة. وشيئا فشيئا، بلورت الصهيونية منذ عام 1881، مشروعا استيطانيا كولونياً. وفي عام 1889، تم إنشاء 22 مستوطنة. وبعد تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، في "مؤتمر بال" بسويسرا عام 1889، توسعت عمليات الاستيطان، لتشمل مناطق جديدة من فلسطين، حتى وصل عدد المستوطنات عام 1914 إلى 47 مستوطنة. وفي عام 1918 أصبحت مساحة الأراضي التي كان يملكها اليهود حوالي 2.5% من أراضي فلسطين. ثم شهدت فترة الاحتلال البريطاني طفرة في عدد المستوطنات، حيث ارتفع عددها ليصل إلى 304 مستوطنات. وهكذا، وقبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين عام 1948، كانت المنظمات الصهيونية قد تمكنت من السيطرة على 6% من أرض فلسطين التاريخية، أي ما مساحته حوالي 2 مليون دونم.⁸⁴ وعليه، فقد تجاهل المستوطنون الأوائل، السكان الأصليين، واستخدمت الرابطة الدينية القديمة مع المكان لتسويق الحق في الملكية، وأقر صك الانتداب الحق التاريخي، وعززته عصبة الأمم بالحق القانوني الدولي، حقا تاريخيا لسلب حق بشر على قيد

83 RESOURCE. October: 2019, 11Foundation For Middle East Peace, Settlement Report: October

<https://fmep.org/resource/settlement-report-october-11-2019/#Data>

84 شاهين، أيمن عبد العزيز، والعيلى، رياض علي، "الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية"، مجلة جامعة الأزهر-سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010، ص 921.

الحياة، ويتمنح الموتى القدامى والبعيدى أفضلية الحقوق.⁸⁵ وبالتالي، تعتبر هذه المرحلة بأنها مرحلة الاستيطان الفعلي لليهود في فلسطين، حيث أعلن في نهايتها عن قيام دولة "إسرائيل" على 77% من مساحة فلسطين التاريخية.

أما الحلقة الثانية من السيطرة على الأرض، فقد بدأت بحرب 1967، والتي أدت إلى احتلال ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس)، وطرد أكثر من 200 ألف مواطن فلسطيني من سكانها.

لقد كانت هذه الحرب الحلقة الثانية من التطهير العرقي، واتسمت بتطورات ومتغيرات جديدة.⁸⁶ فقد استولت "إسرائيل" بعد الحرب العدوانية التي شنتها عام 1967 على الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت إدارة الدولتين العربيتين؛ الأردن ومصر، كما وضعت يدها بموجب قانون أملاك الغائبين على الأملاك الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين الذين كانوا خارج فلسطين عند احتلالها. كما وأصدرت العديد من الأوامر العسكرية لمصادرة أراضي أخرى، بحجة أنها مناطق عسكرية مغلقة، وحظرت على أصحابها دخولها.⁸⁷

إن النشاط الاستيطاني الذي أعقب احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية عام 1967، لم يكن الأول من نوعه، بل شكّل انطلاقة لتحقيق مشروع "إسرائيل" المتجددة الكبرى، من البحر الأبيض المتوسط غرباً، إلى نهر الأردن شرقاً، فكان احتلال الضفة الغربية عام 1967، علامة تأكيد على رفض "إسرائيل" وجود أي دولة عربية بينها وبين النهر،⁸⁸ ولهذا جاء المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بحلته الجديدة، ليسيّط على مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية منذ الاحتلال وحتى اليوم، وليمهّد هذه الأراضي لإقامة المستوطنات عليها.

⁸⁵ ساند، شلومو، "اختراع الشعب اليهودي"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، رام الله، 2010، ص 239.

⁸⁶ عبد الحميد، مهند، "اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة-والضعف والخضوع"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، رام الله، 2015، ص 55.

⁸⁷ حسين، غازي، "الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية"، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 27.

⁸⁸ موسوعة الجزيرة، النكسة إسرائيل تهزم العرب في ستة أيام، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>،

استرجعت بتاريخ 2020-4-5

أولاً: مراحل الاستيطان الإسرائيلي بعد عام 1967

كانت حرب عام 1967 مقدمة لتنفيذ البرنامج الإسرائيلي الذي بدأ قبل عام 1948، والمتمثل بهدفين أساسيين، هما: طرد الفلسطينيين عبر مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عليها، والإحلال الإسرائيلي؛ عبر إسكان الإسرائيليين في هذه المستوطنات، وخلق تفوق ديمغرافي يهودي، يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر، على الوجود الفلسطيني الحالي والمستقبلي. فبعد أن كان الفلسطينيون يملكون 97% من مساحة فلسطين، أصبحوا يملكون 12% فقط، وذلك باحتلال "إسرائيل" عام 1948 ما مساحته 20700 كيلو متراً مربعاً من مساحة فلسطين، وسيطرتها على 3458 كيلومتراً مربعاً من أراضي الضفة البالغة 5664 كيلومتراً مربعاً مصنفة كمنطقة "ج" وفق اتفاقية أوسلو، أي تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة، وهذا أصبح الفلسطينيون يمتلكون 3332 كيلومتراً مربعاً فقط (2967 كيلومتراً في الضفة و365 كيلومتراً في غزة)، من مساحة فلسطين التاريخية البالغة نحو 27 ألف كيلومتر مربع. وقد بدأ استكمال هذه السياسة مباشرة بعد أن وضعت حرب 1967 أوزارها.⁸⁹

في ضوء هذه الرؤية، وبناءً على المبررات الإسرائيلية للاستيطان، مرّ النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بأربع فترات متميزة، حيث يبدو التمايز في كثافة مصادرة الأراضي، وفي التوجهات الاستراتيجية للاستيطان، وهي كالتالي:

- المرحلة الأولى بين (1967-1977)، حيث سيطرت فيها حكومات حزب العمل التي تبنت خطة الوزير "ألون"، والتي تقضي بإقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار، والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، وتحاول تجنب المناطق المأهولة وفقاً لسياسة "أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان"⁹⁰. عملياً، يلاحظ أن المستوطنات التي بُنيت في الضفة الغربية في هذه الفترة كانت الأكبر من حيث المساحة وعدد السكان. ومع انتهاء هذه المرحلة عام 1977، كان هناك نحو

⁸⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، عشية الذكرى السنوية الرابعة والأربعين ليوم الأرض الذي يصادف يوم 2020/03/30 بالأرقام والإحصائيات، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=#3699>

⁹⁰ التفكجي، خليل، "الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي" من كتاب "الاستيطان الإسرائيلي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، تحرير ذياب مخادمة، موسى الدويك"، مركز دراسات الشرق الأوسط، آذار/مارس 2006، ص 70-75.

6000 مستوطن في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)، يعيشون في 28 مستوطنة زراعية، حول القدس وفي وادي الأردن.⁹¹

- المرحلة الثانية بين (1977-1993)، وهي الفترة التي تميزت بصعود حزب "الليكود" إلى الحكم. وقد عدل "أريئيل شارون"، وزير الزراعة، ورئيس لجنة الاستيطان في حكومات الليكود في حينه، على خطة "ألون"، إذ قامت "خطة شارون" الاستيطانية في الضفة الغربية، على ركيزتين أساسيتين مهمتين، الأولى بناء مستوطنات قريبة من بعضها البعض، متواصلة جغرافيًا بين التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية، والثانية تكثيف الاستيطان على التلال⁹². إن أكثر ما ميز خطة "شارون"، التي تمت المصادقة عليها رسميًا من قبل الحكومة والكنيست الإسرائيلي في نهاية 1977، هو تحول الاستيطان من الاستيطان الزراعي إلى الاستيطان المدني. وقد وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية، خلال المرحلة الزمنية التي تم خلالها تنفيذ "خطة شارون"، إلى 111.600 مستوطن، يستوطنون 122 مستوطنة، هذا إضافة إلى 135 ألف مستوطن من المرحلة السابقة، ليصل المجموع إلى 265 ألف مستوطن، في مستوطنات الضفة الغربية والقدس.⁹³

- المرحلة الثالثة بين (1993-2000)، وهي المرحلة التي أعقبت إعلان المبادئ، واتفاقية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأكثر ما يميزها هو التمدد الداخلي. فعلى الرغم من أن الزيادة في عدد المستوطنات الجديدة، التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة، باستثناء المستوطنات التي تسمى "عشوائية"، انخفض مقارنة بفترة سابقة، إلا أن التوسع داخل المستوطنات القائمة، استمر وبوتيرة أكبر، الأمر الذي سمح بمضاعفة عدد المستوطنين، ومساحة الأراضي التي استولوا عليها. كما تميزت هذه الفترة بانطلاق أول البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية عام 1996، بدعم غير مباشر من الحكومة الإسرائيلية، التي دفعت بقطعان المستوطنين للاستيلاء على التلال الفلسطينية، لتشييد نواة استيطانية تهدف إلى زيادة مساحة المستوطنات القائمة في الجوار

⁹¹ الصالح، نبيل، "عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -مدار، رام الله، نوفمبر 2014، ص 8-10.

⁹² غلعي، محمد عوده، "تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس" (1967م) -1998 "ط1، نابلس، دار الريان للطباعة، (2001م)، ص 161-162.

⁹³ الصالح، المرجع السابق، ص 8-10.

(المستوطنات الأم)، أو لتكوين نواة جديدة لمستوطنات مزعم إقامتها⁹⁴. وإضافة إلى البؤر الاستيطانية، بدأ مصطلح "الطرق الالتفافية" بالظهور مع مرحلة اتفاقيات "أوسلو"، للإشارة إلى الطرق التي أقامها الإسرائيليون في الضفة الغربية المحتلة، بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية ببعضها البعض، ومع "إسرائيل"، ومنذ ذلك الحين، كثفت "إسرائيل" من جهودها لزيادة عدد الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع، والتي في النهاية ستؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية متصلة جغرافياً، وقابلة للحياة⁹⁵. وقد وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى 145 ألف مستوطن عام 1996، وإلى 170 ألفاً عام 1998، كما بدأ غلاة المستوطنين بوضع البؤر الاستيطانية على رؤوس الجبال، لتصل إلى 116 بؤرة استيطانية⁹⁶.

المرحلة الرابعة بين (2000-حتى وقتنا هذا)، وهي التي شهدت انتفاضة الأقصى وما تبعها من تحول نوعي في مسار الاستيطان والسيطرة على الأرض الفلسطينية، تجلى في بناء "الجدار العازل"، بذريعة حماية المستوطنات من العمليات الاستشهادية. وبدأت قوات الاحتلال في عام 2002، ببناء جدار يبلغ طوله حسب المخطط 408 كم، أنجز منه حتى الآن 62%، وقد أدى إلى فصل وضم 10% من مساحة الضفة الغربية، التي تشمل معظم المستوطنات، ويقطع الجدار مساحات واسعة من ثماني محافظات في الضفة، وخاصة في القدس، التي يقطع الجدار ما يفوق 40% من مساحتها⁹⁷. وقد شمل جدار العزل أجهزة إلكترونية متطورة، وممرات أمنية، وجدراناً من الأسبجة الشائكة، وعزل آلاف المواطنين الفلسطينيين عن أراضيهم. ويهدف الجدار في حقيقة أمره، إلى تثبيت فكرة "الكانتون"، أكثر من فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب "إسرائيل"⁹⁸. ومن الملاحظ أن ترسيم الجدار العازل، يتناسب كثيراً مع خطة شارون القديمة منذ السبعينيات، التي تهدف إلى

⁹⁴ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "تقرير معلومات: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-

2011"، تحرير: محسن صالح وربيع الدنان، بيروت، 2012، ص 30.

⁹⁵ المرجع السابق، ص 31.

⁹⁶ التكفي، الاستيطان الإسرائيلي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني"، مرجع سبق ذكره، ص 82-84.

⁹⁷ الأطرش، أحمد، "كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،

2014، ص 24.

⁹⁸ منصور، مرجع سبق ذكره، ص 54.

السيطرة على معظم أراضي الضفة الغربية، ومنع إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. فكان مشروع الجدار العازل، فصلاً من فصول سيطرة "شارون" على القرار السياسي والعسكري في "إسرائيل". من جهة أخرى، وبحلول تشرين ثاني/ نوفمبر 2003، كانت عملية السلام قد وصلت إلى طريق مسدود، الأمر الذي جعل رئيس الحكومة الإسرائيلية حينها "أرنيل شارون"، يبدأ الحديث عن رسم حدود "إسرائيل" بقرار منفرد، وإعلان خطط لـ "الخروج" من تلك العملية، فوضع خطة لانسحاب الاحتلال من قطاع غزة، وتفكيك المستوطنات، والانسحاب منها كلياً سنة 2005⁹⁹. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تنسحب فيها "إسرائيل" كلياً من بعض الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، فانسحبت من قطاع غزة، ودمرت 21 مستوطنة، وأجلت منها 6000 مستوطن¹⁰⁰. وفي نفس الوقت، تم نقل المستوطنين إلى المستوطنات في الضفة الغربية، وتعويض الراغبين منهم في الانتقال إلى مواقع أخرى. وقد رفع هذا الانسحاب من غزة، من وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتوسيع ما هو قائم من المستوطنات.

حتى الوقت الحالي، وضمن نفس التصاعد الذي ميز سياسة الاستيطان الإسرائيلية، فقد تواصلت عمليات مصادرة الأراضي في الضفة الغربية، بوتيرة كبيرة ومتزايدة، إذ تضاعف عدد المستوطنين والمستوطنات بنحو 600% منذ توقيع اتفاقية السلام¹⁰¹. فعلى الرغم من أنه في الأعوام 2000-2012، لم يتم بناء أي مستوطنة جديدة¹⁰²، بسبب ما رافق مسيرة السلام من ضغوط دولية على

⁹⁹ اسبوزيتو، ميشيل، "سنة على حرب غزة: فك الارتباط الإسرائيلي الأحادي الجانب من بداية الفكرة حتى عشية الحرب-مسرد زمني"، ترجمة: مصطفى الحسيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 80-81، 2009، ص 130.

¹⁰⁰ المشهرواي، علاء الدين، "الأثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة: دراسة تحليلية للنواحي السياسية والأمنية لواقع الانسحاب الإسرائيلي في أيلول 2005"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 59-60.

¹⁰¹ وكالة الأنباء الفلسطينية المستقلة-سوا، "تضاعف الاستيطان بنحو 600% منذ توقيع أوسلو"، 12 تموز/

يوليو 2016، متاح على الرابط التالي: <https://palsawa.com/post/75096>

¹⁰² عدا مستوطنة واحدة، إذ قامت سلطات الاحتلال بتحويل البؤرة الاستيطانية "رحاليم" إلى مستوطنة في عام 2013.

"إسرائيل" لتجميد الاستيطان، وعدم وجود استقرار سياسي في "إسرائيل" خلال تلك المرحلة، فقد لجأت سلطات الاحتلال للتعويض عن ذلك بتسمين المستوطنات القائمة، سواء من حيث زيادة عدد سكانها، أو من خلال إقامة "أحياء" جديدة ضمن حدود المستوطنات القائمة، وإنشاء جدار الفصل وتوسيعه، والبؤر الاستيطانية، وإقامة المستوطنات الجديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة، ومنح التراخيص، ونشر العطاءات المتعلقة بذلك.

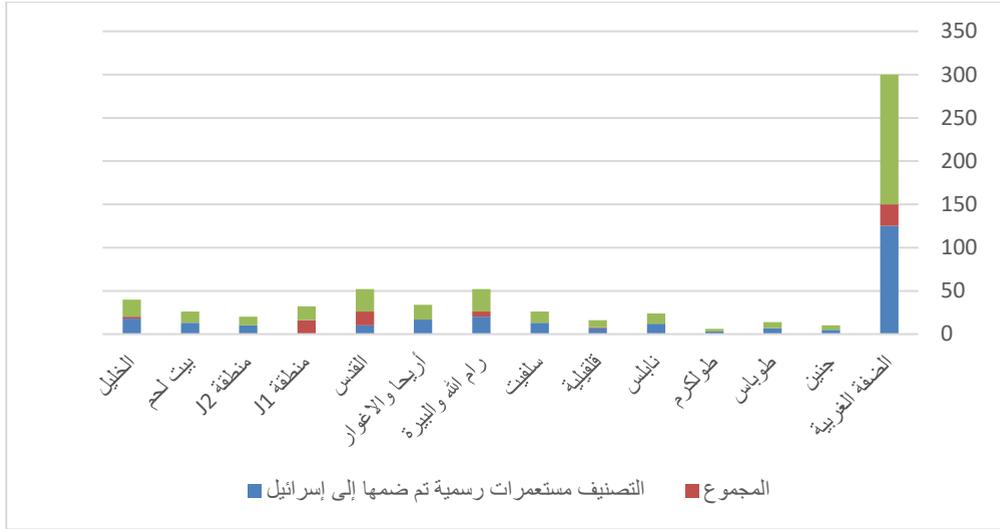
وفقاً لإحصائيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2019، تشير التقديرات إلى أن عدد المستوطنات في الضفة الغربية حتى نهاية عام 2018، بلغ 150 مستوطنة، منها 26 مستوطنة في محافظة القدس (16 في القدس الشرقية، و10 في القدس الغربية)¹⁰³. علماً أن هذه الأعداد لا تشمل البؤر الاستيطانية، فحسب تقرير صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت دون موافقة رسمية مباشرة، وتسمى بؤراً استيطانية، 97 مستوطنة، 33% منها تم تبييضها، أو تحت التبييض القانوني.¹⁰⁴

شكل رقم (1): عدد المستوطنات في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2018¹⁰⁵

¹⁰³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين -التقرير الإحصائي السنوي، 2019"، قاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي، 2019، رام الله، فلسطين. <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2485.pdf>، استرجعت بتاريخ، 4-5-2020.

¹⁰⁴ بلعوم، ونام، "الهدف مليون: المستوطنون والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس-ورقة معلوماتية"، تقرير منشور على موقع مدار، 2 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، متاح على الرابط التالي: <https://www.madarcenter.org>

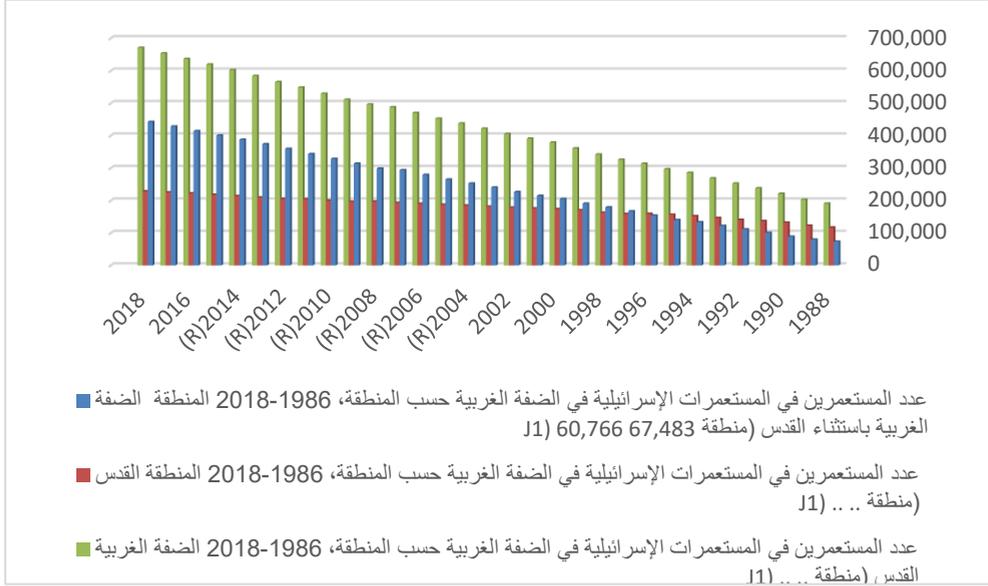
¹⁰⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين -التقرير الإحصائي السنوي"، 2019، مرجع سبق ذكره، 49.



تطور عدد المستوطنات في الضفة الغربية خلال السنوات 1967-2018 من مستوطنة واحدة في عام 1967، إلى 150 مستوطنة عام 2018. فيما بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حتى نهاية عام 2018، 670,007 مستوطنًا، منهم 311,462 مستوطنًا في محافظة القدس.

شكل رقم (2): عدد المستوطنات في الضفة الغربية حسب المحافظة والسنة منذ عام 1986-

2018¹⁰⁶



تحاول الحكومة الإسرائيلية تشريع الاستيطان، وإعطاءه مسوغات قانونية، تساهم في تعزيز بقاء الكتل الاستيطانية والمستوطنات الكبرى تحت السيادة الإسرائيلية. فقد شرعت الحكومة في سن قوانين تحمي المستوطنات القائمة، ولعل أبرز هذه القوانين ما يعرف بـ "قانون التسوية"، الذي يهدف إلى تسوية وضع الاستيطان، وتعزيزه، وتطويره من خلال تشريع وجوده قانونياً، أو تبييض الاستيطان. وحسب تقرير صدر عن كتلة "السلام الآن" الإسرائيلية، سيتم بموجب القانون الجديد، منح تراخيص لـ 4000 وحدة استيطانية قائمة على أراض بملكية خاصة للفلسطينيين، وشرعنة 800 بؤرة استيطانية مقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشرعنة 72 مستوطنة، ومصادرة 8 آلاف دونم من المواطنين الفلسطينيين. ويسمح القانون بالإبقاء على المستوطنات

¹⁰⁶ جهاز الإحصاء الفلسطيني، عدد المستوطنين في الضفة الغربية حسب المنطقة والسنة منذ عام 1989-2018.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Occupation/SETT4A-2018.html

المقامة على أراض فلسطينية خاصة، وليس على ما يسمى أراضي حكومية، وتعويض أصحابها ماليًا.¹⁰⁷

كما أن تشجيع سلطات الاحتلال للاستيطان، وتوسيعه، لم يقتصر على صعيد شرعنته فحسب، بل وعلى صعيد تخصيص نسب عالية من الموازنة الحكومية، لدعم المستوطنين، وتحفيزهم على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. فقد كشف بحث جديد أن قانون الموازنة العامة الجديدة لدولة "إسرائيل" للسنتين 2017 و2018، يتضمن بنداً واضحاً للمستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية، ويشمل امتيازات وهبات مالية، ضريبية وغيرها، تزيد بنسبة أكبر عما يحصل عليه السكان داخل "إسرائيل" نفسها، بحيث تعادل حصة المستوطن اليهودي في الضفة الغربية من الموازنة العامة الجديدة للدولة، خمسة أضعاف حصة المواطن الإسرائيلي في أي من المناطق السكنية المختلفة في داخل "إسرائيل"، وضمن ما يسمى "الخط الأخضر".¹⁰⁸

هكذا، فإن مواقف صانعي القرار في "إسرائيل"، وتصوراتهم وبرامجهم بشأن المستوطنات والاستيطان في الأراضي الفلسطينية، تصب جميعها باتجاه واحد، وثمة إجماع من قبل جميع الحكومات الإسرائيلية على مختلف توجهاتها، على أن المستوطنات الإسرائيلية، تشكل مورداً استراتيجياً يجب استمرار وجوده وتوسيعه. كما تقضي جميع المشاريع والتصورات الإسرائيلية، بالإبقاء على الكتل الاستيطانية، جزئياً أو كلياً، مما يعني أن الاعتراف الفلسطيني بالمكانة النهائية لهذه المستوطنات، يعتبر إنجازاً باهراً ضمن المصطلحات والمفاهيم التاريخية، ويصبح غير الشرعي شرعياً، وتحقق النبوءة الخلاصية بأرض "إسرائيل"، المدعومة من قبل الصهاينة العلمانيين.

ثانياً: موقف القانون الدولي والشرعية الدولية من الاستيطان الإسرائيلي

¹⁰⁷ موقع عرب48، "قانون التسوية يمهد لضم المستوطنات لإسرائيل"، 6 كانون أول/ ديسمبر 2012، متاح على الرابط التالي: <https://www.arab48.com>

¹⁰⁸ سلامة، سليم، "ميزانية إسرائيل الجديدة: حصة المستوطن في الضفة خمسة أضعاف حصة المواطن داخل "الخط الأخضر!"، 26 كانون أول/ ديسمبر 2016، تقرير منشور على موقع مدار، متاح على الرابط التالي:

<https://www.madarcenter.org>

يرتبط موضوع الاستيطان في المناطق المحتلة عام 1967، بالاحتلال وحقوق سكان المناطق المحتلة، وكذلك الموقف من الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وفيما يتعلق بقواعد القانون الدولي بشأن الاحتلال العسكري، فإن هذه القواعد لا تخول دولة الاحتلال، إلا سلطات محدودة، من أجل تمكينها من إدارة الإقليم الخاضع لها. فقد أجازت اتفاقية لاهاي لسنة 1907 في المادة (43) لسلطات الاحتلال، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين النظام العام والأمن بأسرع وقت ممكن، وفي المقابل، منعت تلك الاتفاقية في المواد (46) و (55)، من الاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة في الإقليم المحتل، وطالبتها بحماية حقوق الأشخاص وأموالهم، وإدارتها طبقاً لقواعد الانتفاع أو الاستخدام، وليس الملكية أو السيادة. وهذا يعني ضمناً، بطلان أي إجراءات تشريعية أو إدارية، تقوم بها سلطات الاحتلال لتغيير الأمر الواقع في الإقليم المحتل، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال، على الوضع في الأراضي الفلسطينية.

تعتبر إقامة المستوطنات في القانون الدولي بفروعه، إضافة إلى نقل سكان الدول المحتلة إلى الإقليم المحتل، متناقضة مع اتفاقية جنيف الرابعة حول قوانين الحرب لعام 1949. فقد نصت المادة (49) من الاتفاقية الرابعة، على حظر النقل الإجباري للأفراد والجماعات من الأراضي المحتلة، وكذلك حظر نقل قوات الاحتلال لجماعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، وهو ما يعني حماية الحالة الديموغرافية الراهنة لسكان الأراضي الخاضعة للاحتلال. كما أكدت ذلك اتفاقية لاهاي لعام 1907، التي نصت على ما يلي: أولاً: عدم مصادرة أي قطعة أرض عامة أو خاصة مصادرة دائمة، حيث يمكن استخدامها فقط لفترة مؤقتة. ثانياً: عدم إقامة أي مستوطنة على أي أرض عامة أو خاصة بصورة دائمة، ثالثاً: إذا ما استخدمت الأراضي الخاصة، فإن ملكيتها تبقى باسم أصحابها، ويُدفع لهم بدل أجره خلال فترة استخدامها، رابعاً: إذا ما استخدمت الأراضي العامة، فإن استخدامها يكون مؤقتاً، وبشرط ألا تتغير معالمها. خامساً: إن المواقع المشروعة، والتي تقام على الأراضي المحتلة، هي تلك التي يحتاجها الجيش المحتل بصورة ضرورية لأمنه.¹⁰⁹

¹⁰⁹ عريقات، صائب، "الاستيطان في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 89، مصر 1987، ص 13-

تضمنت المادة (49) من اتفاقية جنيف بأن "إسرائيل" مارست ما يناقضها تمامًا، فقامت بمصادرة الأراضي العامة والخاصة بشكل دائم، وأقامت المئات من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، ولم تعترف بوجود أصحاب لهذه الأراضي، وإنما أقامت المستوطنات بالقوة، رغم تصدي أصحاب الأراضي الأصليين لها، ومثال ذلك، المقاومة الشعبية التي يقوم بها الشعب الفلسطيني حاليًا في قرى بلعين ونعلين، كما قامت "إسرائيل" بتغيير معالم المناطق والأراضي التي صادرتها، وأقامت عليها مستوطناتها، وكل ذلك يتم بذرائع ومبررات أمنية.¹¹⁰

كذلك، وفي ظل سياسة الاستيطان على هذا النحو تشكل الممارسات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والعهدين الدوليين لسنة 1966؛ فهي تعطي للشعوب حق تقرير المصير، وتعطي للسكان أينما كانوا، حقوقًا لا يجوز الانتقاص منها أو تجاوزها¹¹¹. كما أن المادة (17/2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تنص على أنه "لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفًا". ومع ذلك، لم يتم احترام ممتلكات الفلسطينيين، الذين لا يزالون عرضة للطرد، وهدم المنازل، ومصادرة ممتلكاتهم لإقامة المستوطنات اليهودية عليها، وخاصة في سياق سياسة "إسرائيل" في الضم الزاحف للأراضي المحتلة. كما تنتهك سياسة الاستيطان الإسرائيلي، مبدأ المساواة، المنصوص عليه في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كون هذه المستوطنات مبنية حصراً لليهود، ومفصولة عن بقية سكان الأراضي المحتلة، ومغلقة أمام الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين على حد سواء¹¹². وبالتالي، يمثل وجود تلك المستوطنات والبؤر الاستيطانية المنتشرة، انتهاكًا لحقوق المواطن الفلسطيني، لأن إقامة مثل تلك المستوطنات، من شأنه أن يؤدي إلى حرمانهم من الحقوق الإنسانية، بما في ذلك

¹¹⁰ شاهين، أيمن عبد العزيز، والعيلة، رياض علي، "الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية"، مجلة جامعة الأزهر-سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010، ص 933.

¹¹¹ بركات، حسن "الاستيطان وفرص السلام"، من كتاب "الاستيطان الإسرائيلي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني"، 2016، ص 318.

¹¹² الشديفات، شادي، والجبرة، علي، موقف القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، مجلة المنارة، المجلد 21، العدد 4، الأردن، جامعة آل البيت، 2015، ص 300-302.

الحق في الملكية، والمساواة، والمستوى اللائق من المعيشة، وحرية الحركة. كما أن مواصلة "إسرائيل" في الاستحواذ على الضفة الغربية، يحول دون تحقيق الفلسطينيين لحقهم في تقرير مصيرهم، في دولة فلسطينية قابلة للعيش، والتعايش في المحيط الدولي. وعليه؛ فقد شكلت سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تجاوزاً لكل المبادئ التي جاء بها القانون الدولي، والتي تتعلق بالاحتلال العسكري، بل إن تلك السياسة، تعتبر انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، وخاصة المادة (49)، المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب. وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية، سواء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن الدولي. حيث يتضح من خلال متابعة قرارات كل من مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ 1967 وحتى اليوم، أن غالبية القرارات والتوصيات الصادرة عنها، جاءت باتفاق أغلبية أعضاء المنظمة الدولية، على إدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ورفضت الإقرار بأي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وطالبت بإزالة المستوطنات، وتفكيكها.

من أهم قرارات الجمعية العامة، القرار رقم (3240)¹¹³ لعام 1974، والذي جاء فيه: "تؤكد الجمعية العامة من جديد، أن جميع التدابير المتخذة من قبل "إسرائيل"، لتغيير الطابع المادي للأقاليم المحتلة، أو لأي جزء منها، أو لتغيير تكوينها السكاني، أو هيكل مؤسساتها، هي تدابير باطلة ولاغية... وتكرر الجمعية نداءها إلى جميع الدول، والمنظمات الدولية، والوكالات المتخصصة، داعية إياها إلى عدم الاعتراف بأي تغييرات أحدثتها "إسرائيل" في الأقاليم المحتلة". وكررت الجمعية نفس خطاب الإدانة والاستنكار في العديد من القرارات، على مدار الأعوام اللاحقة وحتى اليوم.

أما أبرز قرارات مجلس الأمن بهذا الخصوص، فهو القرار رقم (465) لعام 1980، والذي قرّر: "إن كافة الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير الصفة الطبيعية، والتكوينة المؤسساتية، أو وضع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى، المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس، ليست لها شرعية قانونية، وأن سياسة "إسرائيل" في توطين أقسام من سكانها ومهاجريها الجدد في هذه الأراضي، يشكل انتهاكاً صارخاً لمعاهدة جنيف الرابعة، ويشكل أيضاً عاقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل

¹¹³ تبنت الجمعية العامة القرار بموافقة 89 دولة، واعتراض 4 دول، وامتناع 36 دولة عن التصويت.

وعادل ودائم في الشرق الأوسط". ويعتبر هذا القرار من أقوى القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي حتى حينه، بخصوص سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة. ثم تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم (2334)¹¹⁴ الصادر في 22 كانون أول/ ديسمبر 2016، الذي أُعْتِبَ أقوى قرار أممي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 36 عاما وحتى اللحظة، والذي أكد في ديباجته على أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة رئيسة أمام تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وأن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، إنما يُعرض للخطر جدوى حلّ الدولتين على أساس حدود 1967. وأدان القرار جميع التدابير الأخرى، الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، بما يشمل بناء المستوطنات الإسرائيلية، وتوسيعها، ومصادرة الأرض، وضمها بالأمر الواقع، وهدم المنازل، والنقل القسري للمدنيين الفلسطينيين، كأساس لانتهاك القانون الإنساني الدولي، والقرارات ذات الصلة. مؤكداً على حل الدولتين لإحلال السلام في المنطقة، ومطالباً "إسرائيل" بتجميد كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/ مارس 2001. كما طلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر، تقريراً عن تنفيذ أحكام هذا القرار.

2.2. الاستيطان الإسرائيلي والبيئة الفلسطينية

أولاً: الإطار القانوني

1. القانون الدولي البيئي

اتجه العالم منذ أوائل القرن الماضي، إلى وضع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات، بهدف حشد الجهود الدولية لمعالجة القضايا ذات العلاقة بالبيئة ومواردها. فهناك أكثر من 52 اتفاقية دولية خاصة بمنع التلوث، في ظل القانون الدولي التقليدي منذ عام 1950

¹¹⁴ تقدمت بالقرار لمجلس الأمن أربع دول غير عربية، هي: السنغال، وماليزيا، وفنزويلا، ونيوزلندا.

وحتى عام 1990،¹¹⁵ ويتمثل الهدف الأساسي لهذه المعاهدات والاتفاقيات، سواء على المستوى الثنائي، أو الإقليمي، أو الدولي، في حماية البيئة، والمحافظة عليها نظيفة، وملائمة لحياة الإنسان¹¹⁶، حيث يتوجب على الدول التي تصادق على هذه الاتفاقيات، أو بعضها، أن تلتزم باتخاذ التدابير التشريعية، والتنظيمية، والإدارية، لتنفيذ بنود تلك الاتفاقيات، وتطبيقها على المستوى الوطني.

لقد أكدت معظم دول العالم، على حق الإنسان في حصوله على بيئة سليمة وأمنة، ومن أمثلة ذلك، بعض البنود الواردة في عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الخاصة بحماية البيئة والحفاظ عليها، كميثاق ستوكهولم لحماية حقوق الإنسان والبيئة لعام 1972، وكان أهم ما جاء فيه: "إن للإنسان حقاً أساسياً في الحرية والمساواة، والحصول على بيئة حياتية ملائمة، وبيئة نوعية تسمح له بالعيش بكرامة ورفاهية وصحة". وكذلك الميثاق العالمي حول البيئة لعام 1973، الذي نص على ما يلي: للإنسان الحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في المشاركة في الحوار الدائر حول البيئة، واتخاذ القرارات الملائمة حولها."

فيما يلي النصوص التالية من بعض الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) رقم (169)، التي تنص في الفقرة السابعة، على أن السكان الأصليين، سوف ينالون الحق في تقرير أولوياتهم الخاصة بعملية التنمية، والتي تؤثر على طبيعة حياتهم، ومعتقداتهم، والمؤسسات والطقوس الدينية والروحية، والأرض التي يشغلونها أو يستخدمونها، وتجربة إمكانية تنظيمهم؛ من أجل تطوير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسوف تضع الحكومات مقاييس لحماية البيئة، والحفاظ عليها في المناطق التي يقطنونها.

¹¹⁵ عبد الجليل، مفتاح، "التعاون الدولي في مجال حماية البيئة"، مجلة المفكر، العدد (12)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، آذار/مارس 2015، ص 258.

¹¹⁶ من أهم هذه الاتفاقيات، الاتفاقيات المتعلقة بالحفاظ على الحيوانات والنباتات، الموقع في لندن عام 1923، والاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار، المعتمدة في لندن عام 1954، ومعاهدة حظر تجارة الأسلحة النووية، الموقع في موسكو عام 1963. هذا إلى جانب الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية المعدة كممثل لطبوع الماء، المعتمدة عام 1971. وقد تم مؤخراً في التسعينيات من القرن الماضي وضع أهم الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة، وهما اتفاقية التنوع البيولوجي، التي اعتمدت في ريودي جانيرو عام 1992، والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر عام 1994.

- إعلان ريو لعام 1992، الذي ينص في البندين (1) و (4)، على "إن الإنسان هو مركز الاهتمام للتنمية المستدامة، وله الحق في الحصول على حياة صحية ومنتجة، وذلك بالتوافق مع الطبيعة. من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والتي سوف تكون الجزء الجوهري لعملية التطوير، ولا يمكن أن تعتبر بمعزل عنها".
- إعلان بكين لعام 1983، الذي ينص في الفقرة (36) على "أن التطور الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والحماية البيئية، عبارة عن مكونات متداخلة، ومعززة للتنمية المستدامة، وهي الإطار لجهودنا من أجل تحقيق حياة ذات نوعية أفضل لجميع الناس، التقدم الاجتماعي المنصف الذي يقدر تقوية الضعفاء، خصوصاً النساء اللواتي يعشن تحت ظروف الفقر، من أجل الانتفاع من المصادر البيئية، واستدامتها كقاعدة للتنمية المستدامة".
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1990، حول حق الأفراد في بيئة مناسبة لصحتهم ورفاهيتهم، والذي جاء تنويجاً للقرارات والإعلانات السابقة.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (66/225) لعام 2011 الذي أكد على 'السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية"، الذي أكد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، ويعترف بحقه في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية، وإتلافها، أو ضياعها، أو استنفادها، أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال، بسبب التدابير غير المشروعة التي تتخذها "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، من خلال بناء المستوطنات، وتشبيد الجدار، والتي تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وفتوى محكمة العدل الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما طالب القرار "إسرائيل"، بالكف عن اتخاذ أي إجراءات تضر بالبيئة، بما في ذلك إلقاء النفايات بجميع أنواعها، في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعترف القرار بحق فلسطين في المطالبة بالاسترداد، أو التعويض، نتيجة لاستغلال مواردها الطبيعية، أو ضياعها، أو تعريضها للخطر.
- جاء القانون الدولي البيئي، بمبادئه أو مقاصده الخاصة، ليرسم معالم السياسة البيئية الدولية في المحافظة على البيئة، وعلى المصادر الطبيعية للكوكب الأزرق. وقد بدأت هذه المبادئ في الظهور مع

المؤتمرات الدولية، التي كان أولها مؤتمر ستوكهولم عام 1972، ومن ثم صيغت هذه المبادئ بشكل متكامل في "قمة الأرض" التي عُقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، والتي تتلخص في المبادئ التالية:¹¹⁷

- مبدأ الحيطة والحذر، الذي يدعو إلى أخذ أي إنذار يهدد البيئة بشكل خطير على محمل الجد، دون تسويق أو تأجيل، حتى يتم التثبت علمياً من حقيقة الخطر، أو الضرر المحتمل.
- مبدأ تقييم الأثر البيئي، الذي يُعتمد عليه في التخطيط الواعي في استخدام الموارد الطبيعية للبيئة، وإعادة تطويرها، حفاظاً على حق الأجيال القادمة.
- مبدأ المتسبب في التلوث يتحمل التكلفة، حيث يتحمل الطرف المسبب للتلوث، تكلفة الضرر الذي تسبب به، إضافة إلى تكاليف إزالته.
- مبدأ التنمية المستدامة، الذي يرى أن التنمية، وإن قامت للإيفاء بالحاجات الحالية للمواطنين، إلا أنها يجب أن تحافظ على حق الأجيال القادمة في المصادر الطبيعية، وتحقق الاستخدام العادل بين الفريقين.
- مبدأ الالتزام وتعزيز القانون الدولي البيئي، ويتمثل ذلك في تعزيز الإجراءات المتخذة لضمان تحقيق الالتزامات القانونية، ضمن المبادئ العامة للمسؤولية الدولية، أو أي جهود لتسوية النزاعات في سبيل تعزيز وتقوية القانون الدولي البيئي، خاصة أن الضرر البيئي في بعض الحالات، يتجاوز حدود الدولة الواحدة.

2. اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لسنة

1989

في ثمانينيات القرن العشرين، قامت بعض الدول المتقدمة، بتشريع القوانين البيئية، التي انتهت بالارتفاع الهائل في نفقات معالجة النفايات الخطرة. وفي بعض الحالات، تبين أن النفايات الخطرة

¹¹⁷ عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 260-264.

تم إرسالها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، للطمر دون المعالجة السليمة، لمنع إلحاق الضرر بموارد الطبيعة والبشر.

وفي إطار مشروع الأمم المتحدة للبيئة، وضعت دول العالم اتفاقية بازل بشأن تنظيم النقل عبر الحدود، لمختلف أنواع النفايات الخطرة عام 1989، وبدأ نفاذها عام 1992.

وقعت دولة "إسرائيل" على الاتفاقية عام 1992، واعتمدها في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1994، وأصبحت سارية المفعول في "إسرائيل" عام 1995¹¹⁸. فيما انضمت دولة فلسطين للاتفاقية، بداية عام 2015، لتكون الطرف 184 من الأطراف المتعاقدة عليها.¹¹⁹

تقر اتفاقية بازل حق الدول السيادي في حظر الدخول، أو التخلص من النفايات والمواد الخطرة، وتؤكد على الحاجة إلى رقابة صارمة على حركة هذه النفايات ونقلها. وتنص هذه الاتفاقية كذلك، على أن التخلص من النفايات والمواد الخطرة، المنتجة في دولة ما، يكون داخل الدولة نفسها، وبطريقة سليمة، وألا تشكل أي خطر على البيئة والإنسان، ومن أهم ما نصت عليه الاتفاقية في هذا الخصوص، ما يلي:¹²⁰

- تحظر الأطراف تصدير النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى إلى الأطراف التي حظرت استيرادها.
- يتخذ كل طرف التدابير اللازمة لضمان خفض نقل النفايات الخطرة، والنفايات الأخرى عبر الحدود إلى الحد الأدنى، وبما يتفق مع الإدارة السليمة بيئيًا والفعالة لهذه النفايات، وأن يجري النقل بطريقة توفر الحماية للبيئة والصحة البشرية من الآثار الضارة التي تنجم عن النقل.
- يتخذ كل طرف التدابير اللازمة بغية عدم السماح بتصدير نفايات خطرة، أو نفايات أخرى، إلى البلدان النامية، التي حظرت بموجب تشريعها كل الواردات، أو إذا كان لديه سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن النفايات قيد النظر، لن تدار بطريقة سليمة بيئيًا.
- تعتبر الأطراف أن الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة، أو بالنفايات الأخرى، فعل إجرامي.

¹¹⁸ موقع وزارة حماية البيئة الإسرائيلية، "اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر

الحدود" 10 تشرين ثاني/ نوفمبر 2013، <http://www.sviva.gov.il/Arabic>

¹¹⁹ العتيبي، شداد، " انضمام فلسطين لمعاهدة بازل المتعلقة بالنفايات الخطرة"، مقال منشور على موقع وكالة معاً الإخبارية، 18 شباط/ فبراير 2015، <http://www.maannnews.net>

¹²⁰ المادة الرابعة من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام 1989.

- يقوم كل طرف باتخاذ التدابير القانونية والإدارية، والتدابير الأخرى، الملائمة لتنفيذ أحكام الاتفاقية وإنفاذها، بما في ذلك تدابير لمنع التصرفات المخالفة للاتفاقية، والمعاقبة عليها.
- لا يسمح طرف بتصدير نفايات خطرة، أو نفايات أخرى، من أراضيه إلى جانب غير طرف، أو باستيرادها إلى أراضيه من جانب غير طرف.
- وفضلاً عن ذلك، على كل طرف أن يحظر على جميع الأشخاص الخاضعين لولايته القضائية الوطنية، نقل النفايات الخطرة، أو النفايات الأخرى، أو التخلص منها، إلا إذا كان هؤلاء الأشخاص مخولين، أو مسموحاً لهم بالقيام بتلك الأنواع من العمليات.
- على كل طرف أن يشترط إدارة النفايات الخطرة، أو النفايات الأخرى، المصدرة بطريقة سليمة بيئياً في دولة الاستيراد، أو أي مكان آخر.

ثانياً: الآثار البيئية للمستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية

تركت المستوطنات الإسرائيلية آثاراً مدمرة طالت جميع عناصر البيئة الفلسطينية؛ فالسيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية من خلال سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي الزراعية التي تشكل مصدر رزق للعديد من المواطنين، وشق الطرق الالتفافية المؤدية إلى المستوطنات، وإقامة الحواجز ومعسكرات الجيش، دمرت معظم الأراضي الزراعية. كما أن الاحتلال الإسرائيلي، لم يكتفِ بإقامة هذه المستوطنات، وإنما جعل جميع الأراضي الزراعية المجاورة لها، مناطق أمنية، لا يمكن للمواطنين الفلسطينيين الاقتراب منها. وأخيراً جاء الجدار الفاصل، الذي تسبب بخسائر كارثية على المستويات المختلفة. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الإجراءات الإسرائيلية، أدت إلى حرمان الشعب الفلسطيني من مصادر المياه الجوفية، إضافة إلى تلويث مياه الخزان الجوفي بسبب المياه العادمة، التي تتسرب من المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية. لقد حالت هذه الإجراءات الإسرائيلية دون وضع سياسات بيئية فلسطينية شاملة وتنفيذها، وكان لها آثار سلبية بالغة الخطورة على البيئة في فلسطين، كما ساهمت في تعريض البيئة الفلسطينية إلى ضغط واضح، ناتج عن الاستنزاف الدائم للمصادر الطبيعية وتلويثها. وفيما يلي بعض هذه المظاهر والمخاطر التي تتعرض لها البيئة الفلسطينية.

1. استنزاف المياه الفلسطينية

فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين في المياه، فقد تم التعامل وفقاً للبند (40) من الملحق الثالث لبروتوكول التعاون الاقتصادي من الاتفاقية المرحلية، والمعنون (المياه والمجاري)، والذي بموجبه اعترف الطرف الإسرائيلي بحقوق المياه الفلسطينية في الضفة الغربية، وأجل التفاهم على ذلك إلى مفاوضات الوضع النهائي. وبموجب هذا البند، خصص الجانب الفلسطيني ما مجموعه 118 مليون متر مكعب من المصادر القائمة (الينابيع والآبار) في الضفة الغربية، وكان من المفترض تمكين الجانب الفلسطيني من حفر آبار، تضيف حوالي 80 مليون متر مكعب إلى مجموع ما يتم استخدامه، ولكن لم تتمكن السلطة الفلسطينية من حفر آبار، سوى مجموعة آبار تعطي حوالي 30 مليون متر مكعب، من أصل 80 مليون.¹²¹

وتجدر الإشارة إلى أن كمية المياه الجوفية في أراضي الضفة الغربية، قدرت بحوالي 710 مليون متر مكعب، منها حوالي 483 مليون متر مكعب مخصصة لسكان المستوطنات و"إسرائيل"¹²²، وهي كمية كبيرة جداً من المياه، إذا ما قورنت بالكمية المخصصة لسكان العرب، الذين يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين نسمة، ولا يستهلكون في الضفة الغربية مثلاً، أكثر من 118 مليون متر مكعب في السنة. ونتيجة لاستنزاف "إسرائيل" للأحواض الجوفية، والقيود المفروضة على حفر الآبار وتأهيلها، تقلصت كمية المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين خلال العشر سنوات الماضية، إلى أقل من الكمية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو. فالفلسطينيون استخرجوا 138 مليون متر مكعب من المياه في الأحواض الجوفية للضفة الغربية في عام 1999، غير أن هذه الكمية انخفضت إلى أقل من 93 مليون متر مكعب في عام 2009. كما أن إقامة جدار الضم والتوسع، أدى إلى خسارة كبيرة في مياه

¹²¹ دودين، محمد موسى، وعبد الكريم، محمود شفيق، "الإطار القانوني الناظم للمياه الجوفية في القانون الدولي: دراسة تطبيقية على المياه الجوفية الفلسطينية"، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، جزء 2، عدد(8)، مصر، كانون أول/ ديسمبر 2016، ص 653-654.

¹²² سلامة، ياسر إبراهيم، "السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية (دراسة في الجغرافيا السياسية)" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص 172.

الحوض الغربي للفلسطينيين، حيث خسروا 23 بئرًا، و51 نبعًا، تنتج 7 ملايين متر مكعب من المياه (5,3 مليون في قلقيلية، و1,2 مليون في طولكرم).¹²³

توضح الأرقام أن كمية الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية، هي أقل من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، والبالغ 100 لتر لكل فرد في اليوم. ويبدو التوزيع غير العادل للمياه واضحًا، عند مقارنة الأرقام السابقة، بما يستهلكه سكان المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الغربية، حيث يستهلك المستوطن الإسرائيلي حوالي 350 لترًا في اليوم، في حين يعاني الفلسطينيون في التجمعات المجاورة، من أزمة مياه حقيقية، حيث لا يتجاوز معدل استهلاك الفرد في بعض التجمعات، 20 لترًا في اليوم.¹²⁴

من جانب آخر، عملت مستوطنات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، على تلويث الجزء القليل الباقي من المياه، الذي يمثل المورد المائي الوحيد لثلاثة ملايين فلسطيني، في مختلف جوانب حياتهم. ومن أبرز الملوثات التي تتعرض لها المياه الفلسطينية، هي المياه العادمة، والمخصبات الزراعية، ومبيدات الآفات الزراعية، إضافة إلى النفايات الخطرة بأنواعها المختلفة.

2. التلوث بالمياه العادمة

تعتمد الاحتلال الإسرائيلي الإضرار بالبيئة الفلسطينية بشكل مباشر، وذلك عبر مستوطناته في الضفة الغربية، حيث تقوم هذه المستوطنات، بضخ ملايين الأمتار المكعبة من المياه العادمة، في الأودية والأراضي الزراعية الفلسطينية، حيث بلغت كمية المياه العادمة التي تضحها المستوطنات الإسرائيلية، حوالي 40 مليون متر مكعب سنويًا، في حين أن كمية ما ينتجه المواطنون الفلسطينيون من المياه العادمة في الضفة الغربية، بلغت حوالي 34 مليون متر مكعب، أي أن المستوطن الإسرائيلي ينتج من المياه العادمة أكثر من خمسة أضعاف ما ينتجه الفرد الفلسطيني. وعلى الرغم من أن 90% من مساكن المستوطنات، متصلة بشبكات صرف صحي، إلا أن نسبة ما يعالج منها لا تتجاوز 10%

¹²³ موقع جهاز الإحصاء الفلسطيني، "البيئة الفلسطينية بين مطرقة الاستيطان وسندان ازدياد السكان" متحصل عليه من خلال، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/environmA09.pdf

استرجع بتاريخ 4-5-2020

¹²⁴ معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، "ملخص تقرير: الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان"، مرجع سبق ذكره، ص8.

من كمية المياه العادمة المنتجة، فيما يتم التخلص من باقي كمية المياه العادمة في الأودية والأراضي الزراعية الفلسطينية، مثل: وادي النار، ومنطقة شرق مدينة الخليل، ووادي قانا بين نابلس وقلقيلية، الذي تتدفق فيه المياه العادمة الناتجة عن مستوطنة أريئيل، ومجموعة المستوطنات حولها¹²⁵.

هذا وتلعب المياه العادمة الإسرائيلية دورًا كبيرًا في تلوث البيئة الفلسطينية، فهي تعمل على تلوث المياه في كل من الخزان الجوفي والمياه السطحية، وذلك من خلال زيادة نسبة الأملاح والنترات، مما يجعل المياه غير صالحة للاستخدام الآدمي، وحتى غير صالحة للاستخدام الزراعي. كما تعمل المياه العادمة على تلويث الأراضي الزراعية والمزروعات، إذ إن تركيز أملاح الصوديوم في التربة التي تتعرض للمياه العادمة يعمل على انسداد مساماتها، وتصبح غير قابلة للزراعة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تصحر الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى نشر الروائح الكريهة، وتكاثر الحشرات الضارة، وانتشار الأوبئة.

3. تلوث الهواء

إلى جانب التلوث الناتج عن استخدامات وسائل النقل المحلية في المستوطنات الأهلة بالسكان، عمل الاحتلال على زيادة معدلات هذا التلوث، عن طريق عشرات المصانع المنتشرة في مستوطناته بالضفة الغربية. فهذه المصانع تنفث ملايين الأطنان من الغازات السامة، التي تلحق أضرارًا بالصحة العامة. كما أن الصناعات الإسرائيلية في الضفة الغربية، تشكل الخطر الأكبر على تلوث الغلاف الجوي في فلسطين عامة، حيث يتوقع خبراء المناخ أن تزداد غازات الدفيئة المنبعثة من المناطق المحتلة، بنسبة 40%، وذلك حتى عام 2020¹²⁶. ومن أبرز ملوثات الهواء الناتج عن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، الغبار الناتج عن مقالع الحجارة الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث

¹²⁵ موقع جهاز الإحصاء الفلسطيني، "بعد 69 عاما على النكبة تضاعف الفلسطينيون 9 مرات، والاحتلال الإسرائيلي يسيطر على أكثر من 85% من أرض فلسطين التاريخية" 5 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017،

<http://www.pcbs.gov.ps>

¹²⁶ كرز، جورج، "آثار الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة والموارد الطبيعية الفلسطينية على التغير المناخي"، مركز العمل التنموي-معًا، فلسطين، 2009، ص8.

تنشر كميات هائلة من الغبار في الهواء، وتتسبب في إلحاق أضرار بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، بعد أن تتساقط ذرات هذا الغبار على المحاصيل الزراعية والأشجار، الأمر الذي يعمل على تدميرها.

4. تهديد التنوع الحيوي

انعكست أشكال التلوث التي تحدثها المستوطنات والمصانع الإسرائيلية، من مياه عادمة، وسرقة المياه، وتلويث الهواء، على التنوع الحيوي في فلسطين، وبشكل خطير، حيث يؤدي تجريف الأراضي لإقامة المستوطنات وشق الطرق الالتفافية، إلى إزالة المساحات الخضراء بعد إزالة النباتات والأشجار، ومساحات واسعة من الغابات، الأمر الذي يؤدي إلى دمار بيئي هائل، يتمثل في إتلاف المحاصيل الزراعية، وتلوث المياه الجوفية، وإحداث أضرار بالثروة الحيوانية والتنوع الحيوي. كما أن النشاطات الاحتلالية والاستيطانية، تعدّ من أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي، حيث تم اقتلاع أو تجريف ما مجموعه 5.2 مليون شجرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والتي تصل قيمتها التقديرية إلى 3.55 مليون دولار أمريكي.¹²⁷ لذلك، فإن الموارد الوراثية النباتية للأراضي الفلسطينية المحتلة، في تراجع مستمر، وقد أصبحت نادرة أكثر فأكثر، وفي بعض الأحيان مهددة بالانقراض؛ حيث إن معدل تدهور الطبيعة في الأراضي الفلسطينية أعلى بكثير في الوقت الحاضر، وذلك مع ظهور التحديات الجديدة التي تواجه التنوع الحيوي، ومنها: التوسع العمراني غير المخطط، والرعي الجائر، وإزالة الغابات، والأنشطة الحرجية غير المخططة؛ والتصحر، والجفاف، والتلوث البيئي الناتج عن الإدارة غير السليمة بيئيًا للنفايات الصلبة والمياه العادمة، إضافة إلى الوضع السياسي القائم، بما في ذلك تقسيم الأراضي ومصادرتها، واقتلاع الأشجار، وبناء المستوطنات، وجدار الفصل العنصري، الذي تسبب بتجزئة موائل هذه الأنواع ومواطنها، حيث إن من بين 2.670 نوعًا من أنواع النباتات التي تم إحصاؤها، والتي تنمو في الضفة الغربية وقطاع غزة، تم تسجيل 636 نوعًا من الأنواع المهددة بالانقراض، منها 90 نوعًا من الأنواع النادرة جدا. لقد بينت نتائج الدراسة التي قام

¹²⁷ موقع جهاز الإحصاء الفلسطيني، "بعد 69 عاما على النكبة تضاعف الفلسطينيون 9 مرات، والاحتلال الإسرائيلي يسيطر على أكثر من 85% من أرض فلسطين التاريخية"، مرجع سبق ذكره.

بها معهد أريج، أن 370 نوعاً من النباتات، أصبحت نادرة، أو نادرة جداً، في الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات الثلاثين الماضية.¹²⁸

لم تتوقف آثار الاحتلال الإسرائيلي عند هذا الحد، بل ساهم، عن طريق مستوطناته المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في تلويث البيئة الفلسطينية، عن طريق النفايات الصلبة والخطرة، الناتجة عن استخدامات المستوطنين الإسرائيليين، سواء كانت ناتجة عن الأغراض المنزلية، أو عن الصناعات الإسرائيلية.

ماهية النفايات الخطرة

عرفت اتفاقية بازل الدولية النفايات الخطرة بأنها: المواد أو الأشياء، التي يُراد التخلص منها طبقاً للأنظمة والقوانين الوطنية، والتي تحتاج إلى طرق وأساليب خاصة للتعامل معها ومعالجتها؛ حيث لا يمكن التخلص منها في مواقع طرح النفايات المنزلية، وذلك بسبب خواصها الخطرة، وتأثيراتها السلبية على البيئة والسلامة العامة. فيما عرفت منظمة الصحة العالمية بأنها: النفايات التي، بسبب خصائصها الكيميائية والفيزيائية، أو البيولوجية، تحتاج إلى تعامل خاص في التداول والمعالجة، أو عند التخلص منها لتجنب مخاطرها على الصحة، وتأثيراتها الضارة على البيئة.¹²⁹

تشكل النفايات الصناعية غالبية النفايات الخطرة، وتنقسم حسب حالتها إلى الأنواع التالية:¹³⁰

- النفايات الصناعية السائلة: تعتبر المركبات النفطية من أخطر النفايات السائلة، وهي نواتج سائلة تتكون من خلال استخدام المياه في عمليات التصنيع المختلفة، أو بقايا مواد مصنعة، مثل الزيوت ومياه الصرف الصناعية، وتلقى في المصببات المائية، سواء الأنهار، أو البحار، أو المحيطات.

¹²⁸ معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، "ملخص تقرير: الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان" مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

¹²⁹ العنانزة، خالد، "النفايات الخطرة والتحدي الأمني" مجلة الأمن والحياة، العدد (371)، جامعة نايف للعلوم العربية، الرياض، 2013، ص 83-84.

¹³⁰ جاسم، أمل، "النفايات الخطرة في دول الخليج العربي" مجلة بيتنا، العدد(144)، الكويت، كانون أول 2011، ص 18-19.

- النفايات الصناعية الصلبة: هي المواد التي تنتج أثناء مراحل التصنيع، وفق حلقة تهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى مواد جاهزة، وكلما زادت مراحل التحويل اتسعت الحلقة، وزادت كمية النفايات. تختلف كمية تركيز هذه النفايات حسب نوعية الصناعة المعنية، ومن أهم النفايات الناتجة عن الصناعة، الأوحال الزيتية من عمليات إنتاج البترول.
- النفايات الصناعية الغازية: هي الغازات أو الأبخرة الناتجة عن حلقات التصنيع، والتي تنفث في الهواء الجوي من خلال المداخن الخاصة بالمصانع، مثل غاز أول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، والأكاسيد النيتروجينية، والجسيمات الصلبة العالقة في الهواء، كالأتربة، وبعض ذرات المعادن المختلفة.
- النفايات المشعة: هي المواد التي تحتوي على بعض النظائر المشعة، الناتجة عن استخدام الطاقة النووية.

عمومًا، تعتبر النفايات خطرة إذا توفرت فيها الأربعة التالية:¹³¹

1. القابلية للاشتعال: تتضمن هذه الخاصية المخلفات السائلة، التي تتولد عنها أبخرة قابلة للاشتعال عند حوالي 60 درجة مئوية، والمخلفات الصلبة القابلة للاحتراق أثناء النقل، والتي يمكن أن تسبب حرائق نتيجة الاحتكاك، والمخلفات التي ترتفع درجاتها تلقائيًا، أو ينتج عنها أبخرة قابلة للاشتعال بكميات خطيرة عند تلامسها مع الماء، مثل (الأثير الإيثيلي، والميثانول، والأسيتون، والتولوين، والبنزين. الخ)
2. القابلية للتفاعل: تتضمن هذه الخاصية المواد التي تتصف بنشاطها الكيميائي، وفي العادة تكون هذه المواد غير مستقرة، ويمكن أن تتفاعل بقوة مع الماء لتشكيل مخاليط متفجرة، أو يمكن أن تنتج غازات، وأبخرة، ورغوة خطيرة أو سامة بكميات كافية، لتشكل خطرًا على البيئة والصحة العامة، مثل كربيد الكالسيوم وأملاح السيانيد عند اختلاطها مع الأحماض.
3. التسبب في التآكل: وهذه المواد تعرف بقدرتها على تآكل الحديد، والتسبب بأضرار جسيمة للأنسجة الحية، عن طريق التفاعل الكيميائي، وذلك بسبب صفاتها الحامضية أو القاعدية الشديدة، ومن أمثلة هذه المواد، مخلفات القواعد مثل الصودا الكاوية، ومخلفات الأحماض، مثل حامض الكبريتيك، وحامض النيتريك، وحامض الهيدروكلوريك.

¹³¹ العنانزة، مرجع سبق ذكره، ص 83-84.

4. التسميم: والمادة السامة هي أي مادة تنتج تأثيرًا ضارًا على الكائنات الحية، عن طريق التعرض المباشر والطبيعي، أو عن طريق الابتلاع أو الاستنشاق.

3. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي، للإجابة على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وتحقيق أهدافها، من خلال عرض التطور التاريخي الذي مرت به السياسة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، كما استخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي للمعلومات التي تم جمعها، وللمحقق التاريخية والقانونية والبيئية، المتعلقة بجميع جوانب خطر الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على البيئة الفلسطينية، من النفايات الخطرة. كما تم الاعتماد على الإحصاءات البيئية المحلية، التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمراكز البحثية، إضافة إلى بعض المصادر والمراجع والدراسات ذات العلاقة.

4. نتائج الدراسة

4.1. تلوث البيئة الفلسطينية من النفايات الخطرة الإسرائيلية

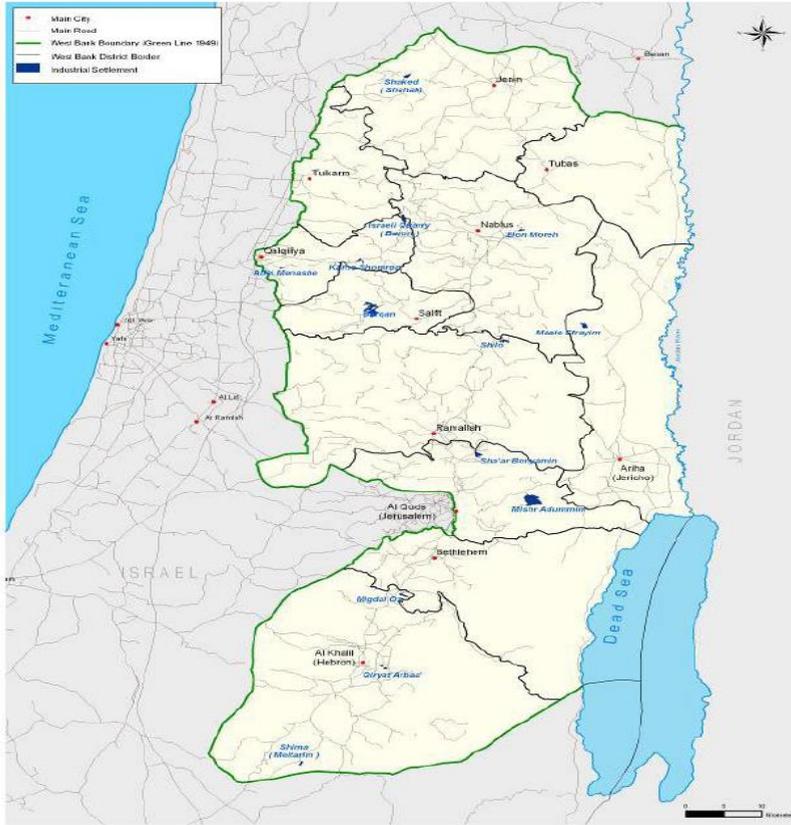
تسببت المستوطنات الإسرائيلية وخاصة الصناعية منها بنتائج كارثية ومدمرة على المواطنين الفلسطينيين، ليس فقط بسبب مصادرة أراضيهم لإقامة هذه المستوطنات عليها، بل بسبب التداعيات البيئية والصحية، التي تسببها هذه المستوطنات ومصانعها، والتي تقوم بالتخلص من نفاياتها، ومن بقايا المصانع والمخلفات الصناعية، عن طريق رميها في الأراضي الفلسطينية المجاورة، حيث تسبب هذه الفضلات الخارجة من المستوطنات، تلويث البيئة بجميع عناصرها الحية، وهي الإنسان والنبات والحيوان، وعناصرها غير الحية، وهي الماء والهواء والتربة. توجد في الضفة الغربية 20 مستوطنة صناعية أقامتها "إسرائيل" عبر سنوات الاحتلال، ولا تزال تقيم مناطق أخرى حتى يومنا هذا. هذه المناطق الصناعية تقام في المناطق المسماة (ج)، وهي تقع في

معظمها خارج التجمعات الاستيطانية الكبيرة. يظهر الجدول (1) هذه المستوطنات وأماكن انتشارها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.¹³²

جدول رقم (1): المستوطنات الإسرائيلية الصناعية في الضفة الغربية المحتلة

الرقم	المستوطنة الصناعية	تاريخ إنشائها	المساحة (دونم)	المحافظة التي تقع فيها
1	شعار بنيامين	1999	574	القدس
2	عطاروت	1970	1378	القدس
3	قرب بيدويل	1991	246	سلفيت
4	شاكيد	1981	858	جنين
5	معالیه أفرام	1970	1370	أريحا
6	ميشور أدوميم	1974	3378	القدس
7	ألون موريه	1979	1396	نابلس
8	برقان	1981	1417	سلفيت
9	محجرة (كسارة)		219	قلقيلية
10	شيلو	1978	1364	نابلس
11	مجدال عوز	1977	1133	الخليل
12	كريات أربع	1972	1193	الخليل
13	ألفيه ميناشيه	1981	2905	قلقيلية
14	كارني شمرون	1978	1022	قلقيلية
15	مازور اتিকা	1986	707	سلفيت
16	بوكين	1999	328	سلفيت
17	أرئيل		1729	سلفيت
18	إليعازر	1975	536	بيت لحم
19	عمانوثيل	1981	1063	قلقيلية
20	شمعة	1985	562	الخليل
	المجموع		23378	

¹³² معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، "لماذا يجب مقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية"، 17 تموز/



Map 8.4: Israeli Industrial Settlement in the West Bank

شكل رقم(3): خريطة المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية¹³³

تزايد عدد المصانع الإسرائيلية في المستوطنات الإسرائيلية وذلك بعد نقلها من "إسرائيل" بسبب الأضرار البيئية التي تسببها هذه المصانع داخل "إسرائيل"، حيث وصل عددها إلى حوالي 160 مصنعًا لمختلف الصناعات، مثل صناعات الألمنيوم، والجلود، والبطاريات، والبلاستيك، والإسمنت، وعلب الصفيح لتعليب المواد الغذائية، والصوف الزجاجي، والمطاط، والكحول، والخزف، والرخام،

¹³³ معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، " لماذا يجب مقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية". 17 تموز/ يوليو

2009، متاح على الرابط التالي: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2028

والمنظفات الكيماوية، والغاز، والمبيدات الحشرية، والصناعات العسكرية السرية.¹³⁴ يتضمن الجدول التالي بعض المصانع المسربة للمواد السامة في الأراضي الفلسطينية، وأضرارها البيئية والصحية على المواطن الفلسطيني.¹³⁵

جدول رقم (2): بعض المصانع المسربة للمواد الخطرة في الأراضي الفلسطينية

المحافظة	اسم المستوطنة	المصنع المنتج	الضرر البيئي على السكان الفلسطينيين
رام الله	عطروت	مصنع ألومنيوم، مصنع صفائح حفظ المواد الغذائية، ومصنع بلاستيك	تفريغ مواد قلووية تؤدي إلى التصحر.
	كفروت	مصنع أفوكادو	إنبعاث رائحة كريهة ومخلفات ضارة
	نيلي	مصنع ألومنيوم	تفريغ مواد قلووية تؤدي إلى التصحر.
	حلميش	مصنع جلود	يستخدم مواد الكروم والزرنيخ وهذه تضر بالتربة في موقع دفن النفايات القريب وتسبب أضراراً خطيرة على الصحة.
الخليل	سيراميكس	مصانع غير معروفة الاسم	إنشاء موقع دفن نفايات 6 هكتارات في أراضي يطا وموقع خرب بالقرب من الخليل.
نابلس	حومش	مصنع ألومنيوم	تتخلص المستوطنة من المخلفات الصناعية بالقرب من عرابا وقليلية وبرقة ووادي سبسطية.

¹³⁴ سلطة جودة البيئة، "تقرير حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مقدم إلى السيد مكارم ويسون، المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (2014-2015)", رام الله، 2015، ص 15.

¹³⁵ سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 181.

المصنع يستخدم الكادوميوم السام والذي يسبب عند اختلاطه بالماء أضراراً للأرض والزراعة.	مصنع بطاريات	حومش	نابلس
تضر النفايات السائلة والغازية بالسكان والزراعة 1987.	مصنع للمبيدات الحشرية	مصانع ليست حكومية للمستوطنات	طولكرم
ينتج الصوف الزجاجي من البوليستر وعند حرق النفايات تنبعث غازات سامة.	مصنع شفاف للصوف الزجاجي والأسبستوس		
تنبعث روائح كريهة من المصنع، وعلاوة على ذلك فهو يخزن كميات كبيرة من الغاز يمكن أن تؤدي إلى كارثة بيئية. أقيم المصنع بالقرب من نتانيا، ثم تم نقله إلى طولكرم.	ديوكسين لصنع الغاز		
أكبر منطقة صناعية إسرائيلية في الضفة ويتم دفن المخلفات في الأراضي الزراعية	3 مصانع ألومنيوم	منطقة برقان أكثر من 80 مصنعاً	سلفيت
يستخدم مواد سامة في الإنتاج وقد احتجت سلطات البيئة الإسرائيلية على الصرف الصناعي للمصنع.	مصانع إكستال للألومنيوم	منطقة الخان الأحمر ثاني أكبر منطقة صناعية إسرائيلية في الضفة	أريحا
المنتجات مجهولة لأن كميات من نفايات علب الصفيح تدخل وتخرج من المصنع بسرية مطلقة، ويتم دفن النفايات بالقرب من منطقة العيزرية التي يوجد بها العديد من المصانع.	مصنع دوتارا		



شكل رقم (4) جانب من أرض زراعية فلسطينية وخلفها جزء من مصنع جيشوري الإسرائيلي الذي يلوث البيئة

لقد استغلت "إسرائيل" الأراضي الفلسطينية طوال سنوات احتلالها، كمكان للتخلص من نفاياتها الخطرة، لهذا أصبحت الأراضي الفلسطينية تتعرض بشكل مباشر لأخطار هذه النفايات، نتيجة إلقاءها أو دفنها فيها، أو بشكل غير مباشر، نتيجة تعرضها للغازات السامة، المنبعثة من المصانع الإسرائيلية القريبة من الحدود، إذ سجلت العديد من الحوادث التي يوجد بها مواد خطيرة، إما في المصانع، أو أثناء عملية النقل، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عمليات تسريب لهذه المواد، مثل غاز الوقود المسال، والديزل، والبروميدي، وحمض الهيدروكليك والأمونيا، وحمض الساسبلك، ويمكن لهذه المواد الوصول إلى الأراضي الفلسطينية، تحت ظروف الرياح الموسمية.

في ظل غياب أرقام فلسطينية واضحة ومحددة، حول عمليات التهريب التي تجري، كونها "عملية مفتوحة"، إلا أن جهاز الإحصاء المركزي عام 2009، قدّر كميات نفايات المستوطنات المقامة على

أراضي الضفة الغربية، بحوالي 250 ألف طن سنويًا، دون توضيح طبيعة هذه النفايات، إن كانت منزلية، أم صلبة خطيرة.¹³⁶

لا يقتصر الأمر على نفايات المستوطنات المقامة على أراضي عام 1967، بل تعمل "إسرائيل" على نقل الصناعات الخطرة، من داخل الأراضي المحتلة عام 1948، إلى أراضي الضفة الغربية المحتلة. فعلى سبيل المثال، قامت "إسرائيل" عام 1981، بنقل مصنع (غشوري) لإنتاج الأسمدة والمبيدات، من داخل أراضي عام 1948، وبالتحديد من منطقة (كفار سابا)، إلى منطقة طولكرم.¹³⁷

من ناحية أخرى، يعتمد عدد كبير من أصحاب المصانع الإسرائيلية، سواء داخل الخط الأخضر، أو حتى في المستوطنات الصناعية المنتشرة في الضفة الغربية، نقل مخلفات مصانعهم إلى أراضي الضفة الغربية، ليتم التخلص منها هناك، وذلك لرخص التكاليف وسهولة النقل، حيث تعد عملية نقل النفايات إلى الضفة الغربية، أرخص بكثير بالنسبة للشركات الإسرائيلية، من دفنها داخل الأرض المحتلة عام 1948. وعلى سبيل المثال، يعتبر التخلص من النفايات السامة والخطرة، في مكب النفايات القطري الإسرائيلي في "رامات حوفيف" الواقع في صحراء النقب، مكلفًا بالنسبة للإسرائيليين، إذ تبلغ كلفة دفن البرميل الواحد، نحو ألفي دولار. لذا، فإن التخلص من تلك النفايات بطرق غير مشروعة في الضفة الغربية، يعتبر حلًا ممتازًا بالنسبة للصناعيين الإسرائيليين.¹³⁸

كشف تقرير استقصائي نشر في كانون أول/ ديسمبر 2017، لمركز المعلومات الإسرائيلي عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"، بعنوان "صُنِع في إسرائيل"، كشف عن استغلال أراضي فلسطينية لمعالجة نفايات إسرائيلية، وذكر أن جزءًا كبيرًا من جهاز معالجة النفايات المنتجة داخل "إسرائيل"، موجود خارج حدودها السيادية. ولأن "إسرائيل" وضعت تعليمات للحفاظ على البيئة، أقلّ تشددًا في المناطق الصناعية التابعة للمستوطنات، بل وعرضت محفزات اقتصادية، كالامتيازات الضريبية والدعم الحكومي، أصبحت إقامة معامل معالجة النفايات في الأراضي

¹³⁶ تقرير جهاز الإحصاء الفلسطيني، "البيئة الفلسطينية بين مطرقة الاستيطان وسندان ازدياد السكان"، مرجع سبق ذكره.

¹³⁷ شتية، ضرغام، "تقييم واقع مكبات النفايات في الضفة الغربية وتخطيطها بواسطة نظم المعلومات الجغرافية (GIS)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2012، ص 54.

¹³⁸ موقع وكالة شهاب الإخبارية، "تقرير: مكبات النفايات الإسرائيلية خطر يهدد حياة الفلسطينيين"، 23 كانون

المحتلة، أكثر منفعة من إقامتها في "إسرائيل"، كما أن التعليمات البيئية الموسوعة وفق معايير مخففة ومتهونة، تزيد من احتمالات وقوع مخاطر بيئية وصحية، تؤثر على سكان الضفة الغربية. كما أشار تقرير "صُنع في إسرائيل"، إلى أنه تم تركيز 15 منشأة لمعالجة النفايات، في "المناطق التي تم التضحية بها من الضفة الغربية، من أجل تخزين، أو إعادة تدوير، جزء هام من 350 ألف طن من الفضلات السامة، التي تطرحها "إسرائيل" سنويًا، تتأتى من جميع قطاعات النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، على غرار الكيمياء، والصيدلة، والتكنولوجيا العالية، والتعدين "معالجة المعادن"، فضلاً عن الزراعة، والصناعة العسكرية، والمحروقات والوقود. وتأتي باقي النفايات الخطيرة من المستشفيات، ومراكز التمريض والمستوصفات، إضافة إلى الشركات، أو محلات تصليح السيارات. كما وتشكل الفضلات العضوية 60 بالمائة من إجمالي النفايات، على غرار المواد المذيبة والمشحمة. فيما تشكل نسبة 10 بالمائة منها من المعادن، خاصة من المراكم والبطاريات (الرصاص والليثيوم والألومنيوم والنحاس والزنك). أما باقي النفايات، فتتمثل في التربة الملوثة، ومياه الصرف الصناعي، والتعبئة وتغليف المنتجات السامة¹³⁹. وهكذا تمسك "إسرائيل" بالعصا من طرفها: ظاهرياً يبدو أنها تقوم بمعالجة كميات أكبر من النفايات، لكنها في الوقت نفسه، تنقل الأخطار والملوثات إلى البيئة الفلسطينية، والسكان الذين يعيشون فيها.

في تقرير لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أشار إلى أن "إسرائيل" تنقل النفايات الإلكترونية من أراضيها، ومن المستوطنات، إلى مناطق قريبة من التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، يقع العديد من ورش النفايات الإلكترونية غير الشرعية، التي تشغلها جهات تدوير غير شرعية، في بلدة إدنا قرب ينابيع المياه، مما يؤدي إلى تلويث المياه، وإلى تغلغل المواد الكيميائية السامة، والمواد السمية كالزئبق، في الأرض. كما تقع العديد من الورش على مقربة من الأراضي الزراعية، وهو ما يهدد التنوع البيولوجي الزراعي، ونوعية المنتجات الزراعية.¹⁴⁰

حسب تقرير "صُنع في البلاد: استغلال أراضي فلسطينية لمعالجة النفايات"، تشكل النفايات الطبية أكثر الفضلات خطراً، حيث تعمل شركة (ECO)، المقامة في معاليه أفرام (المنطقة الصناعية) في منطقة الأغوار وأريحا، على إعادة النفايات البيولوجية والطبية، التي تنشأ في المستشفيات

¹³⁹ The Israeli information center for human rights in the occupied territories-B'TSELEM, "Made in Israel: Exploiting Palestinian Land for treatment of Israeli waste", Jerusalem, December 2017, p7.

¹⁴⁰ مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، "حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل"، تقرير الأمين العام في الدورة الخامسة والعشرين، شباط/فبراير 2014، ص 17.

والمختبرات الطبية في جميع أنحاء "إسرائيل". ووفقاً للإحصاءات المنشورة، فإن المصنع يعالج حوالي 3300 طن من المواد المعدنية، والنفايات البيولوجية والطبية كل عام، وهذه النفايات معدنية، وتشمل المرافق الطبية والنفايات الملوثة بالدم، وسوائل الجسم الأخرى الملوثة (مثل عينات المختبر المستعبدة)، والمواد المخترية المعدنية (مثل النفايات التي تنتج خلال مرحلة ما بعد الوفاة، أو من المصابين والحيوانات المخترية)، أو النفايات التي ينتجها المرضى، وأجنحة العزل، والمعدات التي يتم استخدامها (المناشف، الضمادات).¹⁴¹

ليس من السهل الفصل بين الانتهاكات التي تمارسها "إسرائيل" بخصوص تلويث البيئة الفلسطينية بالنفايات الصلبة، وبين الانتهاكات الخاصة بتلويث البيئة الفلسطينية بالنفايات والمواد الخطرة. فالتخلص من النفايات الإسرائيلية، سواء الخطرة أو الصلبة، يتم بالتوازي، وبشكل مختلط لا يمكن معه إقامة خط فاصل بين هذا وذاك. فكل المواقع يتم استخدامها للتخلص من مختلف النفايات الإسرائيلية مهما كان مصدرها، ويتم بشكل مكثف، ودون مراعاة لأي اعتبارات صحية، أو بيئية.

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تحويل الأراضي الفلسطينية، إلى مكبات للنفايات الصلبة والخطرة، وذلك من خلال: (1) استخدام بعض المكبات الواقعة داخل الضفة الغربية، والتي تستخدم من قبل الفلسطينيين، للتخلص من حوالي 80% من النفايات الصلبة الناتجة عن المستوطنين، مما يزيد من وضع هذه المكبات سوءاً. (2) إقامة مكبات خاصة داخل الضفة الغربية، وذلك لنقل 10 آلاف طن من النفايات شهرياً من داخل "إسرائيل" ومن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.¹⁴²

حسب تقرير لسلطة جودة البيئة لعامي 2014-2015، ينتشر في أراضي المحافظات الشمالية (الضفة الغربية والقدس)، ما لا يقل عن 34 مكباً للنفايات الإسرائيلية، تلتهم آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، وتؤثر بيئياً على عشرات الآلاف من الدونمات من هذه الأراضي، إضافة إلى التلوث الشديد الذي تسببه هذه المكبات للمياه الجوفية، والمياه السطحية، ومجري الوديان، ومياه الأمطار والينابيع.

فيما يلي تفصيل لأهم هذه الانتهاكات:¹⁴³

¹⁴¹ The Israeli information center for human rights in the occupied territories-B'TSELEM, op.cit, p8.

¹⁴² الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، مرجع سبق ذكره، ص 26.

¹⁴³ سلطة جودة البيئة، "حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2014-2015)" مرجع سبق ذكره، ص 2-5.

- منطقة شرق قرية إذنا في محافظة الخليل، حيث يتم يوميًا نقل عشرات الأطنان من النفايات الإسرائيلية الخطرة إلى تلك المنطقة، والتي تحتوي في أغلبها على نفايات إلكترونية وكهربائية، تشكل الحصة الأكبر من تلك النفايات، إضافة إلى بقايا دهان أصباغ، ومواد لاصقة، وشحوم معدنية، وعبواتها الفارغة، أو المتلفة المنتهية الصلاحية، وبقايا مبيدات زراعية وكيمائية، وعبواتها الفارغة والمتلفة، وإطارات المركبات، ومعادن الألمونيوم والنحاس، والأقمشة، والبلاستيك، والمطاط الناتج عن مختلف العمليات الصناعية، أو التجارية، أو المركبات. ويتم التعامل مع هذه النفايات من خلال حرقها، واستخلاص المعادن منها، وكذلك طحن المواد البلاستيكية.
- مناطق غرب محافظة رام الله والبيرة، في الأراضي الزراعية لقرى رنتيس، وشقبا، وبدرس، وشبتين، وقيبا، ونعلين، وغيرها من قرى تلك المنطقة، التي تتكسد في أراضيها الزراعية أكوام هائلة من النفايات والمواد الخطرة الإسرائيلية، والتي يوجد في أغلبها نفايات إنشائية من مناطق صناعية وتجارية، مختلطة بكميات كبيرة من الزيوت والشحوم، والعبوات الفارغة للمواد الخطرة والكيمائية، وكميات كبيرة من النفايات الطبية، الناتجة عن مراكز الاستشفاء، سواء في المستوطنات القريبة من المواقع، أو في الأراضي الإسرائيلية، إضافة إلى كميات كبيرة من مخلفات المركبات المشتملة على البلاستيك، والإسفننج، والمطاط، والزيوت، وقطع الغيار التالفة، وهياكل المركبات، وغيرها، وكذلك مخلفات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية.
- مكب النفايات الخطرة في منطقة فصايل بالقرب من مدينة أريحا، المعروف إسرائيليًا بـ "مكب تفلان"، والذي تمارس فيه "إسرائيل" عمليات التخلص، ودفن النفايات والمواد التي تقوم بجمعها من المدن الإسرائيلية، وهي بذلك تستخدم نقاط تجمع هذه النفايات في محطات ترحيل، ثم يتم نقلها لمكب النفايات في فصايل، وبعض هذه النفايات يتم تهريبها إلى مكبات للنفايات الفلسطينية.
- مكب نفايات جيوس في محافظة قلقيلية، وهو مكب مخصص لنفايات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة قلقيلية، مثل (تسوفين، وألفيه منشيه، ومجمع مستوطنات شمرون، ومعاليه جنات، وكارنيه)، إضافة إلى النفايات الصناعية المهربة من الأراضي الإسرائيلية، ومخلفات الجيش الإسرائيلي. وقد أثبتت تحاليل سلطة جودة البيئة، وجود 17 مادة كيميائية في المكب، من ضمنها مواد محرمة دوليًا، تؤثر بشكل مباشر على الغطاء

النباتي والثروة الحيوانية في المنطقة، وتؤثر مستقبلاً على المياه الجوفة. ومن بين هذه المواد السامة: الإيبست، وفكتين، وبيروكسين، والبوتاسيم العضوي، والفتاليت، والميتوليت. وعلى الرغم من إغلاق المكب رسمياً من قبل الإسرائيليين، إلا أن عمليات دفن النفايات ما زالت تجري فيه.

- مكب نفايات أبو ديس، أنشئ هذا المكب عام 1981، لخدمة المستوطنات المحيطة بمدينة القدس بصفة عامة، ومستوطنتي معاليه أدوميم وكيدار بصفة خاصة، وهو يعتبر من أخطر مواقع النفايات في الضفة الغربية، وتبلغ مساحة الأراضي المصادرة لصالح هذا المكب، 1200 دونم من أراضي أهالي أبو ديس. ويحتوي هذا المكب على كميات ضخمة جداً من النفايات الصلبة والخطرة، التي تراكمت مع مرور الزمن، إضافة إلى بركة العصارة الناتجة عن المكب، والتي تكونت في الأراضي الواقعة أسفل المكب، مشكلة ضرراً بيئياً خطيراً. وعلى الرغم من وجود قرار لمحكمة الاحتلال بإغلاق المكب، إلا أنه ما زال قيد الاستخدام.

- صادقت "اللجنة الإسرائيلية للتخطيط والبناء" في بداية عام 2013، على قرار مصادرة نحو 500 دونم من أراضي بلدي العيسوية وعناتا، في المنطقة المعروفة بـ "وادي قاسم"، وذلك بهدف إقامة مكب نفايات إسرائيلي (موقع دفن نفايات خاملة معالجة لنفايات جافة)، وقد حددت المدة الزمنية للمشروع بعشرين عاماً، ليتم تحويلها لاحقاً إلى حدائق عامة، بهدف استخدامها كمنطقة وصل جغرافي بين مخطط "E1" ومدينة القدس.

- مكب مستوطنة شيلو متسيور المزدوج على أراضي قرية الجفتلك في محافظة أريحا والأغوار. يضم الموقع مجمعاً ضخماً للنفايات السائلة والصلبة، وقد أنشئ منذ عام 2003، ويستقبل النفايات من عموم مستوطنات الضفة الغربية، والنفايات المهربة من "إسرائيل"، وتقدر مساحته بحوالي 253 دونما، ويحتوي المجمع على ثلاث برك ضخمة لتجميع النفايات السائلة من المستوطنات المحيطة، ويعتبر هذا الموقع منطقة عسكرية مغلقة، لا يسمح للفلسطينيين بالاقتراب منه، لذلك لا تتوفر معلومات وبيانات كافية عن هذا الموقع.

- مكب كسارات أبو شوشة (قوصين بمحافظة نابلس): يعتبر من أهم مكبات النفايات الإسرائيلية، سواء تلك القادمة من داخل الخط الأخضر، أو التي تنتجها المنطقة الصناعية في مستوطنة قدوميم المجاورة، والمعروفة بالمنطقة الاستيطانية "راون"، إذ استولت قوات

الاحتلال الإسرائيلي على 30 دونما من أراضي الكسارة منذ عام 2002، بهدف تحويلها إلى مكب نفايات.

- إضافة إلى المواقع الرئيسية المذكورة أعلاه، تنشر أيضًا عشرات مواقع النفايات الصلبة والخطرة الإسرائيلية، في كل أراضي المحافظات الشمالية (الضفة الغربية والقدس)، وفي حدود المستوطنات، مثل مناطق دير سامت، والمناطق المجاورة في غربي محافظة الخليل، وقرية بتير غربي بيت لحم، وكفر لاقف في منطقة قلقيلية، وقرى شوفة، وكفر جمال، وفلامية في منطقة طولكرم، وقرية جماعين وعينابوس في محافظة نابلس، وموقع كسارة البجة في بلدة الرام من ضواحي القدس.



شكل رقم (5) مكب للنفايات والمخلفات الإسرائيلية في قرية كيسان شرق بيت لحم

على صعيد آخر، لا بد من الإشارة إلى أن المصانع المسببة للتلوث في "إسرائيل"، تخضع لتشريعات صارمة لمكافحة التلوث، حيث يتطلب نقل ومعالجة المنتجات الخطرة تصريحًا خاصًا. فقانون "الهواء النقي" الذي أقر سنة 2008، يتطلب دراسة منتظمة، لكشف مدى تأثير المرافق الملوثة للبيئة في "إسرائيل". أما بالنسبة لاتفاقية بازل لسنة 1989، التي صادقت عليها "إسرائيل" سنة 1994، فهي تتطلع إلى تنظيم حركة نقل النفايات الخطرة "العابرة للحدود"، في حين أن المرافق المسببة للتلوث في المناطق الصناعية الاستيطانية، لا تخضع لأية قيود، إذ وفقا للمسؤولين

الإسرائيليين، لا تُطبق هذه الاتفاقية على الضفة الغربية، باعتبار أنها منطقة منفصلة عن الأراضي الإسرائيلية¹⁴⁴. وبناء عليه، استخدمت المصانع الإسرائيلية الأراضي الفلسطينية طوال سنوات الاحتلال، كمدفن للنفايات الخطرة الإسرائيلية، من خلال عمليات تهريب منظمة، عبر شركات و"عصابات" منظمة، تعمل في هذا المجال داخل "إسرائيل"، وفي أوساط فلسطيني الخط الأخضر، وذلك بالتنسيق مع "شركاء" ومقاولين محليين في أراضي السلطة الوطنية في الضفة الغربية. فمنطقة الخط الأخضر، من جنين شمالاً حتى الخليل جنوباً، أضحت عرضة لأن تتحول إلى مكب للنفايات الإسرائيلية، من خلال عمليات التهريب المنظمة إلى هذه المناطق.

تهريب النفايات الخطرة

قيد قانون رقم (7) لعام 1999 بشأن البيئة، استخدام المواد الخطرة. فقد نصت المادة (12) منه، على أنه "لا يجوز لأي شخص أن يقوم بتصنيع، أو تخزين، أو توزيع، أو استعمال، أو معالجة، أو التخلص من أية مواد، أو نفايات خطيرة، سائلة كانت أو صلبة أو غازية، إلا وفقاً للأنظمة والتعليمات التي تحددها الوزارة، بالتنسيق مع الجهات المختصة. كما حظرت المادة (13) منه، استيراد النفايات الخطرة إلى فلسطين، وقيدت مرورها عبر الأراضي الفلسطينية، أو المياه الإقليمية، أو المناطق الاقتصادية، إلا بتصريح خاص من الوزارة.

رصدت الجهات الرسمية الفلسطينية محاولات عديدة للتخلص من النفايات الإسرائيلية على مدار السنوات السابقة، كان آخرها منتصف عام 2017، حيث تمكنت سلطة جودة البيئة الفلسطينية، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، من إلقاء القبض على عدد من المهربين، قاموا بإدخال أربع شحنات من المواد الكيماوية الخطرة، التي تحتوي على 51 طنًا من المواد الكيماوية مجهولة التركيب، تم دفنها في أراضي بيت أمر بمحافظة الخليل، وتم تغطيتها بالتراب و"روبة المحاجر"؛ لإخفاء معالم الجريمة. كما تم التحرز على 15 طنًا آخر من مخلفات الحبر والأصبغ الخطرة في بلدة حلحول،

¹⁴⁴ باكمان، ربنيه، " كيف جعلت "إسرائيل" من الضفة الغربية مصبًا لنفاياتها السامة؟"، مقال موقع نون بوست، 21 تشرين ثاني/ فبراير 2018، متاح على الرابط التالي: <https://www.noonpost.org/content/22134>

مصدرها المطابع الإسرائيلية، إضافة إلى ضبط 10 آلاف لتر من الزيوت المعدنية المستخدمة، و130 لترًا من المواد الكيماوية المشبوهة، والتي يعتقد أنها تدخل في صناعة المخدرات.¹⁴⁵



شكل رقم (6): حاويات تحوي مخلفات إسرائيلية سامة ضبطت في بلدة حلحول بالخليل حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية مواجهة هذه الكارثة، المتمثلة بجعل الأراضي الفلسطينية مكبًا للنفايات الخطرة الإسرائيلية، وذلك من خلال عدة خطوات، لعل أبرزها:

1. سن تشريعات تقضي بإلحاق العقوبة على من يسهل ويساعد على تهريب ودفن النفايات الخطرة داخل الأراضي الفلسطينية. فقانون البيئة الفلسطيني ينص على أن كل من يعمل على استيراد النفايات الخطرة إلى الأراضي الفلسطينية، فستنفذ بحقه عقوبة السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، وذلك وفق أحكام المادة (63) المعطوفة على المادة (13) الفقرة (أ) من قانون البيئة الفلسطيني.¹⁴⁶

2. الانضمام إلى اتفاقية بازل بعد الحصول على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة. فمنذ انضمام فلسطين رسميًا إلى الاتفاقية في شهر نيسان/ إبريل 2015، وبعد أن أصبحت طرفًا في الاتفاقية، وهي تعمل بموجب أحكامها، التي تهدف إلى حماية صحة البشر والبيئة، من الآثار

¹⁴⁵ فقوسة، نائر، "أطنان من مخلفات المصانع الإسرائيلية الخطرة تدفن في بلدات محافظة الخليل"، تقرير منشور على موقع أفاق البيئة والتنمية، 1 أيار/ مايو 2017، متاح على الرابط التالي: <http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1438>

¹⁴⁶ المركز الفلسطيني للإعلام، "النفايات السامة: تجارة "الموت" القادم من "إسرائيل"، تقرير منشور على موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 12 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، متاح على الرابط التالي: <https://palinfo.com/215772>

الضارة التي تنجم عن توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى، ونقلها وإدارتها عبر الحدود، إذ إن الاتفاقية تُلزم الأطراف الموقعة عليها، بالوقوف أمام مسؤولياتها في نقل النفايات إلى الدّول.¹⁴⁷

3. التقدم بتقارير وشكاوى للأمانة العامة لاتفاقية بازل، حول تهريب الاحتلال للنفايات الخطرة إلى داخل الأراضي الفلسطينية، إذ عملت السلطة على تسجيل العديد من الاختراقات من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الطرف في الاتفاقية، بحق دولة فلسطين، وتقديم بلاغ وطني إلى الأمانة العامة في الاتفاقية، والتي تجبر "إسرائيل" على إرجاع شاحناتها إلى مصدرها الأساسي، وهو الأمر الذي لا يروق لدولة تتصرف وكأنها فوق القانون الدولي. وكانت الحكومة الفلسطينية قد تحركت من خلال سلطة جودة البيئة الفلسطينية، وقدمت منذ انضمامها لاتفاقية بازل، 3 شكاوى إلى الأمانة العامة لسكرتارية اتفاقية "بازل"، اعترضت فيها على نقل "إسرائيل" نفايات خطرة إلى أراضي دولة فلسطين، مستندة على ضبط طواقمها لشاحنات نفايات إسرائيلية، مهربة من المستوطنات إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.¹⁴⁸

4. شكوى في 8 حزيران/ يونيو 2016، تضمنت أن الشرطة الفلسطينية ضبطت في 12 نيسان/ إبريل من نفس العام، شاحنتي نفايات إسرائيلييتين، مهربتين من المنطقة الصناعية الإسرائيلية جيشوري غرب طولكرم، إلى جنين.

5. شكوى في 13 تشرين ثاني/ نوفمبر 2016، استندت إلى ضبط شاحنتين في 18 تشرين أول/ أكتوبر من نفس العام، تحمّلان لوحات تسجيل إسرائيلية، وبحوزتهما نفايات إسرائيلية تشتمل على 36 برميلاً، بداخلها مادة هلامية لزجة.

6. شكوى في 22 شباط/ فبراير 2017، تضمنت تفاصيل ضبط شاحنتين في 30 كانون ثاني/ يناير و8 شباط/ فبراير من نفس العام، تحمّلان لوحات تسجيل إسرائيلية، وبحوزتهما زيوت إسرائيلية تالفة وغير صالحة، تقدر بحوالي 8000 لتر.

¹⁴⁷ موقع جامعة بيرزيت، " لقاء قانوني نظمه معهد الحقوق في جامعة بيرزيت: اتفاقية بازل بشأن التحكم في النفايات الخطرة والآثار القانونية لانضمام فلسطين إليها"، 10 تشرين أول/ أكتوبر 2017، birzeit.edu

¹⁴⁸ موقع سلطة جودة البيئة - فلسطين، <http://environment.pna.ps/ar/index.php>

5. الاستنتاجات

تعكس المبادئ الدولية للحفاظ على البيئة ومعالجة النفايات الخطرة قيم العدل البيئي، ومشاركة الجمهور، والشفافية. وهي قيم تجسد الإنصاف الإنساني الأساسي، وتسعى إلى منع استغلال فارق القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية في إلقاء الملوثات التي تنتجها الجماعة القوية في ساحة الجار الضعيف. لكن على عكس هذه القيم، يقوم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من خلال أجهزته وأدواته المختلفة، بممارسة جميع أنواع الانتهاك لحقوق الإنسان، فهو ينتهك المواثيق والمعاهدات الدولية كافة بمختلف تسمياتها، من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، إلى معاهدات جنيف. وعل من أخطر هذه الانتهاكات تدميره المتعمد للبيئة الفلسطينية، الذي يتلخص في مصادرة الأراضي وتجريفها، والسيطرة على مصادر المياه، وتجريف الأراضي الزراعية وتدميرها، وإلقاء المياه العادمة، وانتهاك اتفاقية بازل، بتربيته للمخلفات الخطرة، السائلة والصلبة إلى الأراضي الفلسطينية. واستنادًا إلى الوقائع الملموسة، يمثل الاحتلال الإسرائيلي مصدر الضغط والتهديد الرئيس، والعدو الأول للبيئة الفلسطينية كما للشعب الفلسطيني، مما يهدد بمزيد من تلويثها وتخريبها وتدميرها.

إن النفايات الخطرة الناتجة عن المستوطنات التي شملتها الدراسة لها تأثير خطير على المياه الجوفية والسطحية، والتربة، والمحاصيل والأراضي الزراعية؛ فأغلب النفايات الناتجة عن المستوطنات الصناعية هي مواد شديدة الخطورة والسامة، ويمكن أن تؤدي على المدى المتوسط والبعيد إلى كارثة بيئية عندما يصل التلوث إلى المياه الجوفية، ناهيك عن تدهور الأرض من خلال تغلغل المواد السامة من النفايات الصلبة والخطرة التي يتم التخلص منها من مصانع المستوطنات، إلى الأراضي الخضراء.

يشكل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي شرطًا رئيسًا وضروريًا لوقف تدهور البيئة الفلسطينية، وتحريرها من أهم الضغوط التي تتعرض لها. وإلى حينه، ولمواجهة ظاهرة تهريب النفايات الإسرائيلية إلى أراضي الضفة الغربية لا بدّ من تضافر جهود جميع الجهات الفلسطينية المعنية بهذا الموضوع، مثل: المجالس المحلية، ووزارة الحكم المحلي، ومكاتب المحافظات، والشرطة، لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة، والمدمرة للبيئة الفلسطينية، واتخاذ إجراءات ملموسة في سياق التصدي لهذه الظاهرة، ووقفها، وردع المتورطين فيها، ومعاقبتهم، وبما يحول دون أن تتكرر هذه الظاهرة، وتتفاقم، وتتوسع، وتزداد خطورة. وفي هذا السياق يمكن اقتراح ما يلي:

1. زيادة الاهتمام والتعريف بهذه الظاهرة على المستويين المحلي والوطني، وإشراك الجهات المعنية كافة، الحكومية والأهلية، والمنظمات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية.
2. تشكيل لجنة وطنية ومتابعة الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، ومنها تهريب النفايات الإسرائيلية الصلبة والخطرة إلى الأراضي الفلسطينية، ودفنها فيها.
3. التأكيد على أن تتحمل جميع الجهات مسؤولياتها في هذا المجال، بما فيها الأجهزة التنفيذية المختصة، مثل جهاز الشرطة، ومتابعة المتورطين، واتخاذ الإجراءات المناسبة والرادعة بحقهم.
4. متابعة الموضوع مع الطرف الإسرائيلي من خلال اللجان المعنية (لجنة المياه ولجنة البيئة، على سبيل المثال)، ومن خلال وزارة الشؤون المدنية، ودائرة شؤون المفاوضات، والمستويات السياسية العليا، بحيث تكون هذه القضية والقضايا المشابهة، وبشكل محدد، وموثق بالمعلومات والحقائق والصور، على جدول أعمال اللقاءات المشتركة، مع ضرورة محاولة إلزام الطرف الإسرائيلي بتقديم إجابات واضحة ومحددة، وحلول مناسبة.
5. تسهيل الإجراءات القضائية وتسريعها في حالة اللجوء للقضاء ضد المتورطين في هذه الظاهرة.
6. وضع آليات للحد من نقل نفايات المستوطنات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية حسب اتفاقية بازل.
7. مطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية العاملة في مجال البيئة خاصة بالضغط على "إسرائيل" لتطبيق الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني.
8. مطالبة الاحتلال الإسرائيلي بدفع تعويضات عن الأضرار البيئية التي تنجم عن هذه الممارسات، وفي حالة عدم الاستجابة، تتم دراسة إمكانية التقدم إلى أطراف دولية، أو إلى المحاكم الدولية (محكمة العدل الدولية مثلاً)، على غرار ما تم بخصوص جدار الفصل العنصري، بحيث يتم

توثيق جميع حالات ومجالات الانتهاكات الإسرائيلية في مجال البيئة، في أرجاء فلسطين كافة. وربما يلزم تشكيل لجنة قانونية، لدراسة ومتابعة هذا الموضوع في جوانبه القانونية.

9. العمل وبطريقة ممنهجة وبشكل مكثف ومستمر على فضح جرائم الاحتلال بحق البيئة الفلسطينية وأثار حصاره عليها، إلى حين إيصالها إلى أعلى مستويات الرأي العام العربي والعالمي، عبر تنظيم حملة إعلامية لإثارة هذا الموضوع، وفضح الممارسات الإسرائيلية، فيما يتعلق بالتأثيرات الضارة لهذه الممارسات الإسرائيلية على عناصر البيئة الفلسطينية، وعلى صحة الإنسان الفلسطيني وحياته

10. توفير الدعم لمراكز المراقبة والرصد البيئي وجمع المعلومات، وللخبراء والفنيين، لرصد الاعتداءات البيئية، بالدراسات والمسوح والتحليل اللازمة.

11. توفير التمويل اللازم لبعض المشاريع من أجل تخفيف الآثار السلبية للتلوث الناتج عن مخلفات المستوطنات الإسرائيلية الخطرة، ومساعدة المناطق المتضررة.

6. المراجع

أولاً: الوثائق

- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود 1989.
 - اتفاقية لاهاي 1907 المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية.
 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
 - قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لعام 1999.
 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (3240).
 - قرارات مجلس الأمن: (465) و (2334).
 - اتفاقية جنيف الرابعة حول قوانين الحرب 1949.
 - ميثاق لاهاي المتعلق بالأراضي المحتلة 1970.
- ثانياً: الكتب العربية

- الأطرش، أحمد، "كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى كنتونات"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014.
 - أيوب، حسن، وبركات، حسن، والتفكجي، خليل وآخرون، "الاستيطان الإسرائيلي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني"، تحرير: ذياب مخادمة وموسى الدويك، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006.
 - حسين، غازي، "الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية"، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 27.
 - ساند، شلومو، "اختراع الشعب اليهودي"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، رام الله، 2010.
 - عبد الحميد، مهند، "اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة-والضعف والخضوع"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، رام الله، 2015.
 - منصور، جوني، "إسرائيل والاستيطان: الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام (1967-2013)"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2014.
- ثالثاً: الرسائل العلمية
- سلامة، ياسر إبراهيم، "السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية (دراسة في الجغرافيا السياسية)" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص 172.
 - شتية، ضرغام، "تقييم واقع مكبات النفايات في الضفة الغربية وتخطيطها بواسطة نظم المعلومات الجغرافية (GIS)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2012.
 - المشهراوي، علاء الدين، "الأثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة: دراسة تحليلية للنواحي السياسية والأمنية لواقع الانسحاب الإسرائيلي في أيلول 2005"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
- رابعاً: المجالات والدوريات العلمية
- اسبوزيتو، ميشيل، "سنة على حرب غزة: فك الارتباط الإسرائيلي الأحادي الجانب من بداية الفكرة حتى عشية الحرب-مسرد زمني"، ترجمة: مصطفى الحسيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، ال عدد 80-81، 2009.
 - جاسم، أمل، " النفايات الخطرة في دول الخليج العربي" مجلة بيتنا، العدد(144)، الكويت، كانون أول/ديسمبر 2011.
 - دودين، محمد موسى، وعبد الكريم، محمود شفيق، "الإطار القانوني الناظم للمياه الجوفية في القانون الدولي: دراسة تطبيقية على المياه الجوفية الفلسطينية"، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، جزء 2، عدد(8)، مصر، كانون أول/ديسمبر 2016.

- شاهين، أيمن عبد العزيز، والعيلة، رياض علي، " الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية"، مجلة جامعة الأزهر-سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد12، العدد1، غزة، 2010.
- الشديفات، شادي، الجبرة، علي، "موقف القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية"، مجلة المنارة، المجلد 21، العدد 4، جامعة آل البيت، الأردن، 2015.
- عبد الجليل، مفتاح، "التعاون الدولي في مجال حماية البيئة"، مجلة المفكر -جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد(12)، الجزائر، آذار/ مارس 2015.
- عبد الحفيظ، عباس، ومحمد، شريف، والأخضر، محوي، " فعالية النظام الجبائي والتلوث البيئي"، مجلة دراسات جبائية، العدد(3)، الجزائر، كانون أول/ ديسمبر 2013.
- عريقات" صائب، " الاستيطان في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية"، العدد 89، مصر، 1987.
- العنانزة، خالد، " النفايات الخطرة والتحدي الأمني"، مجلة الأمن والحياة، العدد (371)، السعودية 2013.
- خامساً: التقارير المنشورة
- The Israeli information center for human rights in the occupied territories B'TSELEM, "**Made in Israel: Exploiting Palestinian Land for treatment of Israeli waste**", Jerusalem, December 2017, p7.
- سلطة جودة البيئة، "تقرير حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مقدم إلى السيد مكارم ويديسون، المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (2014-2015)"، رام الله، 2015.
- كرز، جورج، "آثار الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة والموارد الطبيعية الفلسطينية على التغير المناخي"، مركز العمل التنموي-معا، 2009.
- مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، "حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تقرير الأمين العام في الدورة الخامسة والعشرين، شباط/ فبراير 2014.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، " تقرير معلومات: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011"، تحرير: محسن صالح وربيع الدنان، بيروت، 2012. الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي.
- معهد الأبحاث التطبيقية -أريج، "ملخص تقرير: الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان"، القدس، 2011.

- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، "تقرير: البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة حالة: محافظة بيت لحم)، رام الله، أيلول/ سبتمبر 2005.
- سادسًا: المواقع الإلكترونية
- باكمان، ربنيه، "كيف جعلت "إسرائيل" من الضفة الغربية مصبًا لنفاياتها السامة؟"، مقال موقع نون بوست، 21 شباط/ فبراير 2018، متاح على الرابط التالي: <https://www.noonpost.org/content/22134>
- بلعوم، ونام، "الهدف مليون: المستوطنون والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس-ورقة معلوماتية، تقرير منشور على موقع مدار، 2 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، <https://www.madarcenter.org>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين-التقرير الإحصائي السنوي، 2016"، متاح على الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/PCBS_2012/Publications_AR.aspx?CatId=55&scatId=347
- سلامة، سليم، "ميزانية إسرائيل الجديدة: حصة المستوطن في الضفة خمسة أضعاف حصة المواطن داخل "الخط الأخضر!"، 26 كانون أول/ ديسمبر 2016، تقرير منشور على موقع مدار، <https://www.madarcenter.org>
- العتيبي، شداد، "انضمام فلسطين لمعاهدة بازل المتعلقة بالنفايات الخطرة"، مقال منشور على موقع وكالة معًا الإخبارية، 18 شباط/ فبراير 2015، متاح على الرابط التالي: <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=762082>
- فقوسة، ثائر، "أطنان من مخلفات المصانع الإسرائيلية الخطرة تدفن في بلدات محافظة الخليل"، تقرير منشور على موقع آفاق البيئة والتنمية، 1 أيار/ مايو 2017، متاح على الرابط التالي: <http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1438>
- المركز الفلسطيني للإعلام، "النفايات السامة. تجارة "الموت" القادم من "إسرائيل"، تقرير منشور على موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 12 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، متاح على الرابط التالي: <https://palinfo.com/215772>
- معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، "لماذا يجب مقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية"، 17 تموز/ يوليو 2009، متاح على الرابط التالي: <http://poica.org>
- موقع جامعة بيرزيت، "لقاء قانوني نظمه معهد الحقوق في جامعة بيرزيت: اتفاقية بازل بشأن التحكم في النفايات الخطرة والآثار القانونية لانضمام فلسطين إليها"، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، متاح على الرابط التالي: <http://lawcenter.birzeit.edu/lawcenter/ar/2012-11-20-11-35-08/1413>
- موقع جهاز الإحصاء الفلسطيني، "بعد 69 عاما على النكبة تضاعف الفلسطينيون 9 مرات، والاحتلال الإسرائيلي يسيطر على أكثر من 85% من أرض فلسطين التاريخية" 5 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، متاح على الرابط التالي: <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1926>

- موقع سلطة جودة البيئة - فلسطين، <http://environment.pna.ps/ar/index.php>
- موقع عرب 48، "قانون التسوية يمهد لضم المستوطنات لإسرائيل"، 6 كانون أول/ ديسمبر 2012، متاح على الرابط التالي: <https://www.arab48.com>
- موقع وزارة حماية البيئة الإسرائيلية، "اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود" 10 تشرين ثاني/ نوفمبر 2013، متاح على الرابط التالي: <http://www.sviva.gov.ilspix>
- موقع وكالة شهاب الإخبارية، "تقرير: مكبات النفايات الإسرائيلية خطر يهدد حياة الفلسطينيين"، 23 كانون ثاني/ يناير 2017، <http://shehab.ps>
- وكالة الأنباء الفلسطينية المستقلة-سوا، "تضاعف الاستيطان بنحو 600% منذ توقيع أوسلو"، 12 تموز/ يوليو 2016، متاح على الرابط التالي: <https://palsawa.com/post/75096>

Vision Journal for Studies

About the Journal

Vision Journal for Studies is a semi-annual scientific journal issued by the Vision Foundation for Political Development, and is specialized in publishing human and social studies related to the Palestinian cause. As well as book reviews and abstracts of scientific theses, studies are published in both Arabic and English.

Journal Committee:

**Dr. Ahmed Attawna - Political
Science - Palestine.**

**Dr. Firas Al-Qawasmi - Public
Policies - Palestine.**

**Dr. Hassan Obaid - Political
Science – Palestine**

Dr. Abdallah Jibara– Palestine

Connect us :abdallah@vision.com

Vol	1
Published	Nov 2021
ISBN	0000000

Honorary Editors

International Advisory Board

Prof. Dr. Murad Camlik - International
Relations - Turkey

- Dr. Kamaleen Shaath - Palestine
- Dr. Çoğın Bozbas - Political Science - Turkey
- Dr. Mohamed Hussein Abu Saleh - Sudan
- Prof. Dr. Sami Al-Arian - International
Relations - Turkey

Vision Journal for Studies

Vol. 1 No. 1 (2021)

Editorial Team

Editor-in-Chief

Assoc. Prof. Dr. Abdallah Adway
